التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2021

مجموعة من الباحثين
تنسيق د. محسن منجيد

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2021

تنسيق
د. محسن منجيد

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2021
السنة 2022
ردمك: 978-9920-30-934-9
الإخراج الفني: Mac Sup

لجنة المراجعة العلمية

د. محسن منجيد

باحث متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية - المغرب

د. محمد بوبوش

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول بوجدة-المغرب

المحتويات

تقديم 11

الشيلي: من دستور بينوشيه إلى مشروع الدستور الجديد

محمد نعيمي 14

عوامل نشأة العصابات المنظمة في أمريكا الوسطى وتداعياتها الأمنية

عندالناعيم سعيد 27

النفط والتوجهات الخارجية الفنزويلية: قراءة في التحالفات السياسية وردود الفعل الأمريكية

عطيف محمد 52

الحكومة الكولومبية وقوات فارك: سبل بناء السلام وإنهاء النزاع

الحسين الاكحل 68

تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول أمريكا اللاتينية

محسن منجيد 82

الاستحقاقات الانتخابية في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2022

113

تقديم

تعكس نتائج الانتخابات التي أجريت بعدد من دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2021 ذلك التوجه المستمر للناخبين في المنطقة نحو البحث عن الرئيس المناسب، ولو من خارج النخب التقليدية، والقادر على إحداث تغير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي الشيلي فاز في الانتخابات الرئاسية وافد جديد من اليسار على منافس من أقصى اليمين خلال الاستحقاقات التي أجريت في دجنبر، حيث لم تستطع الأحزاب التقليدية التي حكمت أكثر من 30 سنة من الوصول إلى الدور الثاني من الانتخابات.

وفي البيرو اختار الناخبون معلما قرويا غير معروف كرئيس للجمهورية، أما الهندوراس فتترأسها سيدة لأول مرة في التاريخ بعد فوزها على الحزب الذي حكم البلاد منذ 12 سنة. وقد تغير المشهد السياسي كذلك نحو اليمين في كل من الانتخابات الرئاسية بالإكوادور بعد 13 سنة من حكم اليسار، وفي الانتخابات التشريعية بالأرجنتين بعد عقدين من التوجه البيروني.

ويظهر أن هذه المحطات الانتخابية منحت الفوز للحركات الاحتجاجية الطلابية والنقابية، وحولت رموزها إلى نخب سياسية جديدة في المنطقة، لكن رفض النخب التقليدية في البيرو مثلا للتعايش مع الرئيس الجديد أدخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي، حيث تتوالى محاولات عزل الرئيس بيدرو كاستيو من طرف المؤسسة التشريعية.

يعتبر دور البرلمانات في أمريكا اللاتينية كمؤسسات داعمة لتوان السلط سلاحا قويا في يد المعارضة لعرقلة العمل الحكومي وفي يد الأغلبية لإطلاق العنان أمام الرئيس الحاكم. وقد منحت الانتخابات التشريعية والبلدية التي أجريت في 28فبراير2021 بالسلفادور أغلبية مريحة للرئيس نجيب بوكيلي، لم يسبق لرئيس آخر أن تمتع بمثلها منذ اتفاقيات السلام سنة 1991.

وتعد التعديلات الدستورية التي يعتزم الرئيس السلفادوري القيام بها واعدة لعصرنة الممارسة الديمقراطية في البلاد، غير أنها قد تتحول في أي وقت إلى نزعة نحو السلطوية واستغلال الدعم البرلماني من أجل ضمان الاستمرار في السلطة من خلال ممارسات غير ديمقراطية.

يوحي المشهد السياسي في أمريكا الوسطى عامة بنزعة نحو السلطوية، حيث فاز دانييل أورتيغا بالولاية الرابعة على التوالي بعدما سجن منافسيه، وفي غواتيمالا أدى فتح تحقيق ضد الرئيس الحالي في تهم بسبب الفساد إلى هروب عدد من القضاة خارج البلاد خوفا على أنفسهم، في وقت يسجل فيه تراجع استقلالية القضاء وتفشي الفساد في بانما والهندوراس.

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية وكعادته يقدم دراسات مركزة حول أهم الأحداث السياسية التي ميزت المنطقة خلال العام الماضي، حيث يعرض تقرير عام 2021 لتجربة الانتقال الديمقراطي في الشيلي والتوجه نحو تعديل دستور بينوشيه، كما تقدم ورقة تحليلية أخرى عوامل نشأة العصابات المنظمة في أمريكا الوسطى وتداعياتها الأمنية على المنطقة.

وفي سياق متابعة الوضع في فنزويلا، يحاول التقرير قراءة ردود الفعل الأمريكية من التحالفات السياسية الخارجية الفنزويلية، كما يعود التقرير بمقاربة جديدة إلى الاهتمام بالسلام وإنهاء النزاع في كولومبيا من خلال تفكيك مكونات شجرة النزاع بين الأطراف المتدخلة والعوامل المؤثرة.

وفي الورقة الأخيرة من التقرير نعرض مختلف تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها دول أمريكا اللاتينية في محاولة لفهم أسباب فشل المجهودات المستمرة في تحقيق التنمية بالمنطقة.

الشيلي: من دستور بينوشيه إلى مشروع الدستور الجديد

د. محمد نعيمي
باحث بمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية/ المغرب

مقدمة

يجتاز مسار الانتقال الديمقراطي في الشيلي راهنًا مرحلة جديدة تتميز بالتوجه لإحداث قطيعة مع الإرث السياسي والدستوري لأوغستو بينوشيه Augusto Pinochet (1973-1990). إن الدستور الساري بدءًا من 1980، رغم خضوعه لأكثر من مئتي تعديل شملت أكثر من أربعين بندًا من بنوده، لا يعترف بمسؤولية الدولة في ضمان حق التعليم والخدمات الصحي[1]. ومن ثَمَّ، يشكل وجوب تغيير الدستور وضرورة توفير الدولة لخدمات الصحة والتعليم مطالب أساسية لملايين المحتجين الذين خرجوا للتظاهر في شوارع الشيلي أواخر 2019. فمنذ 7 أكتوبر من هذه السنة، دشن تلاميذ ثانوية المعهد الوطني بسنتياغو انتفاضة غير مسبوقة باقتحامهم قطارات الأنفاق بدون تذاكر، احتجاجًا على رفع أسعارها في ساعات الذروة بثلاثين بيسو (0,039 $). وهو الحَراك الاجتماعي الذي انضمت إليه فيما بعد مؤسسات تعليمية وجامعية أخرى وقطاعات اجتماعية عريضة من الطبقة المتوسطة[2].

تتناول الدراسة أهمية الدستور في التحول الديمقراطي الذي عرفته الشيلي نهاية ثمانينيات القرن الماضي، إضافة إلى التحولات السياسية الحالية، وخاصة منها الشروع في وضع دستور جديد على أنقاض دستور بينوشيه. فما هي طبيعة التدخل الدستوري الذي شهدته هذه التجربة؟ وكيف تمت هذه العملية السياسية في ظل دستور كتبه نظام ديكتاتوري؟ وما هو السياق الذي أحاط بالمسار الانتقالي؟ ثم ما هي أهم نواتج هذا التدخل الدستوري؟ وأخيرًا، ما الظروف التي تجري فيها كتابة الدستور الجديد للشيلي؟

1- « Para intentar sobrevivir, Piñera lanza proyecto de reforma constitucional », 09/11/2019, consulté le 07/02/2020, Urgente24. Com.
2 - « Las evasiones masivas en el metro de Santiago partieron por un meme », 18/10/2019, consulté le 02/02/2020, El libro.

بما أن شكل الانتقال الديمقراطي يتوقف على تطورات ميزان القوة كما تفترض الورقة، فإن التحول السياسي يعتبر بمثابة سيرورة متواصلة لا تتوقف عند المرحلة التي يُصطلح عليها عادة في دراسات الانتقال الديمقراطي بمرحلة ترسيخ الديمقراطية. فلا توجد ديمقراطية مكتملة أو ديمقراطية مثالية، بل ديمقراطيات تروم باستمرار تحسين ما بات يُعرف في علم السياسة المقارن بنوعية الديمقراطية. وهذا ما تؤكده الموجة الاحتجاجية الجديدة التي اجتاحت الشيلي منذ أكتوبر 2019، والتي استطاعت انتزاع مطلب سياسي مهم يتمثل في فرض إجراء استفتاء لتغيير الدستور الموروث من عهد بينوشيه.

لذلك، يستمد البحث الحالي أهميته من أمرين. الأول، كونه يجري في ظل ما تشهده التجربة الشيلية راهنًا من تطورات على إثر الاحتجاجات المطالبة بالعدالة الاجتماعية وبدستور جديد يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وهي تطورات من شأنها أن تفضي، عبر استفتاء شعبي، إلى وضع دستور جديد. أما الأمر الثاني، فيتصل بما يمكن أن يستخلصه العالم العربي من دروس في سياق تصاعد الموجة الثانية للانتفاضات منذ نهاية 2018 في السودان، ثم في الجزائر ولبنان والعراق.

وتهدف الورقة إلى بيان أن نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في حالة الشيلي، لا يخلو من حدود ما فتئت تؤكدها الأحداث والاحتجاجات طيلة العقود الثلاثة التي تلت حكم الديكتاتورية. وهي حدود لا ترتبط بالمسألة الدستورية فحسب، بل تتخطاها إلى الإشكال الاقتصادي الذي ظل يطرحه الخيار النيوليبرالي المتبع في البلاد.

إن رصد وتحليل مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في التحول الديمقراطي بالشيلي (أولا)، سيمهد السبيل للوقوف عند دور التعديل الدستوري في هذا المسار الانتقالي وأهم النواتج المترتبة عليه، خاصة فيما يتصل بترسيخ الديمقراطية كمرحلة تأتي بعد الانتقال (ثانيا). ونختم الورقة بالنظر في التحولات السياسية الحالية من جراء الموجة الاحتجاجية الجديدة التي اجتاحت الشيلي منذ أكتوبر 2019 (ثالثا).

أولا: سياق التحول الديمقراطي في الشيلي

إذا كان الانتقال الديمقراطي بمثابة «فترة فاصلة بين نظام سياسي وآخر»[1]، فإن تجربة الشيلي يشوبها بعض الغموض بخصوص المدة التي يستغرقها هذا الانتقال. ولئن كان هناك شبه إجماع بين السياسيين والباحثين في العلوم الاجتماعية المهتمين بهذه التجربة على أن هذه المرحلة قد بدأت بعد استفتاء عام 1988 الذي رفض التجديد لبينوشيه وما أعقبه من انتخابات رئاسية وتشريعية عام 1989، فإن تحديد نهاية لها أمر مختلَف حوله[2].

إن تحليل أي مسار انتقالي، يقتضي عموما التمييز بين ثلاث مراحل كبرى هي: مرحلة الاحتجاج والتعبئة الاجتماعية وانبعاث المجتمع المدني؛ مرحلة التقارب بين المواقف السياسية المتضاربة؛ ومرحلة التفاوض من أجل تغيير النظام السياسي. وإذا لم يكن من الضروري قطعا توالي هذه المراحل دومًا وفق الشكل المذكور، فإنه في حالة الشيلي على الأقل، يمكن الاحتفاظ بهذا الترتيب المنطقي[3].

وتمهيدًا للوقوف على المرحلة الأولى، نشير إلى التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الشيلي منذ الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال بينوشيه في 11 شتنبر 1973 بصفته قائدا للقوات المسلحة آنذاك. ففي صباح ذلك اليوم، شن هذا الأخير هجوما على سانتياغو وحوصَر قصر لامونيدا الرئاسي بالدبابات والجنود. ولمَّا رفض الرئيس المنتخب سلفادور آيينديSalvador Allende الاستسلام، تعرض القصر الرئاسي للقصف الجوي، وعُثر على الرئيس ميتًّا تحت الأنقاض[4].

وبمجرد تولي المجلس العسكري برئاسة بينوشيه السلطة، أعلن حل الحكومة وأمر باستسلام أبرز قادة الوحدة الشعبية التي كانت

1 - O'Donnell Guillermo, Phillip C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, (Baltimore/Londres: The Johns Hopkins University, Press, 1986), p. 6.

2 - للمزيد، يُنظر:
théoriques et disputes Joignant Alfredo, « La politique des 'transitologues': Luttes politiques, enjeux intellectuelles au cours de la transition chilienne à la démocratie », Politique et Sociétés, 24 (2-3), 2005, 33-59.

3 O'Donnell, op. cit., p. 26.

4 بخصوص وفاة سلفادور آيِّيندي، تراوحت الروايات بين الاغتيال والانتحار.

تقود الحكومة تحت حكم آيِّيندي[1]. كما تقلد هذا المجلس صلاحية السلطة التشريعية بعد حل الكونغرس الوطني بمجلسيه (النواب والشيوخ). ناهيك عن إعلان حالة حظر التجول وإلغاء حرية الصحافة وتعليق الدستور وحلّ الأحزاب السياسية والنقابات ومصادرة ممتلكاتها، ثم إتلاف السجلات الانتخابية. كما مورّس قمع ممنهج على قادة وأعضاء ومتعاطفي أحزاب ونقابات اليسار التي شاركت في حكومة الوحدة الشعبية أو دعمتها. فمنذ اليوم الموالي للانقلاب، أصبح الملعب الوطني لكرة القدم بسنتياغو مركزا للاعتقال الجماعي لنحو 7 000 شخص، عدد منهم سيُعذَّب ويُقتل. وبحسب «اللجنة الوطنية الشيلية من أجل الحقيقة والمصالحة»، فقد بلغ عدد الضحايا 2279 شخصا خلال 17 عاما من حكم الديكتاتورية، من ضمنهم 957 مفقودا بعد الاعتقال[2].

سنة بعد ذلك، أصبح بينوشيه قائدا أعلى للأمة. كما عيَّن نفسه رئيسا للدولة ليحتكر بذلك كل السلطة التنفيذية. أما السلطة التأسيسية والتشريعية، فبيد المجلس العسكري. وبخصوص السلطة القضائية، فلئن حافظت رسميا على وظائفها القانونية وعلى استقلاليتها الظاهرية، فإن جل أعضاء المحكمة العليا كانوا متعاطفين مع الديكتاتورية[3]. ولم يكن ليستتبَّ الأمر للنظام العسكري لولا الرعب الذي ظل المجتمع يرزح تحت نَيره، خاصة ما بين عامي 1974 و1977 من طرف مديرية الاستخبارات الوطنية (DINA)، وهي نوع من البوليس السياسي أنشأته الديكتاتورية تحت غطاء المحافظة على الأمن بالبلاد، في حين كان هدفها الحقيقي هو القضاء على مناضلي اليسار وكل المعارضين للجنرال[4].

تسارعت الأحداث بعد ذلك من جراء حملة القمع الوحشي، وبدأت أولى ردات الفعل المقاوَمة على المستوى الداخلي ثم المندِّدة على المستوى الدولي. ففيما اعتُبر احتجاجا صريحا ضد الديكتاتورية، أنشأت الكنيسة الكاثوليكية سنة 1976 «ممثلية التضامن من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان»، حيث شرعت في إحصاء الخروقات وتقديم المساعدة القانونية للضحايا وأسرهم. وامتدادا لذلك، علّق مجلس الشيوخ الأمريكي في نفس العام كل

1 يتعلق الأمر بالائتلاف الانتخابي الذي أُسِّس في 17 ديسمبر 1969. ويتكون من ستة أحزاب يسارية هي: الحزب الشيوعي؛ الحزب الاشتراكي؛ الحزب الراديكالي؛ الحزب الاشتراكي الديمقراطي؛ حركة العمل الشعبي الموحد؛ حركة العمل الشعبي المستقل.

2 United States Institute of Peace, Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, USIP Library on: October 4 2002, p.1122.

3 Ibid, p.74.

4 « Chili 1973-1988: Du coup d›Etat militaire à la fin de la dictature », 23/09/2016, consulté le 13/02/2020, SciencesPo.

مبيعات السلاح للنظام، واشترط بيعها بتحسين وضعية حقوق الإنسان. كما شكَّل اغتيال سفير الشيلي السابق بالولايات المتحدة، والذي كان وزيرا للخارجية في عهد آيِّيندي، من طرف مخابرات بلده، منعطفا في العلاقات الأمريكية الشيلية[1]. سنة بعد ذلك، وبضغط من الولايات المتحدة، حُلَّ جهاز المخابرات المثير للجدل وعُوِّض بالمركزية الوطنية للاستخبارات (CNI)[2].

أضف إلى ذلك، إدانة الجمعية العامة للأمم المتحدة «للخروقات الدائمة وغير المقبولة» لحقوق الإنسان من طرف النظام. وفي خطوة استباقية للتملص من مسؤولية انتهاكات حقوق الانسان، أصدرت الحكومة العسكرية سنة 1978 قانون العفو بغرض الصفح عن كل الجرائم التي ارتكبها أفراد الجيش والشرطة من بداية الانقلاب حتى 10 مارس 1978. رغم ذلك، طالبت الحكومة الأمريكية بتسليم عملاء المخابرات المسؤولين عن الاغتيال المشار إليه آنفًا. وأمام رفض المحكمة العليا بالشيلي، قررت الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على النظام. ومما فاقم الأوضاع، العثور نهاية نفس العام على مقبرتين جماعيتين بمدينتي لونكين وسنتياغو تضم جثثا لضحايا كانوا مختفين، مما دفع عائلات المختفين للمطالبة بالكشف عن حقيقة مصير ضحايا الاختفاء القسري. وقد استعملت لأجل ذلك الإضرابات الجماعية عن الطعام بدعم من «ممثلية التضامن من أجل حقوق الإنسان» التابعة للكنيسة[3].

تحت وطأة هذه الضغوط الداخلية والخارجية، اضطر بينوشيه لوضع دستور تمت الموافقة عليه عبر استفتاء عام 1980 بنسبة 67%. ودخل الدستور، الذي منح الديكتاتور ولاية جديدة لثماني سنوات أخرى، حيز التنفيذ سنة بعد ذلك، ليؤدي بينوشيه القسم كرئيس جديد. هكذا إذاً، أصبح هذا الدستور على الصعيد السياسي بمثابة المرجعية الوحيدة لشرعية النظام رغم أنه كان مثارَ جدل كبير من طرف الرأي العام الوطني والدولي[4].

1 يتعلق الأمر بأورلاندو ليثيليي Orlando Letelier الذي تم اغتياله سنة 1976 بواشنطن.
2 Luis Maira, « Notas sobre la transición chilena », Revista de Estudios Políticos (Nueva Época), Núm. 74. Octubre-Diciembre 1991, p. 337.
3 Chili 1973-1988, ibid.
4 Hurbon (dir.), op. cit., p. 29.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أعاد النظام العسكري النظر في المكانة المهيمنة التي كانت تمتع بها الدولة في عهد حكومة آيِّيندي. ناهيك عن إخضاع كل الأنشطة الاقتصادية لنظام السوق، لتجري بذلك إعادة هيكلة اقتصاد الشيلي بكيفية جذرية[1]. لكن، بعد عقد من سيطرة الديكتاتورية وهيمنة الرأسمال المالي، دخلت البلاد في أزمة اقتصادية، عنوانها الأبرز البنك المركزي المهدد بالإفلاس، فضلا عن ارتفاع الدين الخارجي. ولقد بلغت الأزمة منذ 1982 حدًّا كاد يوقف عجلة الإنتاج بشكل عام[2]. وهي نفس السنة التي أُغْتيل فيها زعيم نقابة التجمع الوطني لموظفي الضرائب من طرف المخابرات المركزية بعد الإضراب العام ضد الديكتاتورية[3]. أما الآثار الاجتماعية السلبية لذلك، فتجلت في انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع نسبة البطالة واتساع رقعة الفقر، ما أدى إلى تفتت القاعدة الاجتماعية للنظام وزيادة الفوارق الاجتماعية.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن تلمُّس إرهاصات انطلاق المسار الانتقالي عبر مرحلة التعبئة الاجتماعية وانبعاث منظمات المجتمع المدني. وتشكل سنة 1983 بداية حراك احتجاجي شعبي، حيث شن عمال مناجم النحاس إضرابا عاما في 11 ماي 1983، التحقت به نقابات قطاعية أخرى؛ ثم سُيِّرت مظاهرات طيلة فصل الصيف شلت البلاد[4]. إن أهم ما كان يميز الحراك المناهض للديكتاتورية ما بين 1983 و1986، ظهور أشكال جديدة للتنظيم الشعبي كجمعيات الأحياء والمنظمات النسائية وتنظيمات الشباب المسيحي وجمعيات شبابية أخرى وتعاونيات سكنية وغيرها. بيد أن الحراك ظل يعبر، بالأحرى، عن رغبة في إسقاط النظام أكثر من التعبير عن مشروع ديمقراطي تشارك فيه الحركات الاجتماعية بشكل فعال[5].

وهذا لا ينفي مساهمة الحراك في إعادة بناء المعارضة رغم الانقسامات المستمرة بين اليمين واليسار، بل حتى في صفوف اليسار نفسه. إن شروع المعارضة في توحيد صفوفها تدريجيا، يدشن منذ 14 مارس 1984 مرحلة التقارب بين المواقف السياسية المتضاربة. ومن ثمراته،

---

1 Chili 1973-1988, Op. Cit.

2 Laënnec Hurbon (dir.), Les transitions démocratiques. Actes du colloque international de Port-au-Prince, Haïti, (Paris: Les Éditions Syros, 1996), p. 29.

3 هو توكابل خيمنسTucapel Jiménez .

4 للمزيد، يُنظر:
Cristopher Manzano, La Asamblea de la Civilidad: Movilización social contra la dictadura en los 80 ((Santiago de Chile: noviembre de 2014).

5 Hurbon (dir.), ibid.

«البيان الديمقراطي» الذي صاغه العديد من قيادي المعارضة ودعمته في 6 غشت عديد الأحزاب[1]، فأنشأت التحالف الديمقراطي الذي التحقت به فيما بعد الكتلة الاشتراكية[2]. ستة أشهر بعد ذلك، ستؤسس الأحزاب اليسارية، غير الممثلة في التحالف الديمقراطي، الحركة الديمقراطية الشعبية[3].

وفي 18 نونبر من نفس العام، سيَّر التحالف الديمقراطي مظاهرة موحدة في سنتياغو شارك فيها أكثر من نصف مليون شخص بحسب وكالات الأنباء الدولية. لقد شكلت هذه المظاهرة، إضافة إلى الإضراب الوطني في 30 أكتوبر 1984، بداية هجوم جديد للمعارضة. ورغم إعلان السلطات حالة الحصار في 6 نونبر، تواصلت احتجاجات كثيرة طيلة عام 1985، بحيث نفذ عمال الموانئ إضرابا قويا طيلة شهري نوفمبر وديسمبر 1985. وفي 26 غشت منه، توجت الاحتجاجات، وبرعاية رئيس أساقفة سنتياغو، بتوقيع أحزاب التحالف الديمقراطي ل «الاتفاق الوطني من أجل الانتقال إلى ديمقراطية كاملة». ومن الأنشطة التعبوية المهمة التي قام بها هذا الأخير، تنظيمه في 21 نوفمبر من نفس العام لتجمع ضخم بالعاصمة[4].

وتحت ضغط الاحتجاجات، اضطر النظام العسكري لإعادة فتح السجلات الانتخابية في 25 فبراير 1987 استعدادا للاستفتاء المزمع عقده سنة 1988 وفق ما ينص عليه دستور 1980. كما تمت إعادة إقرار قانون تشكيل الأحزاب السياسية في مارس 1987، حيث جرى تسجيل اثنى عشر حزبا خلال السنة. وفي خضم الزخم السياسي المتنامي، طالبت المعارضة أيضا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. تسارعت الأحداث بعد ذلك، وأنشأت المعارضة تحالف الأحزاب من أجل حملة «لا» في فبراير 1988 (يضم 13 حزبا) وأسندت مهمة الناطق الرسمي باسم التحالف لباتريسيو آيلوين Patricio Aylwin زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي[5].

بعد اعترافها بدستور 1980، وتبنيها لخيار الانتقال السلمي إلى الديمقراطية، نظمت المعارضة حملة «لا» لاستمرار حكم بينوشيه ثمان

1 يتعلق الأمر بكل من حزب الديمقراطية المسيحية والحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب الراديكالي والاتحاد الاشتراكي الشعبي واليمين الديمقراطي الجمهوري.
2 وهي الكتلة التي أسسها الاشتراكيون بمعية حركة العمل الشعبي الموحد وحركة العمل الشعبي الموحد-التوجه العمالي واليسار المسيحي.
3 وتتكون من الحزب الشيوعي والحركة اليسارية الثورية وجزء من الاشتراكيين.
4 Manzano, p. 57.
5 Manzano, p. 140.

سنوات أخرى. وفي 5 أكتوبر 1988 تسنى للمعارضة الانتصار على الديكتاتورية العسكرية، حيث أحرزت حملة «لا» على 54% من الأصوات[1]. وفي اليوم التالي للاستفتاء بدَّل تحالف أحزاب حملة «لا» اسمه إلى تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية بغية وضع برنامج مشترك وتقديم مترشح وحيد للانتخابات الرئاسية المحدد تاريخها في دجنبر 1989.

تواصل المسار الانتقالي، إذًا، بولوج المعارضة مرحلة التفاوض مع الديكتاتورية قصد تغيير النظام السياسي. في هذا السياق، شرعت الحكومة القائمة في شخص وزير الداخلية في إجراء مشاورات مع ممثلي المعارضة قصد إقرار إصلاحات دستورية. ووفقا لهذه المشاورات، بدأت المفاوضات داخل اللجنة التقنية للإصلاحات الدستورية المتكونة من فقهاء قانونيين ينتمون لحزب التجديد الديمقراطي ولتحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية. وقد جرى التعبير عن الروح التي باشرت بها اللجنة مهمتها في تقريرها النهائي بالقول «[إن اللجنة] قد ركزت انتباهها على مظاهر الدستور السياسي التي تم الاتفاق على أنها تقتضي مراجعة مستعجلة. [...]. إن الدستور يجب أن يكون كلاًّ منسجما من القواعد والمبادئ المقبولة، والقابلة للتقاسم كمعايير أساسية للاجتماع السياسي رغم اختلاف المواقف الفكرية والسياسية للأطراف المعنية»[2].

قب ذلك، أجرت المعارضة مفاوضات سياسية مع النظام، توجت بإصلاحات دستورية صودق عليها في استفتاء يوليو 1989. وتلتها انتخابات رئاسية وتشريعية في 14 دجنبر 1989، فاز على إثرها آيلوين، مرشح تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية، في الانتخابات الرئاسية بنسبة 55,2% من الأصوات. كما حصل التحالف على 72 من أصل 120 مقعدا بمجلس النواب، وعلى 22 من أصل 38 مقعدا بمجلس الشيوخ. وفي 11 مارس 1990 تولى آيلوين منصبه كرئيس للشيلي[3].

كانت بداية الانتقال صعبة للغاية من الناحية السياسية لأن النظام القديم ترك السلطة بيد جيش متماسك خلف الديكتاتور، فضلا عن دعم حزبين يمينيين مؤيدين حصلا على 44% من الأصوات في الانتخابات التشريعية الأولى. والأدهى من ذلك، أنه وفق دستور 1980، سيبقى بينوشيه

1 La Biblioteca del Congreso Nacional de Chile (BCN), « Historia Política: Periodo 1973-1990: Régimen militar », consulté le 14/7/20120, bcn.cl.
2 Edgardo Boeninger, Democracia en Chile: Lecciones para la gobernabilidad (Santiago: Editorial Andres Bello, 1997), p. 362.
3 Chili 1973-1988, ibid.

قائدا عاما للجيش لمدة ثمان سنوات، أي طيلة ولايتين رئاسيتين تقريبا. ثم، سيصبح بعد ذلك عضوا بمجلس الشيوخ مدى الحياة. ومهما يكن من أمر، فنظرًا لظروف نشأتها، لم يكن بإمكان هذه الديمقراطية إلا أن تظل مرتبطة بالنظام الديكتاتوري السابق[1].

ثانيا: تعديل الدستور في إطار التحول الديمقراطي

بل تفصيل القول في التعديلات الدستورية الممهدة للانتقال الديمقراطي، تجدر الإشارة إلى أن مسار التفاوض كان عسيرا بين وزير الداخلية المدعوم من قبل بينوشيه وحكومته العسكرية ومن طرف الاتحاد الديمقراطي المستقل من جهة، وبين الائتلاف الديمقراطي والتجديد الوطني من جهة أخرى. وقد ترتب عن ذلك التفاوض، رفض الحكومة العسكرية لمقترحات إلغاء تعيين الأعضاء بمجلس الشيوخ ورفع عدد أعضائه وعدد النواب المنتخبين. كما رفضت الحكومة أيضا إقرار نظام انتخابي نسبي. ووعيا منه بدقة المرحلة، وبعد نقاشات مستفيضة بين مكوناته، توافق التحالف الديمقراطي على القبول بتعديلات دستورية متواضعة تواصل تقييد السيادة الشعبية وسلطة الأغلبية[2]. ويمكن تصنيفها صنفين: تعديلات مؤسِّسة للانتقال الديمقراطي سنة 1989؛ وأخرى مكمِّلة له، خاصة تلك التي حصلت سنة 2005.

أ-تعديلات دستورية مؤسِّسة للانتقال الديمقراطي

تتمحور الإصلاحات الدستورية المؤسِّسة للتحول الديمقراطي حول التعددية السياسية والضمانات الدستورية لحقوق الإنسان وسلطات الطوارئ ومجلس الأمن القومي ونصاب تمرير التشريعات ونصاب إصلاح الدستور. ولبيان أبرز هذه التعديلات، نعرضها ملخصة ونقارنها بمواد دستور 1980 في الجدول التالي:

1 Hurbon (dir.), op. cit., p. 29.
2 Boeninger, op. cit., p. 364.

جدول توضيحي بالمضامين المختصرة للمواد الدستورية القديمة والجديدة[1]

	المواد الدستورية القديمة (دستور 1980)	المواد الدستورية الجديدة (إصلاحات 1989)	ملاحظات
التعددية السياسية	كانت المادة 8 تقيد أنشطة الأحزاب السياسية وتحظر الحزب الشيوعي	تم إلغاء المادة 8 ونُقل محتواها جزئيا إلى المادة-19. 15	التعديل الدستوري الأكثر أهمية ضمن كل التعديلات
ضمانات دستورية لحقوق الإنسان	لم يكن دستور 1980 ينص على واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان	المادة 5: من واجبات الدولة، احترام وتعزيز حقوق الإنسان المضمونة في الدستور وفي المعاهدات الدولية التي وقعت عليها الدولة وتتمتع بالنفاذ	تنازل مهم، لأنه يمثل قيمة رمزية كبرى على مستوى تعزيز حقوق الإنسان
سلطات الطوارئ	كانت المادة-26.19 تنص على أنه بموجب «حالات الاستثناء»، يتم تعليق الحقوق الفردية والضمانات التي ينص عليها الدستور	المادة 39: ممارسة الحقوق والضمانات التي يكفلها الدستور لجميع الأشخاص، لا تتعرض للضرر إلا في الحالات الاستثنائية التالية حصرًا: الحرب الداخلية أو الخارجية، الاضطرابات الداخلية، الطوارئ العامة والكوارث العامة، وحالة عرقلة سير العمل في مؤسسات الدولة بشكل ملحوظ	نصر مهم للتحالف الديمقراطي مقارنة مع 17 عاما من القمع الممنهج
مجلس الأمن القومي	المادة 95: يترأس الرئيس المجلس المؤلف من رئيس مجلس الشيوخ ورئيس المحكمة العليا وقادة الجيش والبحرية والقوات الجوية والأمن. وكانت صلاحيته «تمثيل» رأي الرئيس في حالة تعرض المؤسسات أو الأمن القومي لتهديد ما	إضافة عضو ثامن، هو المراقب المالي العام للجمهورية، مما أدى إلى تقليص أغلبية القوات المسلحة في تلك الهيئة، بحيث أصبح المجلس يتكون من 4 عسكريين و4 مدنيين. إضافة إلى تحويل المجلس إلى هيئة استشارية تقتصر صلاحياته على تقديم المشورة والإخبار	اعتُبر هذا التعديل ذا أهمية بالغة لإحداثه توازنا بين العسكريين والمدنيين
تمرير التشريعات	المادة 63: تعديل القوانين التنظيمية الدستورية وتلك التي تؤول المبادئ الدستورية، يتطلب 5/3 النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الحاليين معًا. كما كان تعديل قوانين النصاب القانوني المؤهل يقتضي الأغلبية المطلقة للنواب وأعضاء مجلس الشيوخ الحاليين معًا	أصبحت القوانين التي تؤول الدستور تتطلب أغلبية 5/3، والقوانين التنظيمية أغلبية 7/4. كما جرى تقليص خفيف لنصاب القوانين التنظيمية. كما تم إلغاء شرط موافقة مجلسي الكونغرس الوطني (البرلمان) على التوالي	تُعزى أهمية بالغة لإلغاء شرط موافقة كلا المجلسين لتمرير التشريعات
إصلاح الدستور	كان دستور 1980 يشترط موافقة ثلاثة أخماس من أعضاء مجلسي الكونغرس الوطني	تم إلغاء هذا الشرط في إصلاحات 1989 بالنسبة للفصول 1 أو 3 أو 8 أو 11 أو 12 أو 15 ،حيث أصبح الأمر يستوجب فقط موافقة ثلثي النواب وأعضاء مجلس الشيوخ.	تُعزى أهمية مماثلة لتعديل هذا الشرط أيضا في إصلاح الدستور

1 اعتمدنا في إعداد الجدول على الوثيقتين الدستوريتين الآتيتين:
-REPUBLICA DE CHILE], CONSTITUCION POLITICA DE LA REPUBLICA DE CHILE 1980, Editorial Jurídica de] (chile, (Santiago : 1981).
-جمهورية الشيلي، دستور الشيلي الصادر عام 1980 شاملا تعديلاته لغاية 2014، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: تحديث مشروع الدساتير المقارنة، 2019.

ب-تعديلات مكمِّلة للانتقال الديمقراطي

رغم أهمية الإصلاحات الدستورية المؤسِّسة للانتقال الديمقراطي، ظل النظام الجديد يحتوي في جوفه بعض جيوب السلطوية المتجذرة في الدستور. ويأتي على رأسها، استمرار تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ خارج الاختيار الشعبي؛ وقدرة السلطة القضائية والمحكمة الدستورية ومجلس الأمن القومي على الاعتراض على قرارات الحكومة. علاوة على ذلك، ورث النظام الديمقراطي مشكلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتنفيذ قانون العفو الذي يمنع التحقيق في الأحداث المرتبطة بتلك الانتهاكات. هذا في الوقت الذي لم يزل فيه بعض المسؤولين عن تلك الانتهاكات يحتلون مناصب داخل المؤسسات الكبرى كقدامى الضباط السامين في الجيش والقضاة وغيرهم[1]. ولعل الجيب السلطوي الأبرز في الدستور يكمن في عجز رئيس الجمهورية عن إعفاء قادة القوات المسلحة من مناصبهم[2].

ومن ثَمَّ، فإن أهم الإصلاحات الدستورية لم تنجز إلا بدءًا من عام 2005، إبان حكم ريكاردو لاغوسRicardo Lagos (2000-2006). وتشمل إبطال الحكم الدستوري بشأن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ (المادة 49)[3]، فضلا عن منح الرئيس سلطة عزل قادة القوات المسلحة وتقليص سلطات مجلس الأمن القومي. وعلى صعيد آخر، فقد ساعد نشر نتائج لجنة دراسة التعذيب بشكل غير مباشر في إبراز الفظائع التي ارتكبتها المؤسسة العسكرية في مجال حقوق الإنسان. كما أصرت حكومات الائتلاف منذ بداية الانتقال الديمقراطي على إخضاع القوات المسلحة للسيطرة المدنية وسيادة القانون عبر عملية استغرقت هي الأخرى وقتا ممتدًّا. وهو الأمر الذي اضطر العسكر إلى اتخاذ موقف جديد من الماضي المزعج لانتهاكات حقوق الإنسان. وبغية تحقيق المصالحة السياسية للمجتمع الشيلي، اقترح الرئيس لاغوس خلق «طاولة للحوار حول حقوق الإنسان». وبهذا توصلت الأطراف المعنية إلى توقيع الجيش لوثيقة توافُق يعترف فيها علانية لأول مرة ب «انتهاكات حقوق الإنسان». ومن ثَمَّ، قررت المؤسسة العسكرية العودة إلى الثكنات والتخلي عن المجال السياسي[4].

---

1 Hurbon (dir.), op. cit., p. 29.

2 Javiera Donoso Jiménez y Mónica Salinero Rates, « Chile, una democracia represiva: ¿Herencia de la dictadura o tradición republicana? », Sociedade e Cultura, vol. 18, núm. 2, julio-diciembre, 2015, p. 80.

3 دستور الشيلي، نفس المصدر.

4 Nicolas Prognon, « Physionomies et héritages de la dictature pinochétiste: du terrorisme d'Etat à la mise sous tutelle du processus transitionnel (1973-2015) », Diacronie - Studi di Storia contemporanea, 2015, 4 (24), p. 17.

أما فيما يتصل بالنظام الانتخابي الثنائي، فإن التكافؤ الذي ضمنه بين الحكومة والمعارضة في التمثيل، قد اختل في مجلس الشيوخ لصالح قوى النظام القديم عندما عيّن بينوشيه ثمانية أعضاء من أنصاره في هذا المجلس مدى الحياة. إضافة إلى ذلك، كان الدستور يشترط نصابًا محددا لتمرير أي قانون مهم، ما يجعل من المستحيل تعديل التشريعات بدون موافقة المعارضة. كما أن النظام العسكري عيّن خلال عامه الأخير، 14 عضوا من أصل 17 في المحكمة العليا، تحسبا لأي متابعة بجرائم حقوق الانسان[1].

بخصوص القضاء، فلم يكن له أي دور يذكر في عملية تعديل الدستور كجزء أساسي في المسار الانتقالي، بحيث جرى إقفال النظام القضائي بواسطة قانون حول المسار المهني للقضاة وسير المحاكم. وهو القانون الذي يتيح لقضاة المحكمة العليا أن يستفيدوا من تعويض مادي جد مهم عندما يتقاعدون. كما أن نفس القانون سمح للجنرال بينوشيه باختيار تسعة قضاة جدد، أي أغلبية أعضاء المحكمة العليا[2]. غير أن تطور العدالة الانتقالية على المستوى الدولي، أدى بالقضاة إلى عدم الاعتداد بقانون العفو الذي كان قد أصدره بينوشيه، كما حرصوا على التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها.

إذا كانت الإصلاحات الدستورية من أهم الأسس التي قامت عليها التجربة الشيلية في مباشرتها لعملية الانتقال الديمقراطي، فإن نجاح هذا المشروع بقي مرهونًا بمدى احترام إرادة الشعب وبمدى الالتزام بمقتضيات الدستور والقانون، وأيضا بمدى حماية الحقوق والحريات، وتوفير الضمانات اللازمة لعدم تكرار انتهاكات الماضي على مستوى حقوق الإنسان. هذا دون نسيان النواتج الاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطي، لأن الشعب كان ينتظر من الديمقراطية أن تُولِّد نموا اقتصاديا وعيشا كريما.

بهذا الصدد، تجسدت أولى نتائج التعديل الدستوري في فتح المجال أمام الإرادة الشعبية في انتخاب ممثليها وفقا لما تنص عليه المادة 5 المعدلة من الدستور. فلأول مرة منذ الانقلاب العسكري لعام 1973، تجري انتخابات رئاسية وتشريعية ديمقراطية في الشيلي. وقد اتسمت هذه الاستحقاقات بتعددية سياسية حقيقية، حيث شاركت فيها كل الأحزاب بما فيها التنظيمات الماركسية التي كانت محظورة قبل التعديلات الدستورية المدشنة للانتقال الديمقراطي. هكذا أجريت انتخابات ديمقراطية في 14

1 بيطار، ص 122.

2 Prognon, op. cit., p. 13.

ديسمبر 1989، انتخب فيها آيلوين الذي تولى رئاسة الجمهورية في 11 مارس 1990.

وبمجرد العودة إلى الديمقراطية عام 1990 نُصِّب الكونغرس الوطني بمجلسيه رسميا، وشُرع في إعادة النظام المؤسسي الديمقراطي. ومنذئذ دخلت البلاد في فترة تتسم بتطبيق حكم القانون بشكل طبيعي، ولم تُعلَن حالات استثناء دستوري، كما أن الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور لم تتعرض لأي تقييد (المادة 19). كما أصبح الشعب يمارس السيادة عن طريق الانتخاب الدوري والاستفتاء، كما تمارسها السلطات التي أقرها الدستور (المادة 5). ويتم عن طريق الاقتراع انتخاب رئيس الجمهورية (المادة 26) وأعضاء الكونغريس الوطني (المادتين 47 و49) وأعضاء المجالس البلدية ورؤساء البلديات (المادة 119). ويجري عن طريق الاستفتاء، بنصاب قانوني مهم، اعتماد قرارات الاصلاح الدستوري (المادتين 127 و128). بيد أن بعض مظاهر الإرث السلطوي لبينوشيه ظلت قائمة لمدة طويلة. من أبرزها النظام الانتخابي الثنائي الذي ظل يُستعمل في الانتخابات التشريعية منذ 1989 حتى 2013، ولم يتم إلغاؤه إلا عام 2015. ثم جرى استبداله بنظام الاقتراع باللائحة عبر التمثيل النسبي في نونبر 2017 بمناسبة الانتخابات التشريعية الأخيرة[1].

خلاصة القول، تلك كانت أبرز النواتج السياسية والمؤسسية لعملية التعديل التي خضع لها دستور بينوشيه. بيد أنه لا يجب بأية حال، نسيان أن شعب الشيلي كان ينتظر من الانتقال الديمقراطي أن يخلق نموا اقتصاديا ويتيح عيشًا كريمًا أيضا. وإلا فإن عدم رضاه تجاه الحكومة الديمقراطية الجديدة قد يتحول إلى عدم الرضا إزاء الديمقراطية ككل [2].

لذلك، اتبعت الحكومتان الديمقراطيتان الأوليتان (1990-2000) سياسات اقتصادية ذات توجه اجتماعي، تمثل أهمها في رفع نفقات البرامج الاجتماعية خاصة في مجالي الصحة والتعليم (بداية ولاية آيلوين: 90-94). لكن بموازاة مع ذلك، تواصل النهج الاقتصادي النيوليبرالي، حيث تم تقليص الرسوم الجمركية من 15 إلى 11%، وجرت خصخصة 40 % المتبقية

1 Manuel Álvarez Rivera, « Recursos Electorales en la Internet », 2018, consulté le 29/03/2020, electionresources.org.

2 Michelle Bachelet, « Le processus des transitions démocratiques: réflexions sur l'expérience chilienne », 05/06/2011, consulté le 29/03/2020, unwomen.org.

من الشركة الجوية. علاوة على ذلك، جرى إصدار قانون يسمح لشركة النحاس بالمشاركة في الرساميل الخاصة. وفي سنة 1994، انقسمت هذه الشركة إلى أربعة فروع، خُصخَصت منها الفروع غير المعدنية فيما بعد. وفي 1993، خوصصت 39 مؤسسة (معادن، كهرباء، وغيرها). كما أُبرمت معاهدة التجارة الحرة مع المكسيك؛ فضلا عن الإعلان عن معاهدة مماثلة مع الولايات المتحدة[1].

وفي عهد إدواردو فراي Eduardo Frei (1994-2000) استمر إعطاء نفس الأولوية للنفقات الاجتماعية، بحيث ارتفعت نسبتها من 63 % من الميزانية العامة عام 1994 إلى 70 % سنة 1995. لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة إلى 40 % عام 1996 من جراء تعديل النفقات الجبائية، ونهج سياسة تقشف لمراقبة القرض. لذلك، استمرت الحكومة في سياسة الخوصصة التي شملت المؤسسات الصحية والطرق السيارة الجديدة. بعد ذلك، جرت خوصصة جزئية للشركة الوطنية للبترول وللشركة الوطنية للمعادن. ناهيك عن تخفيض الرسوم الجمركية من 11 إلى 6 %، وإبرام معاهدات التجارة الحرة مع كندا والبيرو والاتحاد الأوروبي. بيد أن السياسات الاجتماعية المنتهجة، تلقت ضربة موجعة سنة 1998، حيث جرى تعديل نسب الفائدة وتقليص النفقات العمومية والبرامج الاجتماعية من جراء الأزمة الأسيوية[2].

رغم الجهود المبذولة للتوفيق بين النمو والاستثمار والصادرات والتوازنات الاقتصادية، وبين السياسات الاجتماعية طيلة فترات حكم الائتلاف الديمقراطي التي امتدت عشرين سنة (انخفاض نسبة الفقر من 44 إلى 13.4 %؛ بلوغ نسبة النمو أكثر من 5%)، هناك من الدارسين من يعتبر أن الدستور الحالي هو دستور موروث من عهد بينوشيه من حيث مبادئه - ليس سياسيا فحسب كما أوضحنا- بل اقتصاديا كذلك. ومن ثَمَّ، فإذا كان هذا الدستور يضمن حرية المبادرة وحرية الاختيار للمستهلك، فإنه يفعل ذلك على حساب الحقوق الاجتماعية الأساسية في التعليم والصحة والسكن. ناهيك عن إعطائه الدولة دورا فرعيا مقارنة بدور السوق[3].

أخيرًا، لا بد من تسجيل أنه رغم القيود الدستورية والاحترازات القانونية والمؤسسية التي خلفها النظام العسكري، ظلت هناك ثغرة تعتري النسق الموروث عن بينوشيه تتعلق بمسألة الكشف عن حقيقة

1 Emmanuel Garate, « La 'Révolution économique' au Chili : A la recherche de l'utopie néoconservatrice 1973-2003 », thèse en Histoire, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), 2010, p. 352.
2 Garate, ibid.
3 Franssen, op. cit., p. 9.

انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ما بين 1973 و1990. لذلك، لا يمكن ختم هذا الجزء المخصص لنواتج الإصلاح الدستوري دون التطرق لمسألة العدالة الانتقالية[1].

إن النسق الموروث عن بينوشيه لم يأخذ بالحسبان تطور العدالة الانتقالية على المستوى الدولي، حيث أن عائلات الضحايا ما فتئت تقدم شكاوى ضد الديكتاتور ما بين 1992 و1994. كما استكملت هذه الشكايات في يوليوز 1996 بواسطة طعون سُجلت بإسبانيا، وعُين القاضي خوان كوزمان طابيا Juan Guzman Tapia في يناير 1998 للتحقيق في تلك الشكايات. وعرفت المسطرة تطورًا غير متوقع بتوقيف بينوشيه في لندن بتاريخ 16 أكتوبر 1998، كرد على طلب تسليم تقدم به القضاء الإسباني. ورغم هذا الإنجاز القضائي الظاهر، اعترض وزير الداخلية البريطاني على ترحيل الجنرال نحو إسبانيا. وغداة هذا اليوم، تسنى لهذا الأخير الرجوع إلى الشيلي، حيث استقبل بحفاوة من طرف القوات المسلحة وحلفائه السياسيين[2].

كان لزاما إذًا، مراجعة الأساسيات السياسية التي تمخضت عنها مفاوضات 1989. فما كان على الجيش إلا التوقيع على وثيقة يعترف فيها صراحة بمسؤوليته عن انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى تعيين قضاة خاصين لمعالجة القضايا العالقة. ورغم هذه الإنجازات، ظلت بعض بقايا الإرث الديكتاتوري تثقل كاهل السلطة حتى موت بينوشيه في 10 دجنبر 2006. آنذاك، صار بإمكان المحكمة العليا أن تصدر للمرة الأولى أحكاما دون مراعاة قانون العفو، مستندة في ذلك على حكم الأمر بمحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان الذي أدان هذا القانون. وانطلاقا من2007، سيتمكن الشيلي من الحصول على أدوات القانون الدولي التي تجعل التحايل على قانون العفو ممكنا[3].

ثالثا: نحو دستور جديد

رغم أهمية هذه التعديلات الدستورية المؤسِّسة والمكمِّلة للانتقال الديمقراطي في الشيلي وما ترتب عنها من نواتج سياسية ومؤسسية واقتصادية، إلا أنها استنفدت أدوارها وبلغت مداها مع اندلاع

1 Pierre Ostiguy, « La transformation du système de partis chilien et la stabilité politique dans la post-transition », Politique et Sociétés, 24 (2-3), 2005, p. 114.
2 Olivier Compagnon, « L'affaire Pinochet. La démocratie chilienne dans le miroir de la justice », Cahiers des Amériques latines, 46, 2004, p. 54.
3 Prognon, op. cit., p. 18.

انتفاضة أكتوبر 2019 المطالبة بدستور جديد. ولفهم هذه الانتفاضة - التي كان سببها المباشر هو الزيادة في تذاكر النقل العمومي - يلزم معرفة أبرز الحركات الاجتماعية التي ساهمت فيها، وهي: الحركة المابوتشية Mapuche ، الحركات التلاميذية والحركة النسائية.

فالحركة المابوتشية، ذات التاريخ العريق في المقاومة، جددت حيويتها في تسعينيات القرن الفائت مع ظهور «تنسيقية أراوكو مابيكو» (Coordination Arauco-Malleco (CAM بوصفها تنظيما سياسيا يواجه المقاولات الغابوية والقوات الأمنية. وبعد تعرضها لقمع الدولة الشرس في مطلع الألفية الثالثة، اضطرت الحركة إلى تغيير مسارها دون نسيان تجربة التنسيقية الغنية. وفي سنة 2007، تأسس الائتلاف الترابي المابوتشي Alianza Territorial Mapuche كنتاج لجيل جديد استعاد خطابات وأساليب العمل السياسي للتنسيقية. وبهذا الصدد، انخرطت أجيال جديدة من الشباب والأقل شبابا في معركة طويلة الأمد ضد ما يسمى بسياسة الإبادة الجماعية التي تنهجها الدولة. وفي نونبر 2018، وعقب القتل خارج نطاق القانون الذي ذهب ضحيته الناشط المابوتشي كاميلو كاتريانكا Ca-milo Catrillanca (24 سنة) على يد الشرطة، انتفضت نحو ثلاثين مدينة واستمر الاحتجاج في بعضها لأسبوعين. هكذا تمكن العالم المابوتشي من كسر الحدود الترابية والاجتماعية التي تزعم دولة الشيلي حصره فيها. إن آلاف الشبان «البيض» الذين رفعوا العلم المابوتشي في أكتوبر 2019 في كامل تراب الشيلي ولاسيما في سنتياغو، يدل على اعترافهم بالسلطة الأخلاقية والسياسية لشعب رسم بمقاومته طريق الكرامة والاستقلال الذاتي بالنسبة لكل من يريد مقاومة القمع[1].

أما الفاعل الاحتجاجي الثاني، فيتمثل في الحركة الطلابية. وبهذا الصدد، فإن تأسيس الجمعية التنسيقية لطلاب الثانوي سنة 2001، بعد القطيعة مع فيدرالية طلاب الثانوي الخاضعة للشبيبات الشيوعية، يشكل لحظة مفصلية في تطور الحركة الطلابية في الشيلي. إن الفضل يرجع إلى هذه الجمعية في اندلاع ما يعرف بانتفاضة «البطاريق» سنة 2006 [2] التي شُلَّت طيلتها 400 إعدادية، ناهيك عن تحشيد 600 ألف متمدرس. وفي سنة 2011، خرج مآت الآلاف من طلاب الجامعات والثانويات إلى الشارع للاحتجاج

1 Raúl Zibechi, Amérique latine : l'année des « peuples en mouvement » / Cetri, 2020, p. 5.

2 للمزيد حول هذه الانتفاضة، يُنظر:
Christine Legrand, Chili : Michelle Bachelet et la révolte des «pingouins», 29/11/2006, consulté le 04/11/2021, lemonde.fr

ضد النظام التعليمي الممول في معظمه من طرف القطاع الخاص. ورغم شراسة القمع، تضامن الناس مع الطلاب في كل أرجاء البلاد عبر حملات ضخمة من قرع الأواني والمظاهرات العفوية في كبريات المدن. وباحتلال 600 ثانوية في مختلف أنحاء البلاد، تغلب هذا الشكل الاحتجاجي الشبابي على المظاهرات. لقد فضلت هذه الجمعية التنسيقَ الأفقي بين الطلاب في الثانويات المحتلة كفضاءات بلا قيادة. إن آلاف الطلاب خاضوا هذه التجربة النضالية على أساس ثقافة سياسية جديدة، غير أبوية، وغير استعمارية، ولا رأسمالية. ويبدو أن هذه التجربة - بأشكالها التنظيمية غير التراتبية واللامركزية، وبحوارها الحقيقي مع الشعب المابوتشي - قد استشرفت انتفاضة سنة 2019[1].

أما الحركة النسائية، التي بلغت ذروتها سنة 2018، فتمثل الفاعل الثالث الذي ساهم في انتفاضة أكتوبر 2019. وتتكون الحركة من عدة تنظيمات تغطي مجموع التراب. وفي سياق متصل، أنشأت تنسيقية منظمات الطلاب المابوتشيين التي تأسست سنة 2014 في سنتياغو، مدرسة للنساء المابوتشيات[2]. كما أن عددا كبيرا من النساء اللواتي عشن تجربة النضال الطلابي منذ مرحلة التعليم الثانوي، شرعن في تسييس وجودهن سواء داخل المركبات الجامعية أو خارجها. هكذا بدأت هاته النساء في وضع أسس ما سيُعرف لاحقا بالحركة النسائية الجديدة للقرن الحادي والعشرين[3].

تلك كانت نظرة موجزة عن الحركات الاجتماعية الثلاثة الأساسية التي ساهمت بشكل فعال في انتفاضة أكتوبر 2019 في الشيلي. وهي الانتفاضة التي كان سببها المباشر هو الزيادة في تذاكر النقل العمومي كما سبقت الإشارة. و جدير تسجيله هنا، أن أحد أبرز الشعارات التي كانت ترفع في تلك المظاهرات، هو: «لا يتعلق الأمر بثلاثين بيسو، بل بثلاثين عاما»[4] . وهو شعار يعني أن المشكلة الحقيقية سياسية، وأنها لا تكمن في الزيادة في تذاكر النقل العمومي (30 بيسو)، وإنما في 30 سنة من حكم التحالف الديمقراطي.

1 Zibechi, Op. Cit.
2 Zibechi, op. cit., p. 6.
3 Luis Thielemann Hernández, Chili : le soulèvement de 2019 au prisme d'un cycle de luttes et de déceptions, analyse 2020/Cetri , p. 3.
4 « No son 30 pesos, son 30 años ».

انطلقت الانتفاضة في 7 أكتوبر 2019، لما دشن تلاميذ ثانوية المعهد الوطني بسنتياغو حركتهم باقتحام قطارات الأنفاق والقفز فوق الحواجز بدون تذاكر، احتجاجًا على رفع أسعارها في ساعات الذروة بثلاثين بيسو (0,039 $). وهو الحَراك الاجتماعي الذي انضمت إليه فيما بعد مؤسسات تعليمية وجامعية أخرى وقطاعات اجتماعية عريضة من الطبقة المتوسطة. ومع مرور الأيام، انضم عمال كثر لحركة اقتحام قطارات الأنفاق في سنتياغو بلا تذاكر. وفي 17 أكتوبر، أعلنت الحكومة إجراءات قمعية أشد. ومع ذلك فقدت قوات الأمن السيطرة على العاصمة بدءا من الساعة السادسة مساء من نفس اليوم، وهو وقت خروج أغلبية العمال. ما حوَّل سنتياغو إلى ساحة معركة بين المحتجين وقوات الأمن طيلة عدة ساعات قبل أن يتمكن الجيش من إعادة السيطرة على الأوضاع في المدينة صباحا. وهي السيطرة التي لم تدم سوى يوم واحد، حيث تجددت المواجهات في 19 أكتوبر لتمتد لعدة أسابيع. وقد توجت هذه الاحتجاجات بالمظاهرة الضخمة التي حشدت أكثر من مليون شخص في 25 أكتوبر 2019 بالشوارع الكبرى للعاصمة سنتياغو، وفرضت ضرورة كتابة دستور جديد عبر مسار لجنة تأسيسية[1].

إجمالا، يمكن القول إن الدورة الاحتجاجية التي انطلقت في 2011 كانت تعبيرا عن ائتلاف بين شباب الشرائح الاجتماعية الشعبية والطبقة المتوسطة. وهو ائتلاف يتأسس على نقد النظام النيوليبرالي وعلى فترة الانتقال ما بعد الديكتاتورية، وذلك على خلفية التراجع الكبير لفرص الترقي الاجتماعي. وجدير بالتسجيل، أن احتجاجات فترة 2011-2019 تشترك في نفس المطالب التي تحيل على استياء اجتماعي كبير. وإذا كانت انتفاضة أكتوبر 2019 امتدادا لهذا الكفاح الاجتماعي الطويل، فإنها تعبر في نفس الوقت عن نقطة خلاف ضمن هذا الائتلاف بين الجماعات المحتشدة في الشارع وبين الأحزاب السياسية الممثلة لليسار الجديد الذي ولد من رحم دورة الاحتجاج هذه. لقد أدت سنة 2011 في الآن نفسه إلى توسع رقعة الاحتجاج وإلى عرض سياسي حزبي جديد على مستوى اليسار. بيد أن هاتين الدائرتين لم تبلغا 2019 معا. بل الأسوأ من ذلك، أن الكيفية التي اختتمت بها سنة 2019 عبر توافق- توافق شارك فيه اليسار الجديد لعام 2011- بين أحزاب من أجل الإصلاح والقمع، تبين أن المسارات الموازية للتوسع الاجتماعي للنضال وبناء الأحزاب على أساس هذا الأخير، عميقة الاختلاف. علاوة على ذلك، شكل اتفاق 15 نوفمبر 2019، الذي مهد الطريق لتغيير دستوري، الدليل السياسي للانتفاض[2].

1 Abraham Franssen, Chili : l'insurrection venue, ANALYSE 2020/ Cetri, p. 7.
2 Luis Thielemann Hernández, op. cit., p. 7.

في هذا السياق، أسفر الاستفتاء الذي أجري حول الدستور في 25 أكتوبر 2020[1]، عن النتائج التالية: 78,27% من المواطنين الذين صوتوا في الاستفتاء وافقوا على إطلاق عملية تحرير دستور جديد. بينما ستكوِّن الهيئة المكلفة بتلك العملية مجلسا تأسيسيا كخيار فرض نفسه بنسبة 78,99% في مقابل خيار مجلس مختلط مكون من مواطنين وبرلمانيين[2]. أما نسبة المشاركة، فبلغت نحو 50 % حسب السلطة الانتخابية. ولوحظ أن أغلب المصوتين لصالح دستور جديد، ينتمون إلى المعارضة المكونة من الوسط واليسار. أما الفئة الأخرى، فتجمع الأحزاب الأكثر محافظة.

وفي 15 و16 ماي 2021، أجري اقتراع شعبي لاختيار 155 مواطنا سيشكلون الهيئة التأسيسية المنتخبة التي ستنكب على كتابة دستور جديد. وهذا الأخير ستوافق عليه الهيئة خلال تسعة أشهر، قابلة للتمديد ثلاثة أشهر مرة واحدة، قبل أن يُعرض على استفتاء جديد. ومن المتوقع، أن يكون الدستور الجديد جاهزا للاستفتاء منتصف العام 2022[3].

ومن مفاجئات انتخاب الهيئة التأسيسية المكلفة بكتابة دستور جديد، اقتسام العضوية بالمناصفة بين الرجال والنساء: 78 للرجال و77 للنساء. وهذا يرجع إلى الدور الذي لعبته الحركة النسائية عدة شهور قبل الاقتراع، حيث تمكنت في 20 مارس 2020 من إضافة هذه القاعدة للقانون المنظم للاقتراع، والتي طبقت أيضا في الترشيحات فكل لائحة انتخابية تضم عددا متساويا بين الرجال والنساء من أجل ضمان عرض انتخابي يقوم على المناصفة. وتكمن المفاجئة الأخرى في الفوز الكبير للمرشحين المستقلين المحسوبين إجمالا على اليسار[4].

وهناك من يرى في هذه الانتخابات أولا وقبل كل شيء فوزا للحركة الاجتماعية لسنة 2019، التي كان من أبرز مطالبها إعادة نظر كاملة في دستور بينوشيه الذي رسخ النموذج الليبرالي. إنه فوز لنقد اقتصاد السوق، فوز للحركة النسائية وللبيئة. هكذا حصلت «لائحة الشعب»، التي خلقها محتجو 2019، على 27 مقعدا من مجموع 155 مقعد. وحصل المستقلون على 56.8% من إجمالي مقاعد الهيئة التأسيسية. وبهذا الصدد، هناك

1 كان الاستفتاء مقررا إجراؤه في 26 أبريل 2020، فتم تأجيله بسبب انتشار جائحة كورونا في كافة أنحاء العالم.

2 وكان قد طُلَب من 14.7 مليون الشيلي مسجل، الإجابة عن سؤالين: «هل تريدون دستورا جديدا؟»؛ «وما هي الهيئة التي ينبغي أن تصوغ الدستور؟».

3 « Proceso constituyente », consulté le 13/02/2021 », Gob. cl.

4 Flora Genoux, Au Chili, la parité a profité aux hommes lors de l'élection de l'Assemblée constituante, 20/05/2021, consulté le 06/06/2021, lemonde.fr.

من يرى في هذه النتائج بداية تشكل مشهد انتخابي جديد في الشيلي، يتمثل في الوصول إلى السلطة للجيل الذي شرع في النضال إبَّان الحركة الطلابية الاحتجاجية لسنة 2011، والذي أصبح بمثابة النخبة السياسية الجديدة[1].

لقد أظهر التشيلون حجم عدم الثقة إزاء الطبقة السياسية التقليدية، ليس فقط من خلال انخفاض نسبة المشاركة إلى حدود 43 %، بل أيضا لكون الذين شاركوا في هذه الانتخابات ألحقوا هزيمة نكراء بالكتلتين الكبريين اللتان قادتا الانتقال الديمقراطي منذ سنة 1990. فأما اليمين بقيادة الرئيس الحالي سبستيان بنييرا، فلم يحرز بالكاد سوى على 37 مقعدا، أي أقل من أقلية الاعتراض المحددة في ثلث الهيئة التأسيسية. وللتذكير، فتمرير فصول الدستور الجديد يقتضي مصادقة ثلثي أعضاء الهيئة. أما التحالف القديم وسط - يسار، الذي حكم البلاد لأكثر من عشرين سنة بعد الديكتاتورية، فقد حلَّ ب 25 مقعدا خلف التحالف (28 مقعدا) الذي انضم إليه الحزب الشيوعي و»اليسار الجديد» للجبهة الموسعة المتحدر من حركة 2011[2]. ومن ثَمَّ، يتضح بما لا يدع مجالا للشك، أن نتائج هذه الانتخابات تبرهن على إرادة القطع مع إرث الديكتاتورية العسكرية لبينوشيه (1973-1990).

ومن المتوقع، في ضوء هيمنة اليسار والمستقلين، أن يتمخض المسار التأسيسي على كتابة دستور أكثر حماية للحقوق الاجتماعية وأكثر تشجيعا لسياسات اجتماعية واقتصادية جديدة تقطع مع النظام النيوليبرالي السائد[3]. إن الذين صوتوا في هذه الانتخابات، فضلوا على وجه الخصوص، المرشحين الذين قدموا وعودا بتنصيص الدستور الجديد على ضمانات من أجل الصحة العمومية وأنظمة التربية والتقاعد، فضلا عن الحقوق الديمقراطية وإنهاء الفوارق الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات وحماية البيئة وحقوق السكان الأصليين[4].

وفي سياق متصل، يبدو أن نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 19 دجنبر 2021، والتي أسفرت عن فوز مرشح تحالف اليسار في الدور الثاني، تعد مؤشرا بالغ الأهمية على احتمالية تحقق التوقع المشار إليه آنفا. إنه لنصر كبير أحرزه هذا التحالف، بحيث حصل غابرييل بوريك (35 سنة، أصغر رئيس

1 Angeline Montoya, Au Chili, la recomposition du paysage politique ouvre une nouvelle ère, 01/06/2021, consulté le 20/06/2021, lemonde.fr.

2 نفس المصدر.

3 William Gazeau, Chili : les indépendants et la gauche, grands gagnants des élections constituantes, La Croix, 17/05/2021, consulté le 20/06/2021.

4 Mauricio Saavedra, La droite au pouvoir au Chili subit une défaite écrasante à l'élection de l'Assemblée constituante, wsws. org (World Socialist Web Site), 24/05/2021, consulté le 20/06/2021.

في تاريخ الشيلي، وزعيم للحركة الطلابية سنة 2011) على نحو 56 % من الأصوات في مقابل 44 % لمنافسه خوسي أنطونيو كاست من اليمين المتطرف. أما نسبة المشاركة، فقد تجاوزت 55 %.

خاتمة

من أبرز النتائج المتوصل إليها في الدراسة، أهمية نهج خيار سلمي في التحول الديمقراطي اعتمادا على دور الحركات الاجتماعية في الاحتجاج ضد النظام القائم (نظام عسكري في حالة الشيلي). غير أن المسار الاحتجاجي يلزمه في لحظة معينة، البحث عن السبل الكفيلة بالتقاطع والالتقاء مع المسار السياسي. وهنا نكون أمام نتيجة أخرى توصل إليها البحث، وتخص دور التحالفات بين القوى الديمقراطية. ناهيك عن المكانة المتميزة التي تتبوأها المسألة الدستورية في أي تحول ديمقراطي.

انطلاقا من هذه الخلاصات العامة، يمكن النظر في الدروس الممكن استفادتها عربيا، خصوصًا في سياق الموجة الثانية من الانتفاضات العربية التي انطلقت من السودان أواخر 2018، وتتواصل راهنًا في كل من الجزائر ولبنان والعراق. إن أي مسار انتقالي في العالم العربي في ضوء التحولات الحالية، يستوجب العمل على تحقيق وحدة القوى الديمقراطية طيلة المسار. هذا فضلا عن أهمية التوصل إلى اتفاق حول القواعد الدستورية للانتقال الديمقراطي، والتي يمكن تقاسمها كمعايير أساسية للاجتماع السياسي رغم الاختلافات الفكرية والسياسية للأطراف المعنية.

درس ثالث تقدمه تجربة الشيلي، ويتصل بمراقبة المؤسسات على المدى الطويل. فعودة العمل المؤسسي في أي بلد يعيش انتقالا، لا يتوقف فقط على تنظيم الانتخابات، لأن الأنظمة التسلطية تترك بصمتها على عديد المؤسسات الأخرى كالسلطة القضائية والقوات المسلحة وباقي الإدارات عامة. أما العبرة الرابعة، فتتمثل في كون الشعب، وبعد حماس بدايات الانتقال، ينتظر من الديمقراطية أن تخلق نموا اقتصاديا وعيشا كريما. ناهيك عن كون الديمقراطية تقترن عنده بالعدالة المفضية إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي، والعمل على معاقبة المسؤولين عنها من منظور المصالحة وخلق الآليات الضرورية لجبر ضرر الضحايا.

ومهما قيل عن نجاح تجربة الشيلي وأهميتها في دراسات الانتقال الديمقراطي، فإنها ظلت تعاني من بعض الحدود في نظر جل الدارسين، ترجع أساسا إلى عاملين رئيسين اثنين، هما: استمرار الجيوب السلطوية الموروثة عن الديكتاتورية العسكرية؛ وعجز التحالف من أجل الديمقراطية عن الاشتغال كتحالف سياسي يتجاوز كونه مجرد آلة انتخابية (الفوز بالرئاسيات أربع مرات متتالية وتشكيل الأغلبية الحاكمة لعقدين من الزمن)[1]. علاوة على ذلك، لا تزال هناك أعباء سلطوية أخرى تثقل كاهل البلاد كالنظامين التعليمي والاقتصادي المعتبرين من الأنظمة الأكثر تفاوتا في العالم[2].

ختامًا، يمكن القول إن ديمقراطية الشيلي كانت لها فرصة أن تولد بمحتوى شعبي أقوى. بيد أن الظروف التاريخية جعلتها تقبل بما كان متاحا. وفي ظروف كهذه، يصبح التطلع نحو توسيع الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وكسر التوافق، بل إلى خطر تدخل الجيش. ثم إن البديل المتمثل في فرض الدمقرطة بفضل حركة اجتماعية كبيرة، كان يبدو خيارا صعبا لا أحد يرغب فيه فعلًا[3]. وإذا كان الأمر كذلك فيما مضى، فإن هذا الخيار أصبح في الوقت الراهن ممكنا، ولا سيما مع قوة زخم الانتفاضة الشعبية التي انطلقت شرارتها في أكتوبر 2019، والتي قد تؤدي إلى انتقال ثان ما بعد نيوليبرالي لدولة الشيلي[4].

1 H. Evelyne, J. Pribble, and J. D. Stephens, op. cit., p. 78.
2 Prognon, op. cit., p. 16.
3 Hurbon (dir.), op. cit., p. 29.
4 Franssen, op. cit., p. 11.

عوامل نشأة العصابات المنظمة في أمريكا الوسطى وتداعياتها الأمنية

عندالناعيم سعيد
باحث في طور إعداد دكتوراه حول العلاقات المغربية اللاتينية

تقديم

تعتبر عصابات الشوارع [1] (las maras)، التي تشكلها فئات من شباب بعض دول منطقة أمريكا الوسطى، خصوصا تلك التي تكون ما يطلق عليه بالمثلث الشمالي (السلفادور والهندوراس وغواتيمالا)، واحدة من الآفات الرئيسية التي تستأثر باهتمام الرأي العام في القارة الأمريكية ككل، حيث صارت واحدة من المناطق الأكثر إجراما حول العالم، ما دفع حكومات الدول إلى اتخاذ العديد من التدابير للتصدي لها.

وتتمثل أهمية هذه الورقة في شرح الظروف التاريخية التي جعلت منطقة أمريكا الوسطى، في الوقت الحالي، تتصدر قائمة المناطق الأكثر إجراما على المستوى الدولي. والوقوف عند دور الولايات المتحدة الأمريكية التي ما فتئت تتهم بلدان أمريكا الوسطى بحالة انعدام الأمن التي تعيشها المنطقة.

من خلال هذه الورقة، سيتم التطرق للخلفية التاريخية التي كانت وراء ظهور الظاهرة والأسباب المرتبطة بها، قبل استعراض الأنشطة التي تتعاطى لها، ومدى تأثير الظاهرة على بلدان المنطقة (خصوصا السلفادور والهندوراس وغواتيمالا حيث تنشط الظاهرة أكثر)، وفي الأخير يمكن التركيز على التدابير التي تتخذها حكومات البلدان من أجل التصدي للظاهرة ومدى نجاعتها.

1 حسب قاموس الأكاديمية الملكية الإسبانية، يطلق المصطلح على عصابة منظمة من الشباب من ذوي السلوك العنيف. راجع الموقع https://dle.rae.es/mara

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لظاهرة عصابات الشوارع

1 - من مجموعات شبابية إلى شبكات إجرامية منظمة

كانت هذه العصابات في الأصل تتشكل من شباب ينتمون لنفس المحيط، ويتقاسمون نفس الظروف المعيشية. إذ ينتمون للطبقات الفقيرة من المجتمع، وغالبا ما ينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، ويتعاطون للمخدرات والمؤثرات العقلية، ليصبحوا بعدها فئات مقصية تعاني التهميش في المجتمع، وهو ما يجعلهم يسقطون بعد ذلك في أفعال إجرامية مثل السرقة والعنف الجسدي والإجرام بشكل عام[1].

يدفعهم الإقصاء والتهميش الذي يواجهونه في المجتمع إلى التعامل بنوع من التكافل والتضامن «الأخوي» فيما بينهم، حيث أنهم يعتبرون الحي بمثابة «منزل كبير» يقضون فيه كل وقتهم، والعصابة بمثابة «عائلة كبيرة» يجب الدفاع عن أفرادها من أي اعتداء من العصابات الأخرى التي تنشط في أحياء هامشية أخرى، ومن قوات الأمن والمجتمع ككل[2].

للبحث في أصل عصابات الشوارع في بلدان أمريكا الوسطى، يمكن العودة إلى فترة الحروب الأهلية في المنطقة، في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث قررت أعداد كبيرة من العائلات اللاتينية، أغلبها من المثلث الشمالي الذي تشكله الهندوراس وغواتيمالا والسلفادور، التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، هربا من المجاعة والفقر وانعدام الأمن الذي سببته الحروب[3].

استقرت هذه الأعداد الكبيرة من اللاتينيين في ولاية كاليفورنيا، وبالضبط في مدينة لوس أنجليس المعروفة بكثافتها السكانية، وهي المدينة التي تحمل أكبر عدد من المهاجرين اللاتينيين في البلاد. وكان المهاجرون وقتها يعانون من الإقصاء الاجتماعي والميز العنصري في المدينة، ما دفعهم للسكن بشكل جماعي في أحياء معينة، وتشكيل عصابات فيما بينهم للتصدي للعنف الذي يتعرضون له، وتعتبر من أهم هذه العصابات سالباتروتشا وعصابة باريو-18، حيث يرتدون ملابس تميزهم داخل المجتمع ووشوم على أجسادهم للتعبير عن هويتهم كعصابات[4].

1 Savenje Wim, Las pandillas trasnacionales o maras: violencia urbana en Centroamérica, Revista Foro Internacional, vol. 47, núm.3, julio-septiembre de 2007, Colegio de México A.C., México, pp. 638-639.

2 Ibíd. P. 647.

3 María Luisa Pastor Gómez, "Las maras centroamericanas, un problema de casi tres décadas", Instituto Español de Estudios Estratégicos, Enero 2020, Documento de Análisis, pp. 5-6.

4 Ibíd.

في ظل التزايد الكبير في عدد المهاجرين اللاتينيين، وأمام التهديد الذي باتوا يمثلونه بالنسبة للأمن في البلاد، قررت الولايات المتحدة الأمريكية، في منتصف عقد التسعينيات، التشديد في سياستها المتعلقة بالهجرة لتصدر سنة 1996 قانونا يجرم الهجرة غير القانونية[1]، لتنطلق بذلك حملة ترحيل واسعة للمهاجرين غير القانونيين نحو بلدان المثلث الشمالي المذكور. وقد استقبلت هذه البلدان الثلاثة خلال تلك السنة 200.000 مهاجر مرحل، إضافة إلى 46.000 مهاجر شاب من أفراد العصابات[2].

وهكذا تكونت النواة الصلبة لهذه العصابات، في دول السلفادور والهندوراس وغواتيمالا على الخصوص، ومن تلك العناصر التي جرى ترحيلها من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت متمرسة جدا في الإجرام، حيث التحقت بها مجموعات أخرى من شباب المنطقة، كما أنها ظلت على صلة ببعض عناصرها الرئيسية التي بقيت في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تزودها بالأسلحة النارية لتصبح بالتالي عصابات منظمة تنشط في إطار شبكات عابرة للبلدان[3].

السبب الذي جعل هذه العصابات تتجاوز الحدود الجغرافية للبلدان، مرتبط كثيرا بأنشطتها في الاتجار بالمخدرات، حيث أن هذا المعطى فرض على هذه العصابات التوفر على فروع لها في كل بلدان المنطقة، للمساعدة في تمرير المخدرات من بلدان أمريكا الجنوبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا المساعدة على توزيعها في بلدان أمريكا الوسطى. نفس الأمر يتعلق بالأسلحة، حيث يتم تهريبها من الولايات المتحدة نحو فروع العصابة في بلدان أمريكا الوسطى، أو الاتجار في البشر قصد تهريبهم من أمريكا اللاتينية إلى الجارة الشمالية[4].

ويتضح بالتالي أن عصابات الشوارع التي ينشط إجرامها اليوم في البلدان الثلاثة، يعود أصلها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساعد التهميش والإقصاء والميز العنصري الذي عانته الجاليات اللاتينية طوال عقود الستينات والسبعينات والثمانينات إلى تكوين عصابات إجرامية منظمة، ليتم ترحيلها بعد ذلك أواخر التسعينيات إلى بلدان الأصل.

1 Susanne Gratuis, El factor hispano: los efectos de la inmigración latinoamericana a EEUU y España, Real Instituto El Cano de estudios Internacionales y Estratégicos, Documento de Trabajo, Noviembre de 2005, p. 5.

2 María Luisa Pastor Gómez, "Las maras centroamericanas, un problema de casi tres décadas", Op.Cit.

3 Savenje Wim, Op.Cit. pp. 639-640.

4 Manfred Liebel, Pandillas juveniles en Centroamérica o la difícil búsqueda de justicia en la sociedad violenta, Desacatos, Universidad Técnica de Berlín, núm.14, primavera-verano, p91.

كما يظهر أيضا أن هذه العصابات ليست لديها أي إيديولوجية سياسية، ولا تسعى ضد الأنظمة الحاكمة في المنطقة، وأن نشاطها الإجرامي هدفه الوحيد هو التعبير عن الذات وفرض الوجود داخل المحيط الذي تنتمي له، بعد التهميش والإقصاء الذي نشأت فيه. بيد أنها تحولت مع مرور السنين إلى عصابات منظمة مؤثرة في المجتمع، لترتفع بذلك درجة أنشطتها الإجرامية التي تجاوزت حدود بلدان المنطقة، وجعلت الأجهزة الأمنية تفقد السيطرة عليها.

2 - العوامل التي ساعدت على تكوين عصابات إجرامية مؤثرة في المجتمع

أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت تلك العصابات على تنظيم نفسها في شكل شبكات منظمة، نذكر حالة عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الجهاز الأمني التي كانت تميز الأنظمة الحاكمة في الدول الثلاثة في الفترة التي تلت الحروب الأهلية واتفاقيات السلم التي وقعت أواخر التسعينيات. حيث أن الدول المذكورة دخلت في فترة انتقالية نحو الديمقراطية، وهو ما تم استغلاله من طرف العصابات لتكوين إطار منظم لأنشطتها الإجرامية[1].

هذه الهشاشة الأمنية وسنوات الحرب الأهلية الطويلة نتج عنها أيضا انتشار كبير للأسلحة النارية في المنطقة التي وقعت بسهولة بين أيدي تلك العصابات. فعدد الأسلحة النارية غير المرخصة في المنطقة، بلغ أكثر من 4.5 مليون قطعة سنة 2007، وهي الفترة التي كانت تتشكل فيها النواة الصلبة لتلك العصابات في بلدان المنطقة، إضافة إلى الأسلحة التي يتم جلبها من الولايات المتحدة الأمريكية، سواء بشكل قانوني أو عن طريق مافيا التهريب[2].

حتى في الوقت الحالي، فبلدان المثلث الشمالي المذكورة توفر الأسلحة النارية بشكل بسيط للمواطنين، حيث أنه بإمكان المواطن أن يبتاع السلاح بمجرد تقديم بطاقة هويته، ومن حقه اقتناء إلى حدود خمسة أسلحة نارية بشكل قانوني. كما أن الشركات المرخص لها ببيع الأسلحة، وهي شركات عمومية واحدة في كل بلد من البلدان الثلاثة، ليست ملزمة

1 María Luisa Pastor Gómez, Op.Cit, p5.
2 Rodrigo Serrano-Berthet y Humberto López, Crimen y Violencia en Centroamérica: Un desafío para el desarrollo, Banco Mundial, Departamentos de Desarrollo Sostenible y Reducción de la Pobreza y Gestión Económica Región de América Latina y el Caribe, 2011, p.6

بتقديم أي تقرير حول الأسلحة التي يتم بيعها. كل هذا يساعد على انتشار أوسع للأسلحة النارية[1].

فمن البديهي أن تكون منطقة أمريكا الوسطى هي الأولى في العالم من حيث عدد حالات القتل عن طريق الأسلحة النارية، حسب دراسة أنجزتها وكالة إيفي الإعلامية. تكون الأسلحة النارية وراء80% من حالات القتل أو العنف التي ترتكب في المنطقة. وفي الوقت الحالي، توجد في المنطقة 1.5 مليون سلاح ناري غير مرخص، أكثر من تلك المرخصة، التي يتم تقديرها حاليا في 1.2 مليون[2].

هناك عامل آخر ساعد على تقوية شوكة تلك العصابات الإجرامية في المنطقة وهو الاتجار بالمخدرات، الذي يعتبر واحدا من الوسائل لتمويل أنشطتها وتعزيز حضورها في المنطقة. فكما هو معلوم، أمريكا الوسطى هي الطريق الرئيسي للمخدرات وعلى رأسها الكوكايين، التي يتم إنتاجها في حقول أمريكا الجنوبية ليتم إرسالها بعد ذلك إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أن 90% من المخدرات التي تلج إلى السوق الأمريكية تعبر من شريط المكسيك وأمريكا الوسطى[3].

لقد تجاوز نشاط هذه العصابات في الاتجار بالمخدرات منطقة أمريكا الشمالية، ليبلغ مناطق بعيدة من العالم، كما هو حال منطقة الشرق الوسط، حيث أن ميليشيات حزب الله الممولة من طرف النظام الإيراني، يبدو أنه على علاقة بالعديد من عصابات تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية. فالعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، أفقدها الكثير من صلابتها المالية وجعلتها غير قادرة على ضخ المزيد من التمويل، مما دفع ميليشياتها للجوء إلى الاتجار في المخدرات لتمويل أنشطتها في منطقة الشرق الأوسط[4].

حسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNUDC)، فإن تجار المخدرات في المنطقة كانوا يمرون عبر منطقة الكاراييب للوصول إلى السوق الأمريكية، إلى حدود عقد التسعينات، عندما ظهرت شبكات

1 María Canora, Entre maras: inseguridad y violencia en Centroamérica, marzo de 2018, elordenmundial.com

2 Centroamérica debe abordar la violencia armada con un trabajo integral, Agencia EFE, noviembre de 2019. efe.com

3 Centroamérica debe abordar la violencia armada con un trabajo integral, Agencia EFE, noviembre de 2019. efe.com.

4 «حزب الله في أمريكا اللاتينية.. الجريمة السرية»، موقع سكاي نيوز عربية- أبو ظبي، يوليو 2019. راجع الموقع: -https://www.skynewsarabia.com/world/1265763

كبيرة ومنظمة لتهريب المخدرات في منطقة المكسيك وأمريكا الوسطى، تنتمي لها على الأرجح عناصر داخل الأجهزة الأمنية للبلدان. لتصبح بالتالي هذه المنطقة الممر الرئيسي بامتياز[1].

لتكوين فكرة عن العائدات المهمة التي جنتها العصابات الإجرامية (las maras) من تجارة المخدرات، خلال العقد الماضي الذي تزامن مع فترة تطورها كمنظمات إجرامية مؤثرة، يكفي الإشارة إلى التقرير الذي نشرته منظمة الأمم الأمريكية (OEA) سنة 2013، والذي يدقق في أحد أجزاءه، في الارتفاع الصاروخي لثمن المخدرات من مكان إنتاجها في أمريكا الجنوبية إلى سوق توزيعها في شوارع الولايات المتحدة الأمريكية.

يذكر التقرير حسب أرقام سنة 2013، أن ثمن الكيلوغرام الواحد من الكوكايين، الذي يتراوح ثمنه ما بين 585 و780 دولارا في مكان إنتاجه في أمريكا اللاتينية، كولومبيا على الخصوص، يتضاعف بسرعة إلى 7.000 دولار لحظة تحويله إلى منتوج قابل للاستهلاك وخروجه من البلد نحو أمريكا الوسطى. ويواصل ثمنه في الارتفاع بينما يعبر بلدان هذه المنطقة ليصير 10.000 دولار في الحدود المكسيكية، هناك أيضا يتضاعف الثمن ليبلغ 15.000 دولار في الحدود الشمالية للمكسيك. ويبتاعه تجار الجملة لحظة دخوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية مقابل ثمن يفوق 27.000 دولار. ليصير ثمن الكيلوغرام الواحد في الشوارع الأمريكية مبلغ 165.000 دولار[2].

نستنتج إذن بأنه بعد تشكيل النواة الصلبة لهذه العصابات أواخر عقد التسعينيات، على رأسها عصابتي (سالباتروتشا) و(باريو-18)، تحولت بعد ذلك، على امتداد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إلى عصابات إجرامية منظمة، تنشط في شبكات عابرة للبلدان على شاكلة هرمية، يتواجد قادتها الرئيسيون في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تعمل الشبكات الصغرى في فروع متفرقة على بلدان أمريكا الوسطى، خصوصا المثلث الشمالي، المعروف أيضا ب»مثلث الموت» غواتيمالا والهندوراس والسلفادور[3].

وقد جاءت أزمة كوفيد- 19 لتزيد من نسبة الأنشطة الإجرامية في المنطقة، نظرا للتداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة في منطقة أمريكا

1 Centroamérica debe abordar la violencia armada con un trabajo integral, Agencia EFE, noviembre de 2019. efe.com.
2 Organización de los Estados Americanos (OEA), El problema de las drogas en las Américas, Informe de la secretaria general, Documentos Oficiales, año 2013, pp55-56.
3 Savenje Wim, Op.Cit. p639.

الوسطى ككل. حيث عرفت بلدان المنطقة، تراجعا ملحوظا في النشاط الاقتصادي، ارتفعت معها نسبة البطالة، التي انتقلت من 8 % خلال السنوات الأخيرة، إلى 13% خلال الأزمة الاقتصادية الحالية، وهو رقم تاريخي لم تعرف المنطقة مثيلا له. الفقر والفقر المدقع ارتفعا أيضا، 37,3% و15,5% على التوالي[1].

3 - كيفية توسيع قاعدة العصابات

لتوسيع قاعدة المنتمين لهذه العصابات التي يصفها أعضائها بالعائلة، يتم استهداف الأحياء الهامشية في المدن الكبرى، التي تعرف كثافات سكانية كبيرة وتعاني التهميش والإقصاء، والتي تقل فيها المراقبة من طرف السلطات الأمنية. هناك يتم رصد شباب من فئات عمرية دون العشرين، انقطعت عن الدراسة بشكل جد مبكر وتنتمي لعائلات مشتتة وفقيرة. كل هذه العوامل الاجتماعية تولد لدى الشاب نوعا من الحقد تجاه عائلته والمجتمع ككل، ليجد في تلك العصابة وسيلة لتمرير سخطه تجاه المجتمع، بالتالي لا يصعب كثيرا على هذه الأخيرة استدراجه وإقناعه بالانضمام إليها[2].

عندما يقرر الشاب الانضمام إلى عصابة معينة، يصبح مقيدا بالتزام معنوي اتجاهها، حيث يخضع لسلسلة من الاختبارات لقياس مدى قدرته على الوفاء والإخلاص للعائلة، بل منهم من يتم إرغامه على ارتكاب فعل إجرامي. وعند الانضمام للمجموعة لا يسمح بعد ذلك بالخروج منها تحت أي اعتبار، والهروب من العصابة قد يؤدي بالفاعل إلى التعرض للقتل.

على كل حال، فعدد الشبان الذين يريدون الانضمام إلى صفوف تلك العصابات، أكثر من أولئك الذين يرغبون في مغادرتها. الأسباب التي تدفع الشباب والمراهقين للانتماء لها مرتبطة بالفقر والإقصاء الذي يحس به هؤلاء من طرف المجتمع والعنف الذي تستعمل الأجهزة الأمنية في التعامل معهم. الانتماء لعصابة معية هو بمثابة حصن لتلك الفئة للاحتماء من ما يعتبرونه عنف المجتمع تجاههم[3].

1 عبدالناعيم سعيد ومحسن منجيد: جائحة كوفيد - 19 وأزمة الديمقراطية والانكماش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2020، صفحات 52 و53. متوفر على الرابط التالي لموقع مرصد أمريكا اللاتينية https://marsadamericalatina.com/images/PDF/Rapport2020.pdf

2 María Luisa Pastor Gómez, Op. Cit. p6.

3 Alberto Martínez Reyes y José Javier Navarro Pérez, Adolescencias y riesgos: escenarios para la socialización en las sociedades globales, Revista Prima Social, núm. 23, diciembre 2018, Instituto interuniversitario de desarrollo, Universidad de Valencia, España, pp22-23.

هناك عوامل أخرى تشجع الشباب على الانضمام لتلك العصابات مثل تطوير نوع من الثقة بالنفس لديهم، إذ أن الانتماء لها تجعل الشاب يحس بأنه يفرض نفسه داخل المجتمع، الذي أقصاه وهمشه طوال حياته. وهناك فئة أخرى منهم تنضم للحصول على مورد للمال أو لتصفية حسابات شخصية مثل الانتقام من أحدهم. فيما البعض الآخر يقرر الانضمام لأنها توفر لهم الحماية من العنف والاعتداء الذي قد يتعرضون له من عصابات أخرى[1].

وبالنسبة لعدد المنتمين لهذه العصابات في منطقة أمريكا الوسطى فالأرقام ليست مضبوطة، بيد أن مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) يتحدث عن عدد يتراوح بين 200.000 و500.000 شاب حسب أرقام سنة 2018، أغلبهم ينشطون في دول المثلث الشمالي (الهندوراس وغواتيمالا والسلفادور)[2]. شهدت هذه الأرقام نسقا تصاعديا كبيرا، حيث كان عدد المنتمين للعصابات في عقد التسعينيات 28.000 فردا في غواتيمالا، 20.000 في السلفادور، و60.000 في الهندوراس[3]. تتوفر تلك العصابات على فروع في كل بلدان المنطقة، ويتكون كل فرع من مجموعة ما بين 50 و100 فردا. أما عدد العصابات فيقارب الألف، وموزعة على الشكل التالي على بلدان أمريكا الوسطى[4].

الجدول رقم 1: عدد العصابات الإجرامية في أمريكا اللاتينية

البلد	عدد العصابات
الهندوراس	112
غواتيمالا	434
السلفادور	4
نيكاراغوا	268
كوسطاريكا	6
بانما	94
المجموع	918

المصدر: لجنة رؤساء إدارات الشرطة بأمريكا اللاتينية والكاريبي.

1 María Luisa Pastor Gómez, Op. Cit. pp6-7.
2 Cirenia Chávez, Lo que sabemos y lo que no sabemos sobre las pandillas juveniles en América Latina, octubre de 2018, El Fondo de las Naciones Unidas para la Infancia. unicef.org/
3 Manfred Liebel, Op. Cit. p92.
4 Rodrigo Serrano-Berthet y Humberto López, Op. Cit. p16.

المبحث الثاني: المجالات التي تنشط فيها العصابات وتأثيرها على الحياة العامة في المنطقة

1 - الأنشطة التي تتعاطى لها عصابات الشوارع

هناك العديد من الأنشطة التي تتعاطى لها عصابات الشوارع (las maras) في منطقة أمريكا الوسطى، وكلها مرتبطة بالإجرام. سبقت الإشارة إلى أن أفرادها يسعون للتعبير عن هويتهم عن طريق أنشطة خارجة عن القانون. وازداد حدة هذه الأنشطة تصاعدا على مر العقود إلى أن صارت أنشطة إجرامية تبلغ حد التعنيف الجسدي والقتل. كما أنهم يعملون على إثارة انتباه الناس إليهم من خلال الملابس التي يرتدونها والوشم الذي يملأ أجسادهم، وتصرفاتهم الاستفزازية في الشارع العام.

وتتفاوت حدة الأنشطة الإجرامية حسب الأشخاص الذين يقترفونها، وهنا يجب التفريق بين الشباب الذين ينتمون للعصابات (las maras)، وأولئك الذين لا ينتمون لها. حيث أن الأفعال الإجرامية الأكثر حدة، مثل القتل أو محاولة القتل أو الابتزاز تحت طائل التعنيف، عادة ما يقترفها الشباب المنتمون للعصابات المذكورة، فيما يوجد نوع آخر من الأفعال الخارجة عن القانون، مثل السرقة التي تخف حدتها، وهي التي تقترفها مجموعات لا تنتمي للعصابات المنظمة[1].

كل الأنشطة التي تزاولها العصابات متعلقة بالعنف والإجرام، كونها أعمال خارجة عن نطاق القانون، فنقطة الفصل فيها تعود دائما للعنف. إذا أخذنا مثلا نشاط الاتجار في المخدرات، فمختلف العصابات التي تزاوله لجني المال، تستعمل التعنيف والانتقام والابتزاز أو حتى القتل كوسائل شرعية للتعامل فيما بينها، بحكم أنها لا تستطيع اللجوء للقانون لإرغام طرف على تسديد الدين الذي عليه أو رفع دعوى قضائية ضد أحدهم لأن بضاعته مغشوشة أو ما إلى ذلك. وبما أن الأسلحة متوفرة فالبلدان تصبح ساحات فضاءات لاقتراف الجرائم بكل أنواعها[2].

تتصرف العصابة في الحي وكأنه ملك لها، تفرض فيه قواعدها ونظامها، حيث وصلوا إلى حد فرض قيود على النقل العمومي في المنطقة. ويقومون بتوزيع المخدرات والمواد المهربة، كما أنهم يقومون بابتزاز

1 Demoscopia S.A., maras y pandillas, comunidad y policía en Centroamérica, Agencia Sueca de Cooperación Internacional para el Desarrollo, Costa Rica, 2007, pp43-44.
2 Rodrigo Serrano-Berthet y Humberto López, Op. Cit. p14.

المواطنين من كل الشرائح (سائقي وسائل النقل، الباعة المتجولون، العائلات التي تحصل على تحويلات مالية من الخارج، اختطاف الأولاد وابتزاز عائلاتهم ...). ويعتبر الابتزاز المصدر الرئيسي لمداخيل خلايا العصابات في المدن، إذ تحصل عصابة «سالباتروتشا» مثلا على 31.2 مليون دولار سنويا في السلفادور فقط عن طريق الابتزاز[1].

وقد بلغت سلطة هذه العصابات على بعض المناطق الحضرية، في بلدان المثلث الشمالي، درجة صارت معها بعض الشركات الصغيرة تدفع المال لأفراد هذه العصابات مقابلة الحصول على الحماية من العصابات الأخرى. كما أن العصابات تملك خلايا موجودة داخل السجون، فحسب تقرير أنجزه «International Crisis Group» سنة 2017، يتضح أن 80% من حالات الابتزاز التي حصلت في غواتيمالا سنة 2017، كانت من أفراد العصابات في السجون، كما سجل التقرير أن أحد أفراد العصابات استعمل هاتفه من السجن لإنجاز 400 مكالمة في اليوم الواحد للقيام بعمليات الابتزاز[2].

هؤلاء الأفراد الذين يتم اعتقالهم والزج بهم في السجون، عادة ما يتلقون معاملة مميزة من طرف حراس السجن، الذين يتلقون الرشوة مقابل ذلك. ويتوصلون بهواتف محمولة وتعبئتها، واقتناء أسرة وملابس جديدة وكل ما يمكن أن يحتاجونه. كما يتم توكيل محامين محترفين في قضاياهم. كل هذه الأتعاب تتحملها العصابات لفائدة الأفراد الذين يتم اعتقالهم وهو ما يزكي لقب العائلة الذي يطلقونه على العصابة[3].

هناك أنشطة أخرى يتعاطى لها أفراد العصابات وهو القتل المأجور والتعنيف والتخويف، وهي أنشطة عادة ما تكون مرتبطة بميدان الاتجار بالمخدرات، حيث أن الشبكات المنظمة الكبيرة التي تهرب المخدرات نحو الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتوفر على أفراد داخل الأجهزة الأمنية للبلدان، تتعاقد مع أفراد من هذه العصابات لتصفية بعض الحسابات الخاصة بالتعنيف والتخويف أو حتى القتل[4].

وتتصدر غواتيمالا قائمة الدول الثلاث فيما يخص نسبة الابتزاز الممارس في المناطق التي تسيطر عليها في المدن، حيث تتلقى عصابة

1 Informe sobre América Latina N° 62, Oficina International Crisis Group, Op.Cit., p12.
2 Informe sobre América Latina N° 62, Oficina International Crisis Group, Op.Cit. p.14
3 Savenje, Wim, Op. Cit. p651.
4 Informe sobre América Latina N° 62, Op .Cit. p. 14

«سالباتروتشا» و«باريو-18» دفعات مادية من شركات النقل والعديد من المتاجر الصغيرة سواء في القطاع النظامي أو غير النظامي، مقابل الحصول على الحماية من أفراد العصابات، لتجنب حالات السرقة والنهب والتخريب[1].

وبلغت حالات الابتزاز هذه درجة كبيرة من الاعتراف والشرعية داخل المجتمع وعلى مرأى من السلطات، وهو أمر تتفرد به بلدان المثلث الشمالي بالمقارنة مع باقي بلدان أمريكا الوسطى. حيث صار يطلق عليها في السلفادور مثلا دفع «ضريبة الدخل»، وتسمى في الهندوراس «ضريبة الحرب». يمكن لهذه «الضرائب» أن تدفع نقدا أو عن طريق تحويل بنكي، أو حتى عن طريق مواد غذائية، لتظهر بذلك هذه الشبكات المنظمة كأنظمة موازية[2].

لقد أكد تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أنجز سنة 2007، أن 80% من موظفي غرفة التجارة والصناعة لمدينة سان ميغيل بالسلفادور أكدوا أنهم تعرضوا للابتزاز من طرف العصابات، وأن أرباب الشركات الصغرى والمتوسطة يدفعون ما بين 1200 دولار و1400 دولار شهريا لأفراد العصابات مقابل تلقي الحماية منهم. فيما يدفع أرباب النقل من سائقي الحافلات 5 دولارات يوميا لهؤلاء[3].

ويعرف الباعة في سان مارتين دي بوريس (San Martin de Porres)، وهو أحد أكبر الأسواق في العاصمة غواتيمالا أيضا حالات الابتزاز، حيث يدفعون ما بين 13 دولارا و40 دولارا عن كل متجر، وقد أكد الباعة أنهم رفضوا الدفع في البداية، لكنهم قرروا دفع «الضريبة» لهؤلاء بعد أن قاموا بقتل العديد منهم وتعنيف البعض الآخر، وهي مبالغ يدفعونها رغما عنهم، بالموازاة مع الضريبة القانونية التي يدفعونها للسلطات المختصة (تتراوح بين 20 و400 دولار)[4].

1 Parker Asmann y Eimhin O'reilly, Balance de InSight Crime de los homicidios en 2019, Análisis, Argentina, enero 2020.
2 Guillermo Vázquez del Mercado, La cultura criminal d la extorsión en Centroamérica: lecciones para México, junio de 2019. animalpolitico.com
3 Informe de Oficina contra la droga y Delitos, crimen y desarrollo en Centroamérica, Publicaciones de las Naciones Unidas, marzo 2007, p70.
4 Extorsión en Centroamérica: una historia criminal, informe de Insight Crime y La Iniciativa Global Contra El Crimen Organizado Transnacional, mayo 2019, p25.

2 - نتائج الأنشطة الإجرامية للعصابات على المجتمع المدني في أمريكا الوسطى

تتقاسم كل من غواتيمالا والهندوراس والسلفادور نفس المميزات الاجتماعية، وهي النسب المرتفعة من الفقر والهشاشة الاجتماعية، وسنوات الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية التي ولدت بيئة سياسية غير مستقرة. نتج عن كلا العاملان تشكيل عصابات منظمة وانتشار الأعمال الإجرامية التي جعلت من المنطقة الأكثر إجراما حول العالم.

بالعودة لموضوع الابتزاز، الذي يعتبر المورد المالي الرئيسي للعصابات، فهذه الأخيرة تمارسه في المجال الحضري، في المدن التي تعرف كثافة سكانية كبيرة. ففي الهندوراس هي تنشط أكثر في مقاطعتين وهما كورتيس (Cortés) وفرانسيسكو موراسان (Francisco Morazán) وهي الأكثر كثافة سكانية في البلد. في حين تنشط أعمالها في مدينة سان سالفادور وسانتا أنا (Santa Ana) بالنسبة للسلفادور، وغواتيمالا العاصمة وضواحيها وكتسالتينانغو (Quetzaltenango) في غواتيمالا[1].

أما عدد حالات الابتزاز في البلدان الثلاثة، فحسب أرقام سنة 2017 التي توفرها الشرطة الوطنية لهذه الدول، يتعلق الأمر بما مجموعه 397.3 عن كل 100.000 مواطن في السلفادور، 147.1 في الهندوراس، و1023.4 عن كل 100.000 مواطن في غواتيمالا. ويرجع هذا الرقم الكبير لهذه الأخيرة لكون عدد سكانها أكبر بكثير من ساكنة جارتيها[2].

ارتفاع حالات القتل هي أيضا من النتائج المباشرة للأنشطة الإجرامية لهذه العصابات. بمقارنة القارة الأمريكية ككل بباقي القارات الأخرى، يتضح أنها تجاوزتها وبشكل صارخ، وصارت تعتبر أكثر القارات إجراما. وهو ما يوضحه الرسم التالي حول معدل الجرائم في العالم عن كل 100.000 فرد، خلال مرحلة 2008-2013.

1 Extorsión en Centroamérica: una historia criminal, informe de Insight Crime y La Iniciativa Global Contra El Crimen Organizado Transnacional, mayo 2019, p25.
2 Op. Cit. pp. 15-18.

الرسم رقم 1: معدل الجرائم حول العالم عن كل100.000 فرد خلال مرحلة 2013-2008 [1]

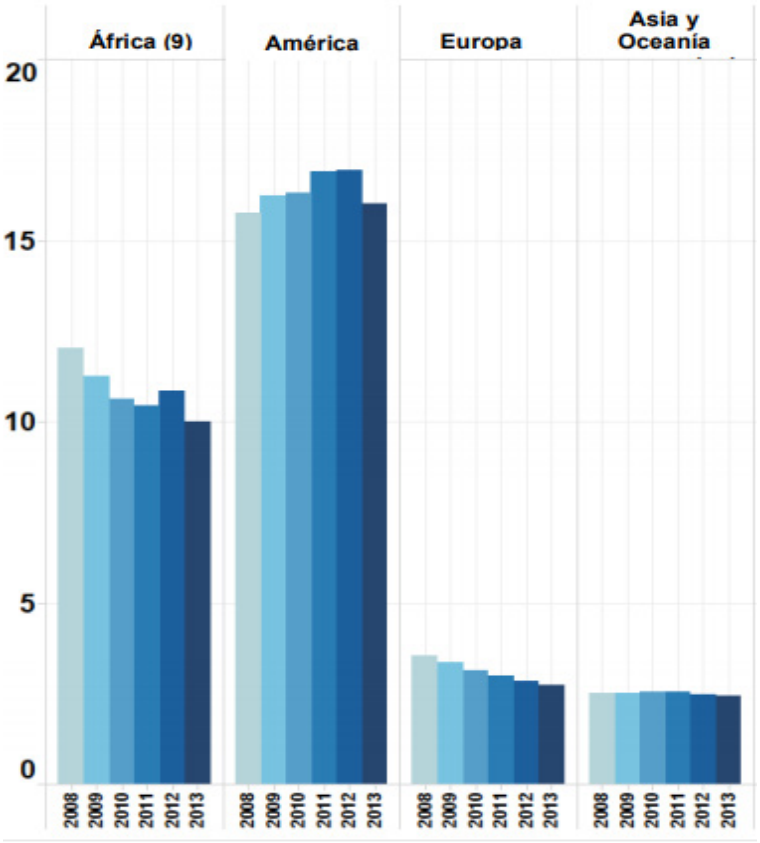

المصدر1: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC)

أما إذا تم التركيز على بلدان المثلث الشمالي، غواتيمالا والهندوراس والسلفادور، خلال العقد الأخير 2010-2020، فإن معدل الجرائم فيها شهد نوعا من التفاوت في السنوات الأولى بين الارتفاع والانخفاض، قبل أن يأخذ منحى تنازلي في السنوات الأخيرة الماضية.

1 Carlos J.Vilalta, José G. Castillo, Juan A. Torres, Delitos violentos en ciudades de América Latina, Banco Interamericano de Desarrollo, Agosto de 2016, p11.

الجدول رقم 2: معدل الجرائم عن كل 100.000 فرد ما بين 2010-2020

البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السلفادور	64.1	69.9	41.2	43.7	61	102.9	81.2	60	51	36	19.7
الهندوراس	81.8	91.4	90.4	79	66	60	59.1	42.8	40	41	37.6
غواتيمالا	41.6	38.6	39.9	34.3	37	29.5	27.3	26.1	22.1	21.5	15.3

المصدر: إنجاز شخصي بناء على أرقام تقارير InSight Crime

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المنطقة شهدت ارتفاعا ملحوظا في نسبة الجرائم في البلدان الثلاثة في النصف الأول من العقد، حيث أن عدد القتلى في بلدان المثلث الشمالي سنة 2015 يتجاوز العدد المسجل في دولة العراق التي تعيش حالة حرب[1].

الجدول رقم 3: معدل الجرائم عن كل 100.000 فرد ما بين 2000 و2010 [2]

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السلفادور	60	60	47	56	65	62	65	57	52	71	65
الهندوراس	51	55	56	34	32	35	43	50	61	71	82
غواتيمالا	26	28	31	35	36	42	45	43	46	46	41

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC)

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (الجدول رقم 3)، يلاحظ كيف أن الهندوراس تقدمت على جارتيها من حيث معدل الجرائم بصفة إجمالية متبوعة بالسلفادور، فيحين احتلت غواتيمالا الصف الأخير بتسجيلها أقل معدل للجرائم. بينما تقدمت السلفادور إلى الصف الأول، خلال العقد الثاني (الجدول رقم 1) متجاوزة جارتها الهندوراس بفارق متوسط. واحتلت غواتيمالا مرة أخرى الصف الأخير مع العلم أن هذا البلد سجل، خلال النصف الثاني من العقد الأول معدلات مرتفعة بالمقارنة مع العقد الثاني كما يوضح الجدولان.

هنا نستنتج أن غواتيمالا تعتبر البلد الأقل تسجيلا للجرائم في المثلث الشمالي، مقارنة مع جارتيها السلفادور والهندوراس، مع العلم أن الكثافة السكانية للبلد (أكثر من 17 مليون نسمة) تفوق بكثير جارتيها السلفادور (أقل من 7 ملايين نسمة) والهندوراس (لا تصل إلى 10 ملايين نسمة).

1 "Centroamérica endurece discurso contra las maras", diario hondureño El Heraldo, mayo de 2016. elheraldo.hn

2 Oficina de las Naciones Unidas Contra La Droga y el Delito, Delincuencia Organizada Transnacional en Centroamérica y el Caribe, septiembre de 2012, p. 16.

وفي نفس السياق، أثبتت استطلاعات للرأي في المنطقة أنه خلال العقد الأول من القرن الحالي، كان انعدام الأمن يمثل المشكل الأول الذي يهتم به المواطن اللاتيني، وهي المرحلة التي تزامنت مع انطلاق الأنشطة الإجرامية للعصابات بشكل رسمي، بعد تحولها إلى عصابات منظمة ومسلحة، وقد كانت كل البرامج الانتخابية وقتها تدور حول السبل الناجعة لاستتباب الأمن في البلدان[1].

وأوضحت استطلاعات لمؤسسة لاتينوباروميترو (Latinobarometro) لسنة 2010، أن انعدام الأمن يظل المشكل الرئيسي الذي يؤرق بال السكان في منطقة أمريكا اللاتينية ككل وليس فقط في أمريكا الوسطى، متفوقا على المشكل الثاني وهو البطالة.

الرسم البياني رقم 2: استطلاع الرأي يعرض مقارنة بين انعدام الأمن والبطالة في دول أمريكا اللاتينية[2]

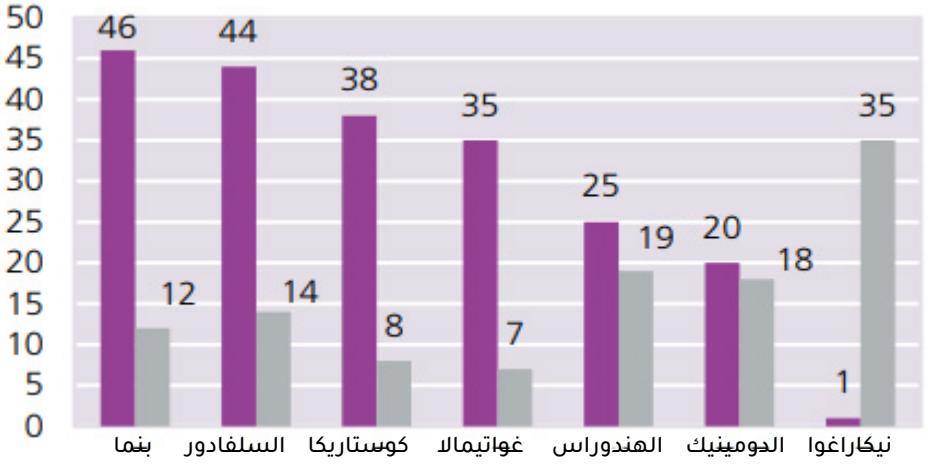

يعكس اللون البنفسجي انعدام الأمن واللون الرمادي يبين مشكل البطالة

المصدر: Latinoamerometro

لكن خلال السنوات الأخيرة، أبرزت استطلاعات الرأي أن الأمن لم يعد على رأس اهتمامات المواطنين اللاتينيين، حيث يهتمون اليوم أكثر بمشكل الفساد والبطالة بنسب 32% و23% على التوالي فيما لا يتجاوز مشكل الأمن 5 % كما يبين استطلاع الرأي الذي أنجزه سنة 2018 موقع Ipsos.

1 Alejandro Álvarez, El estado de la seguridad en América Latina, Revista Sistemas Judiciales Centro de Estudios de Justicia de las Américas, núm. 12, mayo 2007.
2 Oficina de las Naciones Unidas Contra La Droga y el Delito, Op. Cit. p. 15

الرسم المبياني رقم 3 انعدام الأمن حسب استطلاع رأي خلال سنة 2018[1]

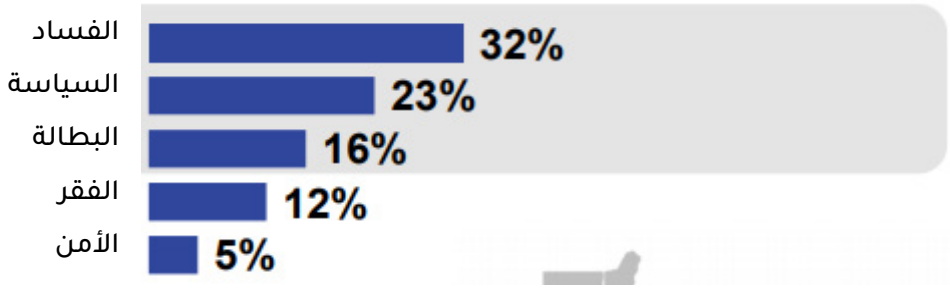

المصدر: Ipsos

ويظهر أن معدلات الجريمة لا تعرف استقرارا خلال العشرين سنة الماضية حيث لا تكف عن الصعود والهبوط، مع العلم أن المعدل تراجع باستمرار في السنوات القليلة الأخيرة، وهو ما يضع نقطة استفهام كبيرة عند الإجراءات التي تتخذها حكومات البلدان من أجل الحد من مستوى الجرائم.

3-السياسات الحكومية للحد من الأنشطة الإجرامية وسبل تجنبها

أصبحت العصابات الإجرامية (las maras) في الوقت الحالي مشكلا كبيرا يؤرق الأنظمة الحاكمة، حيث أن الأجهزة الأمنية في البلدان فقدوا السيطرة عليها وصاروا يتعايشون معها. أما الحكومات المتعاقبة فبلغ بها الأمر الجلوس إلى طاولة المفوضات مع زعماء العصابات، وهذا دليل على أن الإجراءات التي اتخذت لم تكن ناجعة.

1.3 سياسة «اليد الصلبة» مقاربة أمنية لأغراض انتخابية

سياسة «اليد الصلبة» هي المقاربة الأمنية الرئيسية التي لجأت إليها حكومات بلدان المثلث الشمالي من أجل التصدي للأعمال الإجرامية لتلك العصابات، وقد أظهرت هذه السياسة أنها ليست فعالة على المدى البعيد، وأنها تسعى فقط لأغراض ضيقة مرتبطة بالحملات الانتخابية قصد الوصول إلى الرئاسة، قبل أن تفقد نجاعتها بعد ذلك.

بالنسبة للسلفادور، وبعد التوقيع على معاهدة الصلح سنة 1992، بين حزبي (FMLN) و(ARENA)، تم وضع حد لحرب أهلية دامت 12 سنة.

1 Principales problemas de América Latina, Encuesta a líderes de opinión de Latinoamérica, Game Changers Ipsos, p.11.

وتعاقب الحزبان على الحكم منذ ذلك الوقت، إلى حين صعود حزب نجيب بوكيلي عن حزب Nuevas Ideas سنة 2019. لكن الاستقرار السياسي الذي حصل وقتها لم يوقف نسبة الجرائم، لأن العصابات تمكنت من بسط سيطرتها في العديد من المناطق الحساسة في البلاد.

وقد كانت سياسة «اليد الصلبة» لحكومات السلفادور لمكافحة الجريمة المنظمة للعصابات، تتمحور حول استعادة السيطرة على بؤر التوتر التي تنشط فيها العصابات، من خلال خلق الشرطة الوطنية المدنية المكلفة بمطاردة العصابات، و»عسكرة» عمل الشرطة وانتشار الاعتقالات على نطاق واسع في إطار عمليات مشتركة بين أفراد الشرطة والجيش. لكن هذه السياسة لم تكن ناجعة إذ أن معدل الجرائم في البلد ارتفع انطلاقا من سنة 2003 عندما انطلقت هذه السياسة كما رأينا في الفقرة السابقة[1].

كما قامت الحكومة سنة 2016 بتشكيل قوات خاصة مختلطة تتكون من رجال الشرطة والجنود، وكان الغرض منها مطاردة قادة العصابات. وكان ذلك بعد أن تمكنت سنة 2012، من التوقيع على اتفاقية هدنة وصفت بالتاريخية، علما أن القانون الجنائي في البلد يجرم التفاوض مع العصابات[2].

السلفادور هو البلد الذي تفاوض أكثر مع رؤساء العصابات في البلاد، حيث أن حكومات حزبي (FMLN) و(ARENA)، خلال تعاقبها على الحكم على مدى ما يقارب عقدين من الزمن، قاموا بمفاوضات مع العصابات قصد خفض عدد الجرائم خلال مدة معينة لأغراض انتخابية. الرئيس الحالي للبلاد من جهته، قام بمفاوضات مع العصابات، ساعدته على كسب شعبية خلال انتخابات سنة 2019، حيث انخفض عدد الجرائم من 51 جريمة سنة 2018 إلى 36 سنة 2019، و19جريمة فقط سنة 2020. تكون هذه المفاوضات دائما ذات طابع سري ولا يعترف بها الزعماء السياسيون، لأن القانون الجنائي في البلاد يجرم ذلك[3].

أما بالنسبة للمجتمع المدني فهناك اختلاف في الآراء، فعلى الرغم من الهلع الذي تزرعه العصابات الإجرامية في المجتمع، حيث أكد استطلاع

1 Internacional Crisis Group, Política y violencia perpetua en El Salvador, Informe sobre América Latina N° 64, diciembre 2017, Introducción.
2 "Maras en Centroamérica y México", Informe de la Comisión Española de Ayuda el Refugiado, abril 2018, Madrid, p.5
3 El gobierno de Bukele lleva un año negociando con la MS-13 reducción de homicidios y apoyo electoral, diario salvadoreño El Faro, marzo de 2021, consultado el 12 de marzo de 2021. elfaro.net/

للرأي سنة 2016 أن54% من المواطنين فقط يفضلون سياسة «اليد الصلبة» لإيقاف العصابات ووضع حد لحالة اللاأمن التي يعيشها البلد. وأشار نفس الاستطلاع أن59% من المواطنين يرفضون التفاوض مع العصابات، وبالتالي هناك نصف آخر من المجتمع السلفادوري لا يرى مانعا في التفاوض مع هذه المنظمات الإجرامية، ولا يصادق على سياسة «اليد الصلبة» كحل للأزمة[1].

إضافة إلى عدم تمكنها من إيقاف عداد الجرائم في السلفادور، سببت هذه السياسة اختناقا في المحاكم بسبب الكم الهائل من الاعتقالات التي تطال أفراد العصابات، خصوصا المحاكم المتواجدة في المناطق التي تنشط فيها العصابات أكثر. والعامل السلبي الثاني لهذه السياسة يكمن في حالات الانتقام التي تطال أفراد الشرطة الوطنية المدنية. فأغلبهم يقطنون في أحياء شعبية وعادة ما يجدون أنفسهم في مواجهة هؤلاء العصابات، وقد تم تسجيل حالات وفاة كثيرة وسط أفراد الشرطة[2].

هناك عامل آخر أدى إلى عدم نجاعة سياسة الحكومة للتصدي للعصابات وهو مرتبط بالنظام الجنائي الذي يقتصر على متابعة أولئك الذين يتم اعتقالهم في حالة تلبس، دون القيام بتحقيقات معمقة قد تساعد على تفكيك خلايا العصابات بطريقة فعالة. بالإضافة إلى الفساد الذي يعاني منه الجهاز القضائي ككل وهو أمر ينطبق على البلدان الثلاثة ليس فقط السلفادور، حيث تتكرر كثيرا حالات الإفلات من العقاب وسط أفراد العصابات الذين يتم اعتقالهم[3].

وقد سبب ذلك نوعا من فقدان الثقة في الجهاز الأمني للبلاد من طرف ضحايا الإجرام، حيث أن العديد من أولئك الذين تعرضوا للتعنيف أو الابتزاز يفضلون عدم التبليغ للجهات الأمنية، لأنهم يعتبرون أن ذلك لن يجدي نفعا، وأن الجهات المختصة لن تقوم بالواجب كما ينبغي، هذا بغض النظر عن البطء الكبير الذي تعرفه المسطرة القضائية[4].

الهندوراس هي الأخرى لجأت لسياسة «اليد الصلبة» منذ السنوات الأولى لعقد 2000، حيث قامت الحكومة بشن عمليات عديدة قادتها الوكالة التقنية للتحقيقات الجنائية (Agencia Ténica de Investigacion Criminal).

1 El salario del miedo: maras, violencia y extorsión en Centroamérica, Op. Cit. p21.
2 Internacional Crisis Group, Política y violencia perpetua en El Salvador, Op.Cit., p6.
3 Centro de Estudios de Guatemala, Justicia, corrupción e impunidad en Centroamérica, Breve estudio regional, mayo de 2017, p39.
4 Wendy Esmeralda, De las maras al crimen organizado en El Salvador, Investigación para obtener el grado de Licenciada, Universidad de El Salvador, San Salvador, marzo 2009, p. 80.

وقد نجم عنها تفكيك مجموعة من الخلايا الإجرامية لعصابة سالباتروتشا (Salvatrucha)، كتجميد حسابات بنكية وحجز ممتلكاتها، كما تم اعتقال العديد من قادة تلك العصابة وعدد من الشخصيات الحكومية على صلة كبيرة بهؤلاء[1].

لا ننسى أن الهندوراس أيضا أصدرت قانونا سنة 2000 يجرم التفاوض مع العصابات الإجرامية، وركزت على سياسة المواجهة المسلحة، حيث قامت على غرار السلفادور بعسكرة الجهاز الأمني للبلاد، وخلق شرطة عسكرية مؤقتة شنت حملات اعتقال واسعة خلال السنوات الأولى لبداية القرن سببت اختناقا في سجون بعض المدن[2]. لكن عداد الجرائم، بعد انخفاضه من 56 جريمة سنة 2002 إلى 34 سنة 2003 و32 سنة 2004، عاد للارتفاع نهاية العقد، ليبلغ 71 جريمة سنة 2009 و82 سنة 2010، كما هو مبين في الجدول رقم 3 أعلاه.

ويرجع هذا الارتفاع في عدد الجرائم نهاية العقد الماضي، إلى آثار الانقلاب العسكري الذي شهدته الهندوراس سنة 2009، حيث سبب أزمة كبيرة في الجهاز التنفيذي للبلاد، مما جعل المواطنين يفقدون الثقة في النظام وقدرته على استتباب الأمن. أضف إلى ذلك الفساد الذي ينخر الجهاز الأمني والقضائي في البلاد، فقد نجم عنه ارتفاع كبير في حالات المعتقين من أفراد العصابات الذين يفلتون من العقوبات الحبسية[3]. فالحكومة عاجزة حاليا عن إيجاد سياسة فعالة لمواجهة المشكل في جوهره، وتقتصر على المواجهة العسكرية عن طريق الزيادة من أفراد الأمن ووضع الملف في يد الجهاز العسكري لتدبير الأزمة.

إن أي سياسة اتخذتها حكومة الهندوراس للتصدي للإجرام في البلاد، يجب أن تمر عبر إصلاح جذري في الأجهزة الأمنية والقضائية، الذين يعتبرون حاليا طرفا في المشكل. أما المواطن فقد وجد نفسه أمام خيار حماية نفسه عن طريق اقتناء الأسلحة النارية أو الهجرة نحو المكسيك قصد العبور إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت البلاد قد دخلت في ورش إصلاحي في بداية عقد 2000، قبل أن يتوقف كليا على إثر الانقلاب العسكري لسنة 2009 [4].

1 "Maras en Centroamérica y México", Op. Cit. pp4-5.
2 El salario del miedo: miedo, violencia y extorsión en Centroamérica, Informe sobre América Latina de Crisis Group N°62, 6 de abril de 2017, p.22
3 Criminalidad y Violencia en Honduras: retos y desafíos para impulsar la reforma, Centro de Documentación de Honduras, informe del 2016, pp. 5-6.
4 Criminalidad y Violencia en Honduras: retos y desafíos para impulsar la reforma, Centro de Documentación de Honduras, informe del 2016, p.3

أما غواتيمالا التي تميزت بارتفاع أنشطة الابتزاز، بالمقارنة مع جاراتها السلفادور والهندوراس، فقد وجهت سياساتها نحو مواجهة حالات الابتزاز، حيث خلقت الحكومة سنة 2015 مكتبا متخصصا في جرائم الابتزاز، وفتحت خطا هاتفيا مفتوحا طوال الوقت للتبليغ عن الحالات، إضافة إلى تقديم الدعم لضحايا الابتزاز. كما تم خلق برنامج على الهواتف الذكية يقوم بتحيين قاعدة بيانات النيابة العامة حول أرقام الهواتف التي تستعمل في حالات الابتزاز. ومن جهة أخرى، قامت النيابة العامة بشن ثلاث عمليات كبيرة سنة 2016 ضد شبكات الابتزاز في البلاد أسفرت عن إلقاء القبض على 225 فردا[1].

وبالنسبة لجرائم القتل، فقد قامت الحكومة سنة 2015 بخلق ما أسمتها السياسة الجنائية الديمقراطية 2015-2035، تلتزم من خلالها السلطة التنفيذية في تنسيق مع الجهاز التشريعي والقضائي بتقليص مستوى الإجرام في البلاد على مدى 20 سنة المقبلة، وذلك عن طريق خلق برامج وقاية الشباب من السقوط في شبكات الإجرام ومتابعة ومعاقبة أفراد العصابات وخلق ورشات لإعادة إدماج الشباب[2].

ويبدو أن هذه الإجراءات الحكومية آتت أكلها، إذ أن معدل الجرائم في البلاد تراجع بشكل كبير خلال السنوات التي تلت السياسة الجنائية الجديدة للحكومة (2015)، من 29.5 جريمة سنة 2015، إلى 26.1 سنة 2017، ثم 21.5 جريمة سنة 2019، قبل أن تنهي سنة 2020 بأقل عدد جرائم في منطقة المثلث الشمالي (15.3 فقط).

2.3 سبل تجنب الأنشطة الإجرامية في المنطقة

لقد أظهرت تجارب دول المثلث الشمالي، وكذا العديد من بلدان أمريكا الجنوبية التي تعاني من ظاهرة العصابات الإجرامية، أنه لا توجد وصفة سحرية تجعل الظاهرة تختفي بشكل سريع وبسيط، إنما يتوجب تضافر الجهود بين الجهاز التنفيذي والقضائي ومنظمات المجتمع المدني والتنسيق بين دول الجوار، من أجل التوصل إلى آليات تحد على مدى المتوسط والبعيد من القضاء على الجائحة.

ما تقوم به البلدان حاليا هو التصدي لجرائم القتل والعنف والسرقة والابتزاز وكل الأنشطة التي تمارسها العصابات، عن طريق سياسات

1 Op. Cit.. p.22.
2 Guatemala propone una nueva estrategia para luchar contra el crimen, mayo 2016. notimerica.com

وقائية وأخرى قضائية زجرية للتخفيف من الأعمال الإجرامية، حيث تم إنشاء هيئات حكومية مختصة لذلك، مثل وزارة الوقاية الاجتماعية في السلفادور، وزارة الحماية من العنف والجريمة في غواتيمالا، أو ديوان الوقاية في الهندوراس[1]. لكن هذا لن يجعل العصابات تختفي، مادام هناك عدد كبير من شباب المنطقة ينضمون لها باستمرار، بل وجب مواجهة أصل المشكل ليس فقط فروعه.

لقد أوضحت الدراسات أن الأحياء الشعبية المهمشة، التي تعاني الفقر وينعدم فيها أفراد الأمن هي البيئة التي نشأت فيها العصابات وأن أبناء تلك الأحياء الفقيرة، الذين يعانون من الإقصاء المجتمعي وانعدام فرص العمل القانوني هي النواة الصلبة التي تقوم عليها تلك العصابات، وبالتالي فالبلدان في حاجة إلى برامج مشتركة للتنسيق فيما بينها وآليات محكمة للحد من تكاثر العصابات[2].

يمكن خلق سياسات تنموية للأحياء التي تعاني التهميش مثل هيكلة الفضاء العمومي وإقامة مراكز للشرطة وتوسيع الإنارة العمومية ليصير الفضاء أكثر أمانا بالنسبة للساكنة. كما يجب مراقبة أكبر للأماكن التي تباع فيها المخدرات والمشروبات الكحولية، وخصوصا الحد من السياسات التي تبسط للشباب الولوج إلى الأسلحة النارية، حيث أن البلدان الثلاثة (غواتيمالا والهندراس والسلفادور) توفر الأسلحة للمواطنين بشكل بسيط جدا بل تعتبره أحد الحلول لمكافحة الجرائم[3].

أما بالنسبة للشباب فمن الضروري على المسؤولين إقامة العديد من البرامج لتأهيل الشباب والولوج إلى المراكز التربوية والتكوين المهني، قصد تمكينهم من ولوج سوق العمل وإعادة إدماجهم في المجتمع من جديد، كما يمكن خلق برامج لتنمية الطفولة في الأوساط الفقيرة عبر الرعاية الطبية وتقديم المواد الغذائية الأساسية وتنظيم أنشطة تربوية أو غيرها). هذا قد يشمل أيضا الآباء لتمكينهم من سبل التعامل مع الأبناء خصوصا في سن المراهقة، ومن شأن هذه البرامج أن تجعل الطفل ينمو في بيئة سليمة، مما سيؤثر ذلك إيجابا على سلوكه تجاه المجتمع[4].

1 El salario del miedo: maras, violencia y extorsión en Centroamérica, Op. Cit. p23.
2 Ibid.
3 Crimen y violencia en Centroamérica: un desafío para el desarrollo, Op. Cit. p25.
4 Ibid.

ومن جانب آخر، لا ننسى أن البلدان الثلاثة تتلقى دعما كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية، للتصدي لهذه الجائحة، فالإدارة الأمريكية تعرف تماما أن ضمان الأمن في الشريط الجنوبي للبلاد مرتبط كثيرا بأمن هذه البلدان. وبالتالي فالبلد يرسل مساعداته المالية إلى بلدان الجنوب لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات. كما يسهر على استثمار المساعدات في مشاريع تنموية قصد خلق فرص الشغل للشباب، في أفق الحد من الهجرة غير النظامية، ولهذا الغرض تم خلق «التحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي» سنة 2014 الذي ساهمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ب2.600 مليون دولار[1].

كما تقدم الولايات المتحدة دعما ماليا مهما للبلدان، في إطار إستراتيجية العلاقة بين الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى، وهو برنامج سطرته البلاد منذ سنوات، وتنفذه الحكومة الأمريكية سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية، ويشجع الإصلاحات المؤسساتية ويرفع العديد من التحديات مثل القضاء على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في المنطقة[2].

يتبين في الختام أن ظاهرة العصابات الإجرامية تعتبر أزمة عميقة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، تعود جذورها إلى العقود الأخيرة من القرن الماضي. وقد استوعبت دول المثلث الشمالي أن سياسة «اليد الصلبة» بكل صورها، قد تخفف من عدد الجرائم خلال وقت معين، لكنها لن تقضي على المشكل بشكل كامل. ويفرض القضاء على العصابات تضافر جهود كل المؤسسات الحكومية والحقوقية والمجتمع المدني، كما يفرض وجود تنسيق بين الدول الثلاث التي تعاني من نفس الظاهرة.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها عن طريق العديد من البرامج التنسيقية مع حكومات الدول المعنية على تحسين المؤسسات الأمنية في المنطقة. فالجارة الشمالية ترسل مساعدات مالية مهمة سنويا لبلدان أمريكا الوسطى، وبشكل خاص لكل من غواتيمالا والهندوراس والسلفادور، باعتبارها أصل غالبية المهاجرين الذين يعبرون تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

1 Cuanto dinero aporta EE.UU a Honduras y Guatemala en ayudas, 18 de octubre 2020. notimerica.com

2 La Estrategia de Relacionamiento de Estados Unidos para Centroamérica, Declaración de la Casa Blanca sobre la Conferencia sobre Prosperidad y Seguridad en Centroamérica, junio de 2017, página oficial de la embajada de EE.UU en El Salvador.

النفط والتوجهات الخارجية الفنزويلية: قراءة في التحالفات السياسية وردود الفعل الأمريكية

عطيف محمد
باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

لقد غير النفط منحى العلاقات الدولية وأثار صراعات حدودية وثورات وانقلابات داخلية متعددة وخلق تحالفات جديدة وفكك تحالفات قديمة[1]، وما تزال هذه التغيرات مستمرة إلى يومنا هذا. ذلك أن هذه المادة الحيوية تعتبر الركيزة الأساسية في التعاملات الدولية التي ساهمت في خلق توازن القوى والاستراتيجيات الدولية والصراع والتنافس بين الدول.

وشكلت دولة فنزويلا محط أنظار وأطماع القوى الدولية الكبرى بفضل موقعها داخل أمريكا اللاتينية من جهة، وللخيرات الاقتصادية العديدة التي تتمتع بها وخاصة ثروة النفط من جهة أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من أن تصبح فنزويلا قوة إقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية تهدد مصالحها، مما يدفعها لتتدخل فيها للحفاظ على مصالحها، كما نجحت في زعزعة التوجهات الخارجية لفنزويلا وعمدت إلى تقليص حجمها الاقتصادي عن طريق حظر تصدير نفطها وفرض عقوبات اقتصادية عليها.

وانتهى الأمر بفنزويلا إلى عدم قدرتها على الاستثمار في النفط بسبب افتقارها لاستراتيجية فعالة، رغم التحالفات الخارجية التي أقامتها على أساس التعاون والتضامن مع محيطها الإقليمي والدولي، ولكن المتغيرات الدولية أدت إلى حدوث تحولات داخلية عميقة في فنزويلا بسبب مجموعة من النواقص في سياستها النفطية التي زادت من الريع وتدهور الأوضاع في البلاد[2].

وتهدف هذه الورقة إلى إبراز أهم التحالفات السياسية الفنزويلية في مجال الطاقة مع دول الجوار وإفريقيا والشرق الأوسط، وإبراز تأثير

1 محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، سلسلة أبريل 1982، ص 176.
2 Magdiel Pineda, Venezuela, Relaciones Internacionales y Petróleo, Un estudio comparativo de las Relaciones Internacionales petroleras del periodo presidencial del Presidente Rómulo Betancourt (1959-1963) y del Presidente Hugo Chávez Frías (1999 hasta el 2002), Universidad de los Andes facultad de humanidades y educación escuela de historia departamento de historia universal. memoria de grado , octubre de 2009.p6.

العقوبات الأمريكية على التوجهات الخارجية لفنزويلا، والتنافس الدولي على فنزويلا والتنازع حول رئاستها.

المحور الأول: التحالفات السياسية الخارجية لفنزويلا

لقد شهدت السياسة الخارجية لفنزويلا تغييرات كبيرة منذ وصول التحالف اليساري إلى السلطة خلال سنة 1999 ، ولكن بقيت سياسة النفط في إطار سيادة المصالح في فنزويلا التي ما تزال سائدة إلى حد الآن[1]. فمنذ منتصف القرن العشرين، ما تزال فنزويلا تعتمد على صادرات النفط لتمويل صناديق الدولة، كما يشكل النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الفنزويلي الذي يساعدها في تنفيذ الخطط الوطنية وإقامة الاستراتيجيات وتحالفاتها السياسية الخارجية.

وبدءا من عام 1999 عرفت السياسة الخارجية الفنزويلية انتقالا إلى دينامية قوية وتفاعلا نشيطا، حيث حدد هوغو شافيز جميع المبادرات السياسية المتخذة تجاه محيطه الخارجي، سواء داخل أمريكا اللاتينية أو مع دول القارة الإفريقية والشرق الأوسط أو داخل منظمة أوبك.

أولا -البحث عن الشراكات في مجال الطاقة مع دول الجوار

يعتبر النفط أداة فعالة في السياسة الخارجية الفنزويلية تجاه دول الجوار، ساهمت في خلق تحالفات مع دول أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي للتعاون معها وسد الخصاص الذي تعاني منه هذه المنطقة في قطاع النفط. وقد نجحت السياسة الخارجية الفنزويلية في تكريس هذا التوجه الذي استقطب العديد من دول المنطقة واندماجها في التحالفات التي اقترحها الرئيس الراحل هوغو شافيز.

وتستخدم فنزويلا النفط كأداة لترسيخ وجودها الإقليمي من خلال التضامن البوليفاري كبديل لشعوب أمريكا من خلال إبرام العديد من اتفاقيات التعاون في مجال النفط مع البلدان ذات الصلة الأيديولوجية ودعمها بإمدادات مهمة من النفط من خلال برامج مثل بتروكاريبي، بروانديا، بتروأمريكا وبتروسور، كما مولت فنزويلا بنك «ألبا»

1 Jesús Mora Contreras, las bases de la política petrolera rentista y bolivariana del gobierno de Chávez, Opiniones Contrapuestas N° 5, Programa de Energía, Sostenibilidad y Eficiencia Energética - PESEE, Abril 2009, p10.

ALBA وصندوق ألبا - الكاريبي، فضلا عن ربط خطوط أنابيب الغاز مع أمريكا الجنوبية، و تقديم المساعدات الاقتصادية بمختلف أنواعها بهدف استقطاب دول المنطقة[1].

وفي هذا الخضم حاولت فنزويلا البحث عن شركاء في إطار برنامج «بترو كاريبي» للتعاون في مجال الطاقة، وهو ميثاق لأمن الطاقة اقترحه الراحل هوغو شافيز، والذي أنشئ بموجبه اتفاق في يونيو 2005 [2]، قصد تحديد عمليات تسليم النفط الفنزويلي بتعريفات تفضيلية مع دول منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

ويعتبر هذا التقارب من أكبر نماذج التعاون في مجال الطاقة مع بلدان منطقة البحر الكاريبي، بعدما كان التعاون في البداية قائما على أساس العلاقة السياسية والأيديولوجية، حيث تمكن هوغو شافيز منذ تولي رئاسة فنزويلا من بناء علاقات اقتصادية على أساس التعاون في إنتاج النفط، بغية منح التسهيلات المدفوعة وتطوير المشاريع المشتركة للمشاركة في المراحل المختلفة لسوق النفط.

وفي نفس السياق قامت الشركة النفطية الفنزويلية في إطار برنامج «بتر وكاريبي» ، بدعم ومساعدة دول أمريكا الوسطى ودول منطقة الكاريبي من خلال بيع النفط الخام ومشتقاته بالائتمان، مع تسهيلات في الأداء تصل إلى 25 سنة وبسعر فائدة يصل إلى 2 في المائة إذا كان البرميل أقل من 40 دولار و1% إذا تجاوز هذا السعر[3] .

1 Rafael Gustavo Miranda Delgado, Política exterior de Venezuela : el petróleo como variable estructuradora, nalecta polit. Medellín- Colombia,julio-diciembre 2016, p352.
2 Kevin Parthenay, Petrocaribe : instrument néo-bolivarien d'intégration régionale centraméricaine et caribéenne, Observatoire politique de l'Amérique latine et des Caraïbes,29 juin 2005, opalc.org.
3 Roselyne Gagnon, Le programme de coopération du Venezuela : L'ère Hugo Chávez (1998-2013), Les Cahiers du CIRDIS - Collaboration spéciale, 2014, p9.

جدول رقم 1: إمدادات النفط الفنزويلي لأعضاء برنامج بتروكاريبي[1]

الدول المستفيدة	السنة	بالألف برميل في اليوم
1 أنتيغوا وبربودا	2005	4.4
2 جزر البهاماس	2005	-
3 بليز	2005	4.0
4 كوبا	2005	98
5 دومينيكا	2005	1
6 غرينادا	2005	1
7 غواتيمالا	2012	20
8 غيانا	2005	5.2
9 هايتي	2007	14
10 الهندوراس	2008	20
11 جامايكا	2005	23.5
12 نيكاراغوا	2007	27
13 جمهورية الدومينيكان	2005	30
14 سانت كيتس ونيفيس	2005	1.2
15 سانت فنسنت	2005	1
16 سانتا لوسيا	2005	-
17سورينام	2005	10

وخلال الارتفاع المذهل الذي عرفته أسعار النفط في صيف عام 2008، قرر هوغو شافيز جعل طرق تسعير النفط الخام أكثر مرونة من أجل التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار. واقترح الرئيس الفنزويلي أن يدفع الأعضاء 40% فقط من فواتيرهم خلال 90 يومًا من التسليم والباقي 60% خلال 25 عامًا. وأن تتلقى كل دولة طرف في الاتفاق بترو كاريبي كمية محددة من النفط بناءً على طلب من السلطات، ثم من شركة النفط الفنزويلية PDVSA.[2]

1 Benjamín Herrera Chaves, Análisis de la política energética de Venezuela frente a las relaciones con otros Estados de la región durante los gobiernos de Hugo Chávez, Pontificia Universidad Javeriana,Facultad de Ciencias Políticas y Relaciones Internacionales,Maestría en Relaciones Internacionales, Bogotá D.C, 2016, p64.

2 Benjamín Herrera Chaves, op. cit, pp63-64.

الجدول رقم 2: عدد البراميل التي سلمتها فنزويلا إلى دول الكاريبي وأمريكا الوسطى خلال عام 2008 [1]

الدول المستفيدة	عدد البراميل في اليوم
الهندوراس	20000
سورينام	10000
سانت كيتس ونيفيس	700
سانت فنسنت وجزر غرينادين	1000
غيانا	5200
أنتيغوا وبربودا	4400
بليز	4000
غرينادا	1000
كوبا	98000
هايتي	14000
جامايكا	36000
غواتيمالا	20000
نيكاراغوا	27000
كوستاريكا	20000
سانتا لوسيا	1700
الدومينيكا	1000

إنجاز خاص بناء على المعطيات الواردة في الموقع gro.clapo.www

والملاحظ من خلال كلا الجدولين هو تصدر كوبا قائمة الدول الأكثر تدعيما بإمدادات النفط في برنامج بترو كاريبي مقارنة مع باقي دول المنطقة، وهو يأتي في إطار الدعم والتضامن الفنزويلي لكوبا نتيجة الحصار الاقتصادي والمالي الذي تعاني منه كوبا بفعل العقوبات الأمريكية.

فقد وقعت فنزويلا على اتفاق للتعاون الشامل مع كوبا سنة 2000 يقضي بأن تتلقى كوبا 53000 برميلا من النفط يوميا مقابل المساعدة التقنية لفنزويلا من جانب المربيين وموظفي الصحة العامة والمدربين الرياضيين1.

وخلال عام 2005، ازداد عدد الأطباء الكوبيين الموجهين إلى فنزويلا إضافة إلى تأسيس المراكز الصحية، في حين زادت فنزويلا شحناتها النفطية إلى 90000 برميل يوميا. وفي عام 2008، دفعت فنزويلا 5.6 مليار دولار

1 Carlos A. Romero, Venezuela y Cuba. Una seguridad diferente, op. cit.

للخدمات المهنية الكوبية، ومنحت 2.5 مليار دولار في هيئة نفط و1.87 مليار دولار في إطار مشاريع أخرى. وفي الفترة من 1999 إلى 2008، بلغت قيمة خدمات الضمان الاجتماعي الفنزويلية إلى كوبا 000 18 مليون دولار1.

وتجدر الإشارة إلى أن المجال الصحي الفنزويلي يعمل فيه 280 154 مهنيا كوبيا ، منهم 641 52 طبيبا عاما، و 858 12 طبيبا خاصا، و 332 27 ممرضا، و 425 47 تقنيا صحيا، و 140 11 فئة مهنية أخرى2، كما تم الاتفاق بين الحكومة الكوبية والفنزويلية على إنتاج لقاح عبد الله على أراضي هذه الأخيرة، بغية إسراع وتيرة عملية التلقيح فيها لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد193-.

والملاحظ أن فنزويلا جعلت البترول أداة رئيسية في تعاملاتها الخارجية مقابل أن تتلقى خدمات أخرى ولا سيما مع البلدان ذات التوجه الاشتراكي مثل كوبا، حيث كان هناك تفاهم كبير بين الجانبين، مما يدل على أن هذا التقارب هو نتاج الأفكار الاشتراكية المتقاربة التي ما تزال تؤمن بها التيارات اليسارية، وتعتقد أن النظام الرأسمالي يسعى دائما نحو التوسعية والبحث عن المواد الطاقية والأسواق الجديدة ويجب الوقوف أمامه عبر خلق آليات التعاون والتحالف مع الدول المعارضة لسياسة أمريكا.

ثانيا: التقارب مع إفريقيا والشرق الأوسط

عرفت السياسة الخارجية الفنزويلية في عهد شافيز تقاربا ملحوظا مع بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا وفق الأهداف المسطرة في إطار التحالفات في مجال الطاقة لتكريس النموذج البوليفاري وضمان نفوذها الإقليمي والدولي من أجل استمرار قدرتها على إدارة التفاعلات في قطاع النفط وتمكين ذاتها جيوستراتيجيا.

1 - التقارب مع دول القارة الإفريقية

لقد سعت فنزويلا في دبلوماسيتها نحو إفريقيا إلى ربط علاقة مع الدول الإفريقية الشيء الذي تكرس في عدد السفارات الفنزويلية التي

1 Julie M. Feinsilver, La diplomacia médica cubana recibe una pequeña ayuda de sus amigos, JULIO - AGOSTO 2008, artículo publicado en nuso.org.

2 Venezuela y Cuba fortalecen solidaridad y cooperación, 30/10/2021, telesurtv.net

3 لقاح «عبد الله».. هل ينتشل كوبا من أزمتها الاقتصادية؟، 29 يونيو 2021،تصريح متوفر على الموقع albayan.ae .

افتتحتها في البلدان الإفريقية خاصة مع الدول التي تصدر النفط نيجيريا والجزائر وليبيا وجنوب إفريقيا [1].

كما انضمت فنزويلا سنة 2005 كصفة عضو ملاحظ إلى الاتحاد الإفريقي، وإلى جامعة الدول العربية سنة 2006. واللجنة الاقتصادية لغرب إفريقيا سنة 2009، واللجنة الاقتصادية لجنوب لإفريقيا سنة 2010. وهذه الدينامية كانت من أجل إسماع صوت فنزويلا وتعزيز التحالفات السياسية إلى جانب توسيع العلاقات للبحث عن المصالح المشتركة خاصة في مجال الطاقة2.

وخلال الفترة ما بين 1999 إلى 2006 يسجل أن صادرات النفط الفنزويلية تجاه إفريقيا كانت موجهة إلى ثمانية شركاء في القارة، تأتي في المرتبة الأولى ساحل العاج وجنوب إفريقيا ثم تليها الدول الأخرى الشريكة لفنزويلا وهي نيجيريا والمغرب وبوركينا فاسو وتونس وكينيا وغانا. وقد ظلت ساحل العاج الشريك الأول لفنزويلا لعدة سنوات لكن هذه الشراكة انهارت بين البلدين من سنة 2003 إلى سنة 2005[3].

وفي نفس السياق كانت دبلوماسية النفط الفنزويلية نحو إفريقيا تسعى إلى تحقيق الأهداف السياسية والإيديولوجية من أجل ترك بصمات «اشتراكية القرن الحادي والعشرين» التي تهدف إلى تقويض تطلعات الهيمنة للولايات المتحدة في إفريقيا وتصدير النموذج البوليفاري، مما جعل القارة الإفريقية ساحة لمعركة بين التوجهات الأمريكية والتوجهات الفنزويلية المتعارضة[4]. ومن خلال هذه التوجهات تحاول الدبلوماسية الفنزويلية نشر سياستها النفطية لفرض نموذجها الاشتراكي من خلال التعاون النفطي وبرامجها الاجتماعية التي يمولها الذهب الأسود في إفريقيا.

2 - التقارب مع دول الشرق الأوسط

تقوم السياسة الخارجية لفنزويلا تجاه الشرق الأوسط على أساس نقد نموذج العولمة الليبرالية الرأسمالية، والتضامن مع دول وقضايا المنطقة التي هيمنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية مثل العراق وإيران

1 رينالدو خوزي بوليفار، فنزويلا وإفريقيا: العلاقات الجديدة، نماذج من التعاون، جنوبا- جنوبا، مجلة مسارات، مركز للدراسات الفلسفية والإنسانية، العدد 3و4، السنة 2015، ص 297.
2 رينالدو خوزي بوليفار، مرجع سابق.
3 Camille Forite, Chavez et l'Afrique : Dix ans de politique extérieure vénézuélienne, Éditions de l'IHEAL, Paris, Année d'édition : 2011, books.openedition.org.
4 Chavez et l'Afrique : Dix ans de politique extérieure vénézuélienne, op. cit.

وسوريا والقضية الفلسطينية، والجدير بالذكر أن هذه الأخيرة لم تكن من اهتمامات فنزويلا إلا بعد وصول هوغو شافيز للسلطة الذي تحالف مع حكام مقربين من الناحية الإيديولوجية بالشرق الأوسط ، مع العلم أن فنزويلا كانت من الدول التي تفضل إنشاء دولة إسرائيل، وكانت تتخذ موقف الحياد في الهيئات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. لكن تغير هذا الموقف في ظل حكومة شافيز التي رفضت مواقف إسرائيل ووجودها بالمنطقة عدة مرات[1] .

وفي إطار قمة الدول العربية وأمريكا الجنوبية التي نظمت بالمملكة العربية السعودية سنة 2015 زار نيكولاس مادورو الرياض، وخلالها ألقى كلمته في الجلسة الختامية التي قال فيها «قلوبنا وأبوابنا في فنزويلا مفتوحة للعرب الذين دائماً ما فتحوا لنا الأبواب، فنحن نفتح لكم جميع الأبواب» ،فقد كان شافيز حريصا على التقرب مع الدول التي تؤمن بالقومية العربية التي كانت تسانده في نقد السياسة الأمريكية.

كما تعد منظمة أوبك نقطة التقارب بين فنزويلا والشرق الأوسط، حيث شدد هوغو شافيز على تعزيز الروابط مع دول المنظمة، وزيادة التبادل التجاري والتكنولوجي مع منطقة الشرق الأوسط، وزيادة العلاقات مع الدول الأخرى المصدرة للنفط. ولقد تجسد هذا التوجه في جولة رئاسية قام بها شافيز خلال سنة 2000 شملت تسعة من الدول الأعضاء في منظمة أوبك قصد تبادل الأفكار وطلب الدعم لمنظمة أوبك لكي تضطلع بدور سياسي مهم على المستوى الدولي.

فالرئيس الفنزويلي الراحل شافيز كان يحاول تسييس منظمة أوبك وجعلها سلاحا سياسيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لكن فشلت هذه المحاولة في القمة التي عُقدت في فنزويلا خلال عام 2000، نتيجة رفض معظم الدول الأعضاء داخل منظمة الأوبك ، التي كانت على رأسها المملكة العربية السعودية [2].

1 Adriana Boersner Herrera, Relaciones entre Venezuela y el Medio Oriente a partir de 1999, 14/04/2021, prodavinci.com.

2 Demetrio Boersner, Venezuela frente a la Geopolítica de Asia Occidental y el Norte de África, Instituto Latinoamericano de Investigaciones Sociales (ILDIS) Oficina en Venezuela de la Fundación Friedrich Ebert, Caracas, Octubre de 2012, p5.

وبخصوص علاقتها بسوريا عرفت تطورا ملحوظا منذ سنة 2006، حيث تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون، وإبرام الاتفاقات في مجال الجمارك والبناء، وإنشاء طرق تجارية ومشاريع مشتركة، وتم تخصيص رحلة أسبوعية مباشرة بين كاراكاس ودمشق، وبناء مصفاة في الأراضي السورية. وفي إطار الزيارات المتبادلة زار الرئيس السوري بشار الأسد كاراكاس، وهي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس سوري لفنزويلا. وفي المقابل زار شافيز سوريا ثلاث مرات.

أما بالنسبة للتعاون الثنائي في قطاعي الطاقة والنفط، تم التوقيع على اتفاقية في أكتوبر 2007 بمشاركة مع إيران، لبناء مصفاة بسعة 140 ألف برميل يوميًا، قاربت تكلفتها 2400 مليون دولار وتقع على بعد 160 كيلومترا شمال دمشق. ومن الواضح أنه لا يمكن معالجة الخام الفنزويلي في تلك المصفاة لأسباب تتعلق بتكلفة النقل والبعد الجغرافي وخصائص نفطها[1].

وعندما اندلع ما يسمى بالربيع العربي دعمت حكومة شافيز الاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس، بينما عززت علاقاتها مع الحكومة السورية متجاهلة كفاح ومطالب المجتمع المدني في هذا البلد، وهو ما يدل على أن السياسة الخارجية الفنزويلية تقوم على المصالح الوطنية والحفاظ على حلفائها بالمنطقة خاصة مع الحكومات ذات التوجهات الاشتراكية بالشرق الأوسط، مع العلم أن الحكومة السورية تنتمي إلى حزب البعث الاشتراكي.

بالنسبة للعلاقات الثنائية بين إيران وفنزويلا عرفت تطورا ملحوظا منذ تولي شافيز رئاسة البلاد، حيث تم عقد العديد من اللقاءات والاتصالات بين الجانبين، التي أفضت منها عشرات اتفاقيات التعاون في العديد من المجالات المختلفة. وتجسد هذا التقارب أيضا في الزيارات للرئيس الإيراني لكاراكاس ثلاث مرات ، وفي المقابل زار رئيس الدولة الفنزويلي إيران تسع مرات ، في كل مرة تم التوقيع على مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون في مختلف القطاعات التي تخدم العلاقة المميزة بغية توسيع دائرة نفوذهما في أمريكا اللاتينية[2].

1 José Toro Hardy, Las Alianzas Extra Regionales en la Política Exterior de Venezuela, instituto Latinoamericano de Investigaciones Sociales (ILDIS) y Centro de Estudios Estratégicos y Relaciones Internacionales (CEERI), Abril de 2008, p7.

2 Leopoldo E. Colmenares G, Las relaciones entre Irán y Venezuela : implicaciones para el gobierno venezolano, Editores Programa de Cooperación en Seguridad Regional, Julio de 2011, p 3.

ويمكن القول أيضا أن التقارب الثنائي بين إيران وفنزويلا يقوم على أساس التحالف المشترك ضد الولايات المتحدة، من أجل مواجهة الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومعارضة الإمبريالية والنيوليبرالية، من خلال السعي نحو عالم متعدد الأقطاب كأحد عناصر الشعارات والخطاب الثوري لهوغو شافيز وأحمدي نجاد[1].

فالعقوبات المفروضة على كلا البلدين منعت العديد من الدول خاصة الحليفة للولايات المتحدة من أجل التعاون مع فنزويلا وإيران خوفًا من انتقام اقتصادي من واشنطن، مما أدى إلى تضرر الاقتصاد الفنزويلي والإيراني بشكل كبير خاصة في صادراتهما النفطية، إضافة إلى تراجع مبيعات النفط للبلدين في السنوات الأخيرة. وفي أوج هذه الأزمة تم التوقيع على اتفاق بين شركة النفط الوطنية الإيرانية وشركة النفط الحكومية الفنزويلية رغم العقوبات الأمريكية ضد البلدين، بهدف تعزيز صادراتها النفطية المتعثرة في مواجهة العقوبات الأمريكية، كما تسعى الصفقة المبرمة بين الجانبين إلى تعميق التعاون في مجال الطاقة.

ولهذا أصبحت إيران حليفا قويا لفنزويلا من خلال توفير ملايين البراميل من البنزين لتخفيف النقص الذي تعاني منه حكومة مادورو. بهذا اتخذ الرئيس الإيراني حسن روحاني خطوة أخرى في تصعيد المواجهة مع واشنطن التي تفرض عقوبات على بلاده أيضا، فهذا الاتفاق يعتبرا انتهاكا مباشرا للعقوبات الأمريكية على البلدين، الذي قد يؤدي إلى مزيد من الإجراءات العقابية مثل منع استخدامهما للنظام المالي الأمريكي أو غرامات أو تجميد أصول أمريكية.

ثالثا- الدور الفنزويلي داخل منظمة «أوبك»

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط المعرفة اختصارا بـ»الأوبك» سنة 1960 من قبل السعودية، إيران، فنزويلا ، العراق ، الكويت بالعاصمة العراقية بغداد، وتضم حاليا 13 دولة[2] تعتمد على صادراتها

1 Leopoldo E. Colmenares G, Las relaciones entre Irán y Venezuela : implicaciones para el gobierno venezolano, Editores Programa de Cooperación en Seguridad Regional, Julio de 2011, p 3.

2 دول الأوبك هي السعودية وإيران وفنزويلا والعراق والكويت والجزائر وأنغولا والغابون وليبيا ونيجيريا والإمارات العربية المتحدة وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

النفطية اعتمادا كبيرا في مداخيلها. وتستهدف الدول الأعضاء في «أوبك» زيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمي.

وفعلا من خلال هذه المنظمة بدأ سوق النفط يستجيب لاتفاق تقييد حجم العرض، بما في ذلك كبار المنتجين من خارج الأوبك، وتزامن ذلك مع زيادة الطلب على النفط بسبب النمو الاقتصادي الهائل في الصين والهند وبعض الاقتصادات الآسيوية الأخرى مما أدى إلى الارتفاع التدريجي في أسعار النفط ب 55 دولار خلال عام 2000. ثم انخفضت الأسعار قليلا في عام 2002، ولكنها عادت الأسعار المرتفعة إلى غاية يوليوز 2014، بينما سنة 2008 عرفت أسعار البترول تراجعا طفيفا بسبب الأزمة المالية التي عرفها العالم في هذه السنة، حيث كان سعر البرميل ب 45.5 دولار أمريكي (دجنبر 2008)، وبحلول نهاية 2009 تجاوزت أسعار النفط 70 دولارا أمريكيا، فهذا الارتفاع في أسعار النفط المرتفعة هو الأطول في التاريخ، بين عامي 2000 و 2014 جاء في ظل الحكومات اليسارية في فنزويلا[1].

كما أن انهيار أسعار النفط في فنزويلا له تداعيات سياسية على منظمة أوبك، خاصة فيما يتعلق بالتوازن الداخلي بين أعضائها، حيث كانت فنزويلا تلعب دورا بارزا داخل هذه المنظمة ليس فقط كعضو مؤسس، ولكن أيضًا كمحرك رئيسي للتطور السياسة النفطية الدولية، وكشريك رائد في إنتاج النفط الدولي - كانت فنزويلا ثالث أكبر منتج في عام 2008- في مسارها التاريخي حتى عام 2014، الذي ساهم في تحقيق التوازن بين أعضاء الأوبك، خاصة بين مصالح دول الخليج العربي وبقية أعضاء المنظمة[2].

ولكن في الوقت الحالي تراجع الدور الفنزويلي داخل منظمة الأوبك، إذ تحتل فنزويلا المرتبة العاشرة من حيث إنتاج النفط العالمي نتيجة المشاكل الحالية التي تعيشها، فضلا عن المشاكل الأخرى في إيران والجزائر وليبيا، الشيء الذي أفقد لمنظمة أوبك طابعها الدولي، وأصبحت بشكل أساسي منظمة إقليمية تهيمن عليها الدول شبه الجزيرة العربية.

1 Geopolítica petrolera y autoritarismo en América Latina y el Caribe: el caso Venezuela,01 octubre 2020. doi.org

2 El colapso de la industria petrolera venezolana provoca que los ciudadanos se queden sin gasolina, en diciembre de 2019. GETTY, politicaexterior.com.

المبيان رقم 1: حجم إنتاج النفط وتصديره في فنزويلا ما بين 1999 و2020 [1]

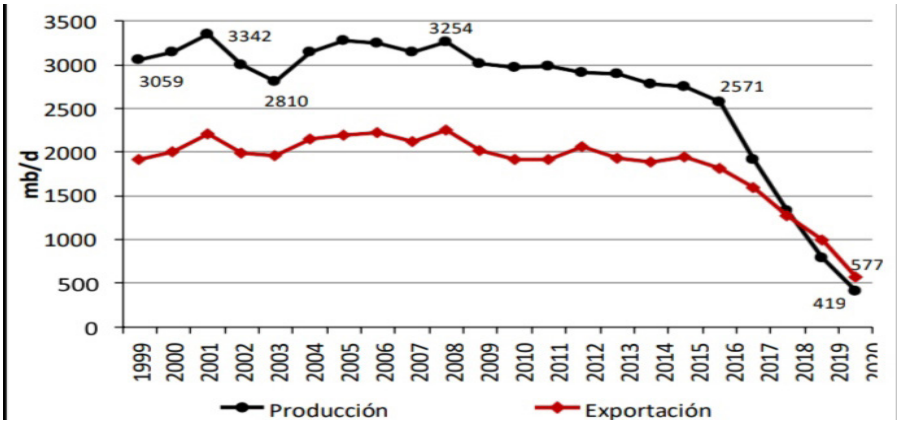

المصدر التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك لسنة 2020

من خلال هذا المبيان يتبين أن حجم الإنتاج وتصدير البترول في فنزويلا تدهور بشكل كبير منذ 2015 إلى 2020، وهذا الانهيار التدريجي في عائدات النفط قد لا يوفر أي مورد مالي للدولة الفنزويلية، كما أن هذا الانخفاض في الإنتاج ليس فقط من خلال تراجع الأسعار الدولية للنفط بل أيضا من خلال الانخفاض الحاد في الطاقة الإنتاجية وتصدير المحروقات ومشتقاتها، ويتضح هذا في الرسم البياني الذي يشير إلى أن تطور الحجم الانتاج والتصدير يصل إلى انهيار حاد خلال عام 2020 بنسبة تراجع تقدير بـ 16%مقارنة على ما كان عليه الإنتاج عام 2016 الذي بدأت فيه انهيار الأسعار بنسبة 13%.

والملاحظ أن انتاج البترول في فنزويلا انخفض بشكل كبير حيث انتقل الإنتاج من 2500 ألف برميل في اليوم سنة 2015 إلى 500 ألف برميل في اليوم سنة 2021، الشيء الذي يدل على تدهور قطاع النفط في فنزويلا بفعل الأزمة السياسية والضغوطات الأمريكية.

وعلاقة بالتحالفات التي تسعى إليها فنزويلا في مجال الطاقة لقد ميز»مورغنثاو» التحالفات التي تخدم مصالح أو سياسات متطابقة من التحالفات المتممة عن التحالفات العقائدية، ففنزويلا تتخذ هذه

1 للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى https://fingfx.thomsonreuters.com/gfx/editorcharts/rlgvdoxrwpo/index.html

الأخيرة في سياستها الخارجية من أجل ترسيخ تموضعها داخل التحالفات الدولية التي تتقاسم نفس الخطاب في مجال الطاقة صوب أمريكا، وتبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للتوازنات بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية.

المحور الثاني: تأثير العقوبات الأمريكية على التوجهات الخارجية لفنزويلا

إن العداء بين فنزويلا والولايات المتحدة الامريكية بدأت معالمه منذ تولي هوغو شافيز رئاسة فنزويلا سنة 1999، وتطور مع توالي اتهامات فنزويلا بتدخل واشنطن في شؤون الداخلية للبلاد بغرض إسقاط الرئيس نيكولاس مادورو من السلطة، حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية الثنائية، وأعلنت حكومة مادورو عن سحب جميع الموظفين في سفارة بلادها وقنصلياتها في واشنطن ومدن أمريكية أخرى، وطلبت من الدبلوماسيين الأمريكيين مغادرة فنزويلا.

أولا: تداعيات العقوبات الأمريكية على النفط الفنزويلي

تعيش فنزويلا منذ 2014 أزمة خانقة نتيجة لتعرض موارد الدولة لضربة ثقيلة مع انخفاض أسعار النفط العالمية، الشيء الذي أدى إلى الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي في فنزويلا وظهور احتجاجات شعبية كبرى. مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت عقوبات تحظر واردات النفط الفنزويلي والصفقات بالدولارات الأمريكية مع شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة، ومارست ضغوطها من أجل حرمان البلد العضو بمنظمة أوبك من الدولارات النفطية والإطاحة بالرئيس الاشتراكي نيكولاس مادورو المعارض لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية[1]. والجدير بالذكر هنا أن فنزويلا تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة في صادراتها النفطية، إذ تصدر لها نحو 41 في المائة من إنتاجها.

وحسب والتز أن « الشاغل الأول للدول ليس الحصول على أكبر قدر من القوة، وإنما الحفاظ على مكانتها في النظام»[2] ففنزويلا تحاول أن تحافظ

1 صدفة محمد محمود، الأزمة السياسية في فنزويلا :التداعيات والسيناريوهات المحتملة ،مقال نشر يوم 27 يناير 2019 بموقع مجلة السياسة الدولية: siyassa.org.eg..

2 تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميت، ترجمة ديما الخضرا، نظرية العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2016، ص223.

على مكانتها في الساحة الدولية بسياستها النفطية، ولكن هذه السياسة تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد يؤكد والتز أنه «ينبغي للدول أن لا تحاول الحصول على أقصى قدر من القوة، لأن الجهد الذي يبذله في نيل المزيد من القوة يمكنه بسهولة أن يأتي بنتيجة عكسية»[1] الشيء الذي ينطبق مع سياسة فنزويلا على المستوى الخارجي، حيث أن أمريكا تحاول أن تهيمن بقدر كبير من خلال قوتها من الناحية الاقتصادية والعسكرية على الأسواق الدولية، وهنا فنزويلا تكون أمام واقع صعب أن تحافظ على مكانتها فيه في ظل الريادة الأمريكية على الأسواق البترولية.

يعني أن كل محاولات التوسع وترسيخ التبعية التي تنهجها الولايات المتحدة الأمريكية من شأنها أن تجعل فنزويلا في خانة الدول البترولية المتحكم في سلوكها من خلال المقاربة النظرية « الهيمنة» التي تشكل لأمريكا مجالا للتمكن الجيوسياسي وممارسة القوة والزعامة على الحكومات الفنزويلية، وفي هذا الصدد يمكن استحضار مقاربة «جون مير شايمر» في موضوع الهيمنة، بحيث يتخذ منها جانب القدرة على ضبط القوى الإقليمية من خلال تقييد حركتها[2] .

يعني أن فنزويلا من ضمن الدول غير الراضية بالسياسة الأمريكية ، إذ أن أمريكا تحاول أخذ مقاربة الفوضى الخلاقة لوزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق « كوندوليزا رايس» منذ 2005،[3] التي يقصد بها كل محاولات الاستمرار في السيطرة على الكيانات السياسية المتوائمة مع أهدافها، وهنا فنزويلا تدخل في الكيانات غير المهيأة للقيام بالوظيفة المطلوبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم إدخالها في « فوضى» سياسية، اقتصادية واجتماعية حتى أدخلت فنزويلا في نفق الأزمة الخانقة، التي أدت إلى تراجع نسبة انتاج البترول في فنزويلا.

وفعلا إن الولايات المتحدة الأمريكية تعسى من خلال الفوضى الخلاقة إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في فنزويلا بغية إطاحة

1 تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميت، مرجع سابق.
2 علي فارس، حميد، صانعو الاستراتيجيات: مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي، مطبعة الرافدين، الطبعة الأولى بيروت لبنان، السنة 2018، ص126.
3 شكراني الحسين، بنية العلاقات الدولية وديناميتها، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الثانية، السنة 2019، ص89.

بالتيار اليساري من أجل بناء نظام سياسي جديد يديره أحد زعماء الحزب اليميني لكي يوفر الأمن وحماية مصالحها الاستراتيجية في هذا البلد، وهو ما سماه صامويل هنتغتون فجوة الاستقرار[1] التي تؤدي أحيانا إلى الشعور بما ينبغي أن يكون.

ولقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الأصول المملوكة للبنك المركزي الفنزويلي وللشركات الفنزويلية الموجودة في البنوك الأمريكية تحت تصرف زعيم المعارضة الفنزويلية خوان غوايدو المنتمي إلى الحزب اليميني والذي تدعمه واشنطن كرئيس مؤقت للبلاد.

كما فرضت الولايات المتحدة قيودًا على مدفوعات المشترين الأمريكيين نظير واردات النفط الفنزويلية، حيث لن تتسلمها حكومة مادورو وإنما سيتم إيداعها في حسابات بنكية خاضعة عمليًّا لسيطرة المعارضة الفنزويلية، ويشمل ذلك أيضا عائدات شركة سيتيجو التابعة لشركة بتروليوس دي فنزويلا، التي تعمل في السوق الأمريكية من خلال تشغيل ثلاث مصاف في ولايات لويزيانا وتكساس وإيلينوي بطاقة قدرها 750 ألف برميل يوميا.[2]

ويقدم الجدول أسفله لمحة عن عمق الأزمة بشكل أوضح من خلال انعكاساتها على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

1 شكراني الحسين، مرجع سابق، ص90.
2 إبراهيم الغيطاني، الخاسرون في أسواق النفط العالمية بعد أزمة فنزويلا، 03 فبراير 2019،مقال متوفر بموقع مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة : futureuae.com .

الجدول رقم 3 مؤشرات الازمة الاقتصادية في فنزويلا ما بين 2016 و2017 [1]

المؤشر	قبل الأزمة الاقتصادية 2013	بعد الأزمة 2016و2017	نسبة التغير
صادرات السلع	82.7 بليون دولار	27 بليون دولار	-67%
واردات السلع	62.9 بليون بوليفار	27 بليون بوليفار	-66%
الناتج المحلي الإجمالي	62.2 بليون بوليفار	41.2 بليون بوليفار	-34%
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	17.98 دولار	11.29 دولار	-37%
نسبة التضخم	57%	1133%	1888%
البطالة	7.5%	26.4%	252%
نسبة عجز ميزانية من الناتج المحلي الإجمالي	%14.1	18.5 %	31 %

وتشير هذه المعطيات إلى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فنزويلا أصبحت مزرية ومتدهورة بسبب سوء الإدارة والأزمة السياسية مع ما يرافقها من حصار طبقته الولايات المتحدة عليها أدى إلى الارتفاع في نسب الفقر والبطالة واللجوء.

وخلال سنة 2021 وصل التضخم في فنزويلا إلى معدل 1600 بالمائة وهو أعلى معدل للتضخم على مستوى العالم مع التراجع الكبير للعملة الفنزويلية، وهو ما أدى إلى توقيف القوة الشرائية للأجور، فقد وصل سعر رغيف الخبز قبل تعديل قيمة العملة إلى ما يعادل 7 ملايين بوليفار، في بلد كان يعتبر من أغنى بلدان أمريكا الجنوبية بفضل نفطها.

1 حبيبة مراح، بوعلام معوشي، فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات - دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11 / العـدد: 04 يوليوز 2021، ص357.

المبيان رقم 2: الناتج الداخلي الخام للفرد في فنزويلا ما بين 2014 و2024 بالدولار الأمريكي[1]

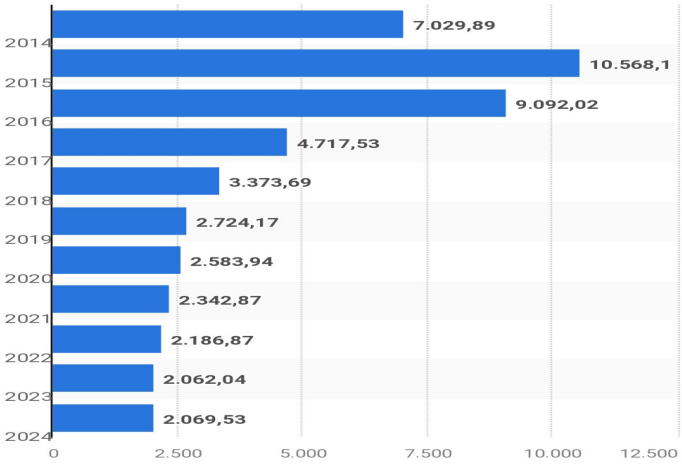

وتبين هذه الإحصائيات تراجع الناتج الداخلي الخام للفرد في فنزويلا ما بين 2014 و2024. حيث يلاحظ أن نصيب الفرد كان مرتفعا ما بين عامي 2014 و2015، بينما انخفض بشكل حاد بين 2015 و2017، فقد وصل إلى أقل من 5000 دولار. وخلال عام 2019، ومن المتوقع أن يكون أقل من 2500 دولار خلال عام 2024. وهذا الانخفاض راجع إلى تداعيات الأزمة الداخلية التي تعيشها فنزويلا في مختلف المجالات، فضلا عن تأثير العقوبات الأمريكية عليها.

1 Produit intérieur brut du Venezuela par habitant 2014-2024, 2 août 2019 https://fr.statista.com/statistiques/710623/pib-venezuela-par-habitant/

المبيان رقم 3: معدل البطالة في فنزويلا ما بين 2014 و 2024 [1]

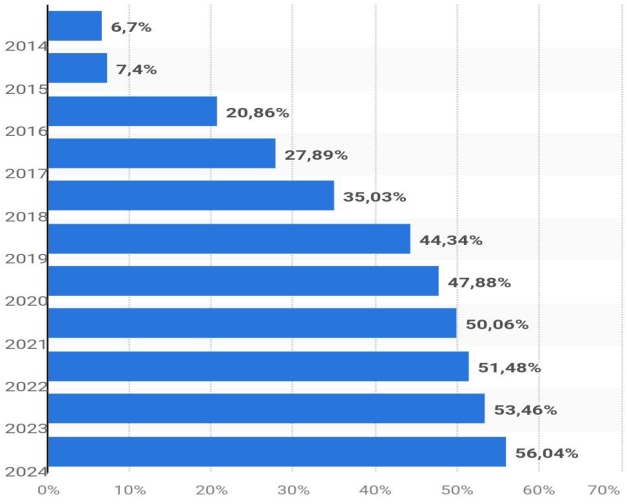

ويلاحظ أن معدل البطالة في فنزويلا وصل إلى حوالي 7.4% خلال عام 2015، لكنه ارتفع بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لتصل إلى حوالي 44% في عام 2019، وقد ترتفع في أفق 2024 إلى نسبة 56%.

وعموما يمكن القول إن تداعيات العقوبات الاقتصادية التي اتخذتها أمريكا ضد حكومة مادورو أدخلت فنزويلا في أزمة سياسية، اقتصادية وإنسانية هائلة، أدت إلى عدم قدرة الملايين من المواطنين على الحصول على الإمدادات الأساسية، مما أدى إلى ظهور الأمراض والمجاعة، وانزياح اللاجئين الذي يبلغ عددهم حوالي 4,5 ملايين فنزويلي من البلاد منذ عام 2016، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، كما ازدادت مستويات الفقر بشكل كبير، في حين انخفض الحد الأدنى للأجور من 480 دولارًا شهريًا في عام 2012 إلى 2.4 دولارًا في عام 2021. وحاليًا يعيش 96 % من السكان تحت خط الفقر، رغم كل هذه المعاناة ما تزال حكومة نيكولاس مادورو متشبثة بالسلطة متحديا الولايات المتحدة.

1 Taux de chômage au Venezuela 2014-2024, https://fr.statista.com/statistiques/794694/taux-de-chomage-venezuela/

ثانيا: المصالح الاستراتيجية وتغيير النظام اليساري في فنزويلا

انقسم المجتمع الدولي بشأن الدعم الدولي للحكومة الفنزويلية[1]، حيث نجد دولا تدعم خوان غوايدو، كرئيس مؤقت للبلاد من ضمنها الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وعدد من الدول في أمريكا اللاتينية خاصة الدول ذات التوجه اليمني، وفي المقابل توجد كتلة أخرى من الدول تدعم نيكولاس مادورو إذ تعتبره رئيسا للبلاد مثل روسيا والصين وإيران، بينما هناك مجموعة أخرى ملتزمة بإجراء انتخابات حرة.

وفي هذا الخضم ساندت كل من روسيا والصين نيكولاس مادورو، وترفضان التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لفنزويلا، وقد تبلور هذا الموقف من خلال تصويتهما ضد المشروع الأمريكي في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة الفنزويلية، الذي يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة، وقد تجلى الدعم الروسي في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للنظام اليساري الحاكم[2]، فروسيا ما تزال تحافظ على دعمها لحكومة مادورو لأنها تعتبر فنزويلا شريكا استراتيجيًا، والهدف من وراء هذا الدعم هو حماية مصالح شركة النفط الروسية Rosneft المهددة بالعقوبات الأمريكية، التي تستحوذ على أصول هامة في فنزويلا[3].

كما أن فشل روسيا في الدفاع عن فنزويلا في مواجهة الولايات المتحدة، فسيؤثر ذلك سلباً على مكانة موسكو ونفوذها على الساحة الدولية وبشكل خاص في منطقة أمريكا اللاتينية، لذا ترغب روسيا أن تحافظ على حلفائها في هذه القارة حتى تتمكن من مواصلة التموقع في المنطقة.

بينما الصين حرصت على حماية مصالحها وصعودها الاقتصادي، بوصفها منافسا للولايات المتحدة الأمريكية وتسعى إلى تعزيز مكانتها في منطقة أمريكا اللاتينية، من خلال قوتها الاقتصادية الناعمة ونشاطها التجاري[4]. والهدف الأساسي للدعم الصيني لحكومة نيكولاس مادورو هو

1 ثائر طاهر فاضل، تأثير الأزمة الفنزويلية في حركة التوازنات الجيوسياسية العالمية، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2019، متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية www.marsadamericalatina.com

2 آية بدر عليوة عبد السالم، فشل نموذج الدولة الريعية، قراءة في الأزمة الفنزويلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، ماي 2019 ص 6.

3 Apoyo internacional al proceso de democratización en Venezuela, El papel de la Unión Europea, 03/2020 , cidob.org

4 آية بدر عليوة عبد السالم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

ضمان سداد القروض الممنوحة لفنزويلا خلال سنوات انهيار أسعار النفط وتراجع الإنتاج التي سيستغرق سدادها عقودا طويلة[1].

وإضافة إلى ذلك، أعلنت الصين عن توقيع مذكرات تفاهم بشأن صفقات متعلقة بالطاقة والتعدين تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، كما أرسلت مساعدات طبية من خلال سفينة السلام لتعويض النقص الشديد في الأدوية، والذي وصل إلى 85%. ومن جانبها، تصدر فنزويلا 300 ألف برميل من النفط يوميًّا إلى الصين، في سداد جزئي للديون البالغة 20 مليار دولار[2].

وفي منطقة أمريكا اللاتينية دعمت كل من بوليفيا وكوبا ونيكاراغوا -آخر معاقل التيار اليساري في المنطقة- مادورو بسبب الروابط التاريخية المشتركة بين هذه الدول التي كانت تشكل في السابق ما يعرف بالتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا (ألبا) الذي أسسه الرئيس الفنزويلي الراحل «هوغو شافيز» كمشروع بديل للهيمنة الأمريكية، بالإضافة إلى المكسيك التي يحكمها الرئيس اليساري أوبرادور، ومشكلاته العديدة مع الولايات المتحدة وخاصة حول ملف الهجرة والحدود[3].

وإضافة إلى ذلك نجد مجموعة من الدول الإفريقية، خاصة دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية «سادك» التي أعربت عن دعمها للرئيس نيكولاس مادورو في بيان صحفي التي تتألف من 16 دولة[4]، بمادورو رئيسا منتخبا ديمقراطيا لفنزويلا، وقالت في هذا البيان «أننا نعرب عن قلقنا إزاء محاولات قادة دول أخرى التدخل في شؤون وسيادة فنزويلا»[5]. فهذا التضامن هو نتاج السياسة النفطية والبرامج الاجتماعية التي انتهجها هوغو شافيز في عدة دول إفريقية التي ما تزال متمسكة بروح التضامن المشترك مع فنزويلا.

---

1 Apoyo internacional al proceso de democratización en Venezuela, El papel de la Unión Europea., op. cit.

2 هالة الحفناوي، سيناريوهات فنزويلا.. حسم الجيش أم حرب أهلية؟ ،مقال متوفر بموقع مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، futureuae.com/

3 أمال مختار، أزمة فنزويلا : نموذج أمريكي جديد لتغيير الأنظمة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متوفر على الموقع acpss.ahram.org.eg .

4 يضم تجمع دول السادك (مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية) كلا من انجولا وبوتسوانا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.

5 - 16 países de África manifestaron su apoyo a Nicolás Maduro , 11/02/2019, aa.com.tr

من خلال الدعم الدولي الذي حظيت به الحكومة الاشتراكية الفنزويلية، يتبين أن الدول التي ساندتها هي أساسا الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتقاسم نفس الخطاب تجاه أمريكا في سياستها، فضلا عن بعض الدول الإفريقية التي توجد تحت لواء جنوب إفريقيا أو الدول التي استفادت من البرامج الاجتماعية الفنزويلية في عهد هوغو شافيز.

ثالثا: مبدأ مونرو والتنافس الدولي حول فنزويلا

تشهد فنزويلا تنافسا دوليا من قبل القوى الدولية الكبرى كباقي دول أمريكا اللاتينية باعتبارها دولة بترولية، وتميزها بموقع استراتيجي هام في المنطقة، إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة عليها، والتأثير على توجهاتها الخارجية ومحاولة استبعاد القوى الكبرى الأخرى من خلال مقاربة مبدأ مونرو، فهذا الأخير أصبح من المقاربات الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية.

وتعود جذور هذا المبدأ[1] إلى بداية عشرينيات القرن التاسع عشر حينما أعلن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو سنة 1823 عن مبدأ مونرو الذي يقضي بالانعزال عن أوروبا القديمة وبسط الهيمنة على الأمريكيتين، وفي الوقت الحالي يعتبر مبدأ مونرو من منظور الحكام الأمريكيين هو إبعاد كل منافس لها وعدم ربطه للعلاقات مع الأنظمة الاشتراكية في أمريكا اللاتينية، حيث تشكل تحديا لواشنطن وقد يؤدي صمود هذه الأحزاب اليسارية إلى تحولات كبيرة في هذه المنطقة، مما سيضعف مكانة الولايات المتحدة في المنطقة.

وخلال سنة 2002 دعمت واشنطن بعض عناصر الجيش في فنزويلا لمحاولة الانقلاب ضد النظام الحاكم الذي كان يترأسه الرئيس الراحل هوغو شافيز، وكان انقلابا فاشلا أدى إلى الإطاحة بشافيز من منصبه لمدة 47 ساعة قبل أن يعود إلى السلطة، بفضل تلقيه الدعم من طرف القوى الشعبية المتمثلة في النقابات العمالية والتعبئة ضد الانقلاب من قَبَل الرتب المعتدلة في المؤسسة العسكرية.

1 مبدأ مونرو Monroe Doctrine كان سياسة أمريكية قُدِّمت في 2 ديسمبر 1832، قالت أن المحاولات الاضافية من الدول الاوروبية لاستعمار أراضي أو التدخل في شؤون دول الأميركيتين ستعتبره الولايات المتحدة عملاً عدائياً يتطلب تدخل أمريكي. وقد أكد مبدأ مونرو على أن نصف الكرة الغربي يجب ألا يتعرض للمزيد من الاستعمار من قبل البلدان الاوروبية، وأن الولايات المتحدة لن تتدخل في المستعمرات الاوروبية المتواجدة بالفعل ولا في الشئون الداخلية للبلدان الاوروبية.

وخلال اندلاع الأزمة السياسية في فنزويلا وتدهور الأوضاع الاقتصادية فيها خاصة في مجال الطاقة، استغلت الولايات المتحدة الفرصة للتدخل في هذا البلد اللاتيني، من أجل إنهاء الحكم الاشتراكي في فنزويلا بزعامة نيكولاس مادورو، إلا أن هذه المحاولات أبت بالفشل، مما يعني أن الحرب على الأحزاب اليسارية ماتزال مستمرة بهذه المنطقة، مما سيجعل أمريكا اللاتينية حديقة للصراعات والأزمات السياسية التي ستسمح للولايات المتحدة بالتدخل فيها بسهولة.

ومن جهة أخرى، قام الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بوضع فنزويلا في لائحة الدول التي يمكن أن تتعرض لتدخل عسكري أمريكي مباشر، بهدف الإطاحة بالنظام الديكتاتوري الذي يتزعمه نيكولاس مادورو.

وفي ظل التنافس الدولي الراهن حول فنزويلا بين القوى الكبرى المتمثلة في الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ازدادت رغبة هذه القوى بربط العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري، فالصين أضحت منافسا استراتيجيا قويا لأمريكا في الساحة الدولية وخصوصا بهذه القارة، مما دفع أمريكا إلى تغيير نمط سياستها الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية، الذي تجسد في الأزمة الفنزويلية لإسقاط الحزب اليساري الاشتراكي الموالي لروسيا والصين، فهذا التوجه الخارجي الأمريكي الذي كان تجاه فنزويلا هو نتيجة الشعور بالخطر والتحدي من قبل روسيا والصين اللتان تحاولان التمدد بشكل سريع في منطقة أمريكا اللاتينية.

وخلال فترة حكم ترامب حاولت إدارته إحياء مبدأ مونرو في السياسة الخارجية الأمريكية، من أجل السيطرة على دول أمريكا اللاتينية خاصة على كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا التي تصفها الولايات المتحدة ب «ثلاثية الاستبداد»، وهو ما يذكرنا بالطبع بمفهوم محور الشر الذي وضعته إدارة جورج دبليو بوش. ويتزامن هذا المبدأ مع الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون في فبراير 2018 إلى دول أمريكا اللاتينية، التي

اعتبرت زيارة من أجل إحياء عقيدة مونرو للتحذير من محاولات الصين وروسيا كسب موطئ قدم في أمريكا اللاتينية[1].

ويمكن القول أن الولايات المتحدة تسعى إلى تبني سياسة الاحتواء للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وأن تضع حدا للأحزاب اليسارية المعادية لمصالحها منذ الحرب الباردة، وذلك عن طريق التدخلات العسكرية والانقلابات أو دعم الأحزاب اليمينية، وغلق أبواب التحالف أمام الصين وروسيا من خلال إضعاف الأحزاب الاشتراكية بأمريكا اللاتينية.

يمنح الإخفاق اليساري للولايات المتحدة فرصة استعادة قبضتها على ما يصفه البعض بحديقتها الخلفية. وقد كان باراك أوباما قد قال صراحة أن بلاده بصدد تجديد قيادتها في الأمريكتين وذلك بعدما كانت البرازيل وفنزويلا مرشحتين في مطلع القرن الحالي للوقوف في وجه هيمنة الولايات المتحدة ومنافستها على الساحة العالمية، قبل أن الأخطاء والتحديات الاقتصادية التي واجهتها الدولتان كانت صعبة، وخاصة إثر انخفاض حجم صادرات البرازيل إلى الصين من الحديد الخام والمواد الزراعية، وانخفاض أسعار النفط الذي كان بمثابة ضربة قوية للاقتصاد الفنزويلي[2].

خلاصات

يمكن القول أن النهج الجيوسياسي البوليفاري الذي اتخذه هوغو شافيز من خلال الخطابات الثورية وأطروحات سيادة الطاقة، التي تطالب من خلالها فنزويلا بتغيير حجم العلاقات مع دول الشمال وتركيزها مع دول الجنوب للتعاون معها في المجال الطاقة من أجل ترسيخ مكانتها في محيطها الإقليمي والدولي بواسطة استراتيجيتها النفطية مع دول الجوار والقارة الإفريقية والشرق الأوسط لمعارضة الإمبريالية التوسعية الأمريكية على حد تعبير الخطابات الثورية لهوغو شافيز.

ولكن هذه المواجهة نتجت عنها أزمة سياسية واقتصادية في فنزويلا تسببت في تحولات عميقة جدا في الهيكل الاقتصادي للبلاد بسبب العقوبات

1 Eric Rouby et Adrien Schu, Rendre compte de la politique étrangère américaine à l'ère de Trump: le cas des relations avec l'Amérique centrale et la Caraïbe,Avril 2019, https://doi.org/10.4000/etudescaribeennes.15908

2 الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة إحياء مبدأ مونرو في أمريكا اللاتينية،12 غشت 2017، مقال متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية marsadamericalatina.com

الأمريكية التي أدت إلى تدهور مستوى الإنتاج المحلي ورأس المال البشري والمؤسسي في هذا البلد اللاتيني، وسيكون من الصعب للغاية العودة على المدى المتوسط إلى الحالة الطبيعية في فنزويلا، وهذا راجع في جزء منه إلى السياسة الشافيزية الريعية التي دمرت المؤسسات والاقتصاد التي بنيت خلال قرن من عائدات النفط.

والآن أصبحت فنزويلا الدولة صاحبة أعلى معدل للفقر الكلي في المنطقة، وناتجها المحلي الإجمالي أقل من ناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان أمريكا الوسطى، دون النظر إلى تأثير جائحو كوفيد-19 الذي زاد في تعميق الأزمة الاقتصادية في فنزويلا ورفع نسب التضخم، التي تعاني منها البلاد الغارقة في انكماش اقتصادي عميق منذ نحو سبعة أعوام.

إن مسألتي الدعم والتنافس الدولي على فنزويلا تكشفان عن تفاقم الخلاف بين الولايات المتحدة من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى، بل أيضا امتد التنافس بين واشنطن وكل من موسكو وبكين إلى منطقة أمريكا اللاتينية خلال الأعوام الأخيرة، نظرا للاعتبارات الجيو-استراتيجية الكبيرة لهذه الدولة ولوقوعها جغرافيا بالقرب من الولايات المتحدة، فضلا عن أهميتها الاقتصادية المتعاظمة بالنظر إلى ضخامة حجم الموارد الطبيعية والثروات المعدنية التي أصبحت تتنافس عليها القوى الكبرى. إن مستقبل فنزويلا في ظل العقوبات الأمريكية والتنافس الدولي، يبدو أن حكومة مادورو ستبقى مسيطرة بدعم حلفاء دوليين. وفي المقابل تحظى المعارضة بتأييد دولي.

الحكومة الكولومبية وقوات فارك: سبل بناء السلام وإنهاء النزاع

الحسين الأكحل
باحث في شؤون أمريكا اللاتينية

احتفل العالم عام 2016 بتوقيع اتفاق السلام بين الحكومة الكولومبية والقوات الثورية المسلحة الكولومبية (فارك) لإنهاء عقود طويلة من العنف والخراب في هذا البلد بعد 55 سنة من النزاع الذي أسفر منذ ستينات القرن الماضي عن سقوط أكثر من 260 ألف قتيل على الاقل وفقدان 45 الفا آخرين، الى جانب نزوح 6,9 ملايين شخص (حسب إحصاءات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر).

وقد أثار إعلان إيفان ماركيز الرجل الثاني في فارك بالإضافة إلى عدد من مقاتليها بالعودة للكفاح المسلح عام 2019 مخاوف وتساؤلات عدة حول وضع عملية السلام وخطر العودة إلى دائرة العنف، وما سينجم عنه من زعزعة للاستقرار في كولومبيا والمنطقة، وكذلك مدى قدرة المنشقين على العودة للقتال بنفس القوة السابقة والتي تحتاج إلى تمويل ضخم ومصادر هذا التمويل الذي يُثار حوله شبهات كثيرة؟ ووقوف دول بعينها وراء هذا التحول الخطيرة، والذي يثير بدوره تساؤلات حول مصير العلاقة بين كولومبيا وفنزويلا مثلا، التي شهدت توتراً غير مسبوق في السنوات الأخيرة.

وكمحاولة لفهم هذه التطورات وغيرها تأتي هذه الورقة لتحليل النزاع في كولومبيا.

أولا: السياق العام لنشأة النزاع

اتسمت الفترة التي نشأ فيها النزاع في كولومبيا بظهور طموحات سياسية وتوترات اجتماعية واقتصادية ونزاع أيديولوجي بين اليمين الرأسمالي واليسار الشيوعي، مما ساهم بشكل كبير في تطور وتفاقم النزاع في ظل

تغيرات أيديولوجية محلية وأخرى عالمية كان لها أكبر الأثر في النزاع، وتعود جذور النزاع الذي دام أكثر من نصف قرن في هذا البلد قبل أربعينيات القرن الماضي مع ظهور مجموعات الدفاع عن النفس من الفلاحين، حيث اتسمت الحياة السياسية في كولومبيا بالتهميش والعنف نتيجة التوزيع غير المتساو للأرض وعدم توفير الدعم للمواطنين خاصة في المناطق المهمشة والبعيدة.

بعد اغتيال الرئيس خورخي غالتلان عام 1948 الذي كان يحظى بشعبية كبيرة، وتزايد عمليات القمع في حق الشيوعيين خاصة في المناطق الريفية، اندلعت الحرب الأهلية والتي استمرت لمدة 10 سنوات وعرفت هذه الحقبة بـ (La Violencia)، والتي خلقت انقساما في المجتمع، ودوراً محورياً في تشكيل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التاريخ الحديث لكولومبيا.

وبعد فشل صيغة مشاركة السلطة بين حزبي المحافظين والليبيراليين في تأسيس الجبهة الوطنية (Frente Nacional) والتي كانت أحد الوسائل لإنهاء الحرب، بالإضافة إلى استثناء وتهميش بعض أطياف الشعب وخاصة الفقراء من هذا الاتفاق السياسي، قامت بعض المجموعات الصغيرة والمهمشة بإنشاء منظمات عسكرية تسعى للمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي، وبالتبعية ظهرت مجموعات ثورية مسلحة مثل فارك و جيش التحرير الوطني ELN ، معتمدةً في سياساتها ومصادر تمويلها على الجريمة المنظمة وعمليات الخطف والترهيب في نزاعها مع الحكومة المركزية في بوجوتا.

ومن ناحية أخرى، عانت كولومبيا طويلاً من مشكلة النزوح بسبب الحرب الأهلية التي خلفت أكثر من 260 ألف قتيل وملايين النازحين والمختطفين والمختفين قسرا، واستمرت هذه الظاهرة اثناء فترات النزاع المسلح بين الحكومة وفارك، ولم تنته بتوقيع اتفاق السلام، بل أدت عوامل أخرى إلى استمرار الظاهرة وتفاقمها، أهمها مؤخرا انتشار وباء كوفيد-19، وعودة النزاع المسلح مرة أخرى، بالإضافة إلى تدفق النازحين من فنزويلا إلى الأراضي الكولومبية نتيجة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والانقسامات السياسية في فنزويلا.

وتوصف كولومبيا بأنها دولة منقسمة بين مناطق حضرية متطورة ذات مستوى اقتصادي عالي، ومناطق أخرى ريفية فقيرة تحكمها النزاعات، مع ضعف سيطرة الحكومة على تلك المناطق، ودائما ما عانت تلك المناطق من التهميش وعدم مشاركة ثمار النمو الاقتصادي مع المدينة، مما دفع سكان هذه المناطق، الذين هم غالبا من الأقليات العرقية، والكولومبيين المنحدرين من أصول افريقية، والسكان الأصليين والفلاحين إلى اللجوء إلى الاقتصادات غير الشرعية نظرا لضعف الصلة بالاقتصاد الرسمي المتمركز في المدينة، وعلى الرغم من استقرار الوضع الاقتصادي في كولومبيا، إلا أن هناك بعض الأمور التي ظلت معلقة أهمها مطالبة العاملين في القطاع الزراعي بإصلاح زراعي متكامل وطويل المدى بسبب التفاوت الكبير في أنماط ملكية الأراضي بكولومبيا.

ثانيا: تحديد أطراف النزاع

1- الأطراف الرئيسية

تتمثل أطراف النزاع الأساسية في كولومبيا في كل من الحكومة التي تمثل مجموعات اليمين الرأسمالي، والتي تسيطر على المدن الكبيرة ومعظم الأراضي والمناطق في كولومبيا، وتدعي أنها تقاتل من أجل النظام والاستقرار ولحماية حقوق ومصالح مواطنيها، وتستخدم القوات النظامية الحكومية في العمليات القتالية ضد فارك وجيش التحرير الوطني ELN وباقي الفصائل المسلحة1 وتتم عملية اتخاذ القرار في الحكومة في الإطار الحكومي المعتاد.

وتكمن عناصر قوة الحكومة في أنها تتحكم في اقتصاد البلاد وتسيطر على البرلمان والمناصب الحكومية، كما تمتلك القوة العسكرية التي تستخدمها في العمليات القتالية ضد فارك وباقي المجموعات المسلحة، كما أن لها تواجدا جغرافيا واسعا وسيطرة على الأراضي في معظم أنحاء البلاد، ومن عناصر قوتها أيضاً هو أن لديها حلفاء أقوياء مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

1 حركة 19 أبريل والتي تم حلها في 1990، والجيش الشعبي لتحرير كولومبيا والذي انتهى عام 1991، ووحدات الدفاع الذات وهي قوات شبه عسكرية كان يسيطر عليها كبار ملاك الأراضي وتم حلها بين عامي 2006-2003.

تأسست القوات المسلحة الثورية الكولومبية فارك عام 1964، وعلى الرغم من كونها تجمع للعصابات إلا أنها ذات تنظيم هرمي تعلوه الأمانة العامة وهي أعلى مستويات قيادة فارك وتتألف من سبعة أعضاء يشرفون على جميع أنشطة التنظيم وتأتي بعدها سبع كتل كل منها تحتوي على خمس جبهات تضم حوالي 200 متمردًا.

وتمثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية مجموعات اليسار ذات التوجهات الشيوعية واليسارية، وتشير أغلب التقارير أنها تتنشر في 15 إلى 20 % من أراضي كولومبيا، في مناطق الغابات والأدغال والمناطق الجبلية في سفح جبال الأنديز، والتي تشن ومنها هجمات حرب عصابات بين الحين والآخر.[1] كما يتركز تواجدهم في المناطق الحدودية خاصة مع فنزويلا والإكوادور والبرازيل. ويدعي فارك وجيش التحرير الوطني أنهم يقاتلوا من أجل حقوق الفقراء في كولومبيا ولحمايتهم من عنف الحكومة وتوفير العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق الفكر الشيوعي، وهي تضم في صفوفها المزارعين والفلاحين وفئة الشباب كما يتم أيضاً استخدام الأطفال في العمليات القتالية.

مناطق نفوذ أطراف النزاع على الأرض[2]

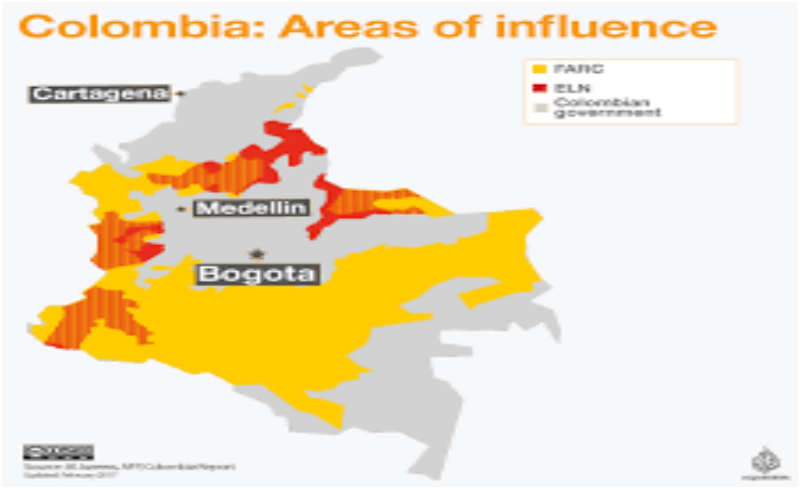

1 محمد بوبوش، المستقبل السياسي في كولومبيا بعد توقيع اتفاق السلام، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2016، متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية
http://marsadamericalatina.com/images/PDF/Rap2016web.pdf

2 Colombia: FARC and ELN areas of influence, 08/02/2017, aljazeera.com

وبرغم أنها لا تمتلك القوات والمعدات العسكرية الكافية لمواجهة القوات العسكرية الحكومية إلا أن لديها جيشا من المقاتلين، وتختلف التقديرات حول أعدادهم. وتستفيد القوات من دعم خارجي من دول مثل كوبا أو فنزويلا في الوقت الراهن، وكذا تجارة المخدرات والمعادن التي توفر لها التمويل الكافي للتسليح والتجنيد، بالإضافة إلى القدرة على التأثير على استقرار البلاد عبر حوادث العنف والخطف وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات. وتتم عملية اتخاذ القرار في فارك على مستوى القيادات.

2 - الأطراف الثانوية في النزاع

- الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حليفا قويا للحكومة الكولومبية نظرا لما يجمعهم من مصالح اقتصادية وأهداف، بالإضافة إلى قدرتها على فرض الحل بالقوة كما أن لها القدرة على تعطيله.

- كوبا وفنزويلا، وتجمعهما علاقات متوترة مع الحكومة الكولومبية لأسباب تاريخية وأيديولوجية جعلتهما يقومان بتقديم دعمً مباشرً للمجموعات المسلحة وتعملان على استمرار النزاع بسبب مصالحهما المتعلقة بتجارة السلاح والمخدرات.

- توجد دول أخرى لها مصالح وعلاقات مباشرة وغير مباشرة مع أطراف النزاع، كدول الجوار (الإكوادور، بوليفيا، البرازيل...)، أو دول أوروبية كإسبانيا، المملكة المتحدة، روسيا، والصين، ...

- بعض الأطراف الثانوية ترتبط وتدعم الحكومة مثل الشركات متعددة الجنسيات والمجموعات المسلحة، ومن جهة أخرى هناك تجار المخدرات والسلاح، وأباطرة التهريب والجريمة المنظمة.

أما بالنسبة للأمم المتحدة، ومنظمة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية وباقي الوسطاء كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، والكنيسة الكاثوليكية، وبعض المنظمات فهم يعملون على أن تكون علاقتهم على حياد مع أطراف النزاع الرئيسية، لذا لعبت الأمم المتحدة دوراً في لجم النزاع وذلك باضطلاعها بدور منصوص عليه في اتفاق السلام، والمتمثل في دعم عملية إدماج المنتمين للفارك في المجتمع، بالإضافة إلى المشاركة في عملية نزع السلاح من فارك، وكذلك من خلال البرامج التي تقوم بها من خلال

منظماتها ووكالاتها المتخصصة في شتى المجالات كالتنمية، والتعليم والصحة، ومكافحة المخدرات.

ويلعب المجتمع الدولي دور الميسر والضامن لمحادثات السلام، حيث تبنى مجلس الأمن في الأمم المتحدة في 25 يناير 2016 قراراً تاريخياً بالإجماع لدعم محادثات السلام الجارية في هافانا، كما عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كوسيط مستقل خلال محادثات السلام وقدمت الدعم اللوجستي، بالإضافة إلى العديد من عمليات إنقاذ الرهائن.

كما دعمت حكومتا النرويج وكوبا عملية السلام ومحادثات السلام في هافانا، وكلاهما ضامن للاتفاق النهائي، وقد أسهمت مشاركة النرويج وكوبا في تعزيز الثقة المتبادلة بين طرفي الصراع وفي مصداقية عملية السلام، في حين أن إشراك أطراف ثالثة في صياغة اتفاقيات السلام لا يغير الوضع القانوني لاتفاق السلام، إلا أنه ساهم في الاختتام الناجح للمفاوضات. كما ساهمت النرويج في عملية السلام بإرسال فريق تحقيق لتحديد المناطق الملوثة بالألغام المضادة للأفراد والمتفجرات الأخرى للحرب الأهلية. وقد جعلت كل من النرويج وكوبا مفاوضات السلام ممكنة من خلال توفير مكان للاجتماع، تم افتتاح محادثات السلام رسميًا في أوسلو بالنرويج في 18 أكتوبر 2012 ثم انتقلت إلى موقعها الدائم في هافانا كوبا.

كما شاركت حكومتا الشيلي وفنزويلا كدول مراقبة خلال محادثات السلام، وحظيت عملية السلام بدعم عدد من الحكومات الأخرى في أمريكا اللاتينية مثل الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، ورافائيل كوريا رئيس الإكوادور، والرئيس البوليفي إيفو مورايس.

خارطة الأطراف

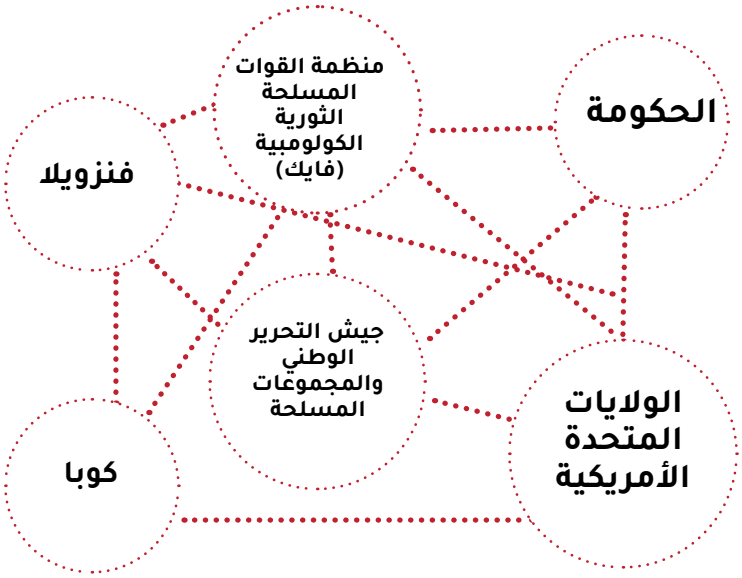

ثالثاً: تاريخ تطور النزاع[1]

في البداية قامت الحكومة الكولومبية بمحاربة فارك بمفردها دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية ولكن مع تسارع انتشار قوات فارك في جميع أنحاء كولومبيا وازدياد نفوذها قامت بالتدخل، حيث تمت محاربة فارك عبر عدة مراحل:

المرحلة الأولى 1964-1982:

بعد فشل المواجهة التي بدأت في ماي 1964 بمهاجمة الجيش الكولومبي لمناطق تمركز قوات فارك، والتي أدت إلى ازدياد قوة فارك بدلًا من القضاء عليها، ففي أعقاب هذا الهجوم قامت قوات فارك بعقد مؤتمر مع رجال العصابات الأخرى تحت مسمى «مؤتمر حرب العصابات الأول»، والذي انتهى بتشكيل كتلة واحدة لمواجهة الحكومة أطلق عليها «الكتلة الجنوبية»، وعقدت هذه الكتلة مؤتمرًا ثانيا عام 1966 شهد تحولًا استراتيجيًا لها، فبدلًا من مجرد الدفاع عن سكان الريف ضد الحكومة تحولت إلى تقديم مهام خدمية وهجومية، فقامت بتقديم خدمات تعليمية وطبية للريف وتدريب الأعضاء على القتال وتنفيذ الهجمات ضد الحكومة والسياسيين والنخب.

1 A timeline of Colombia's 55-year rebel conflict, 29/08/2019, apnews.com.

المرحلة الثانية 1982 - 1986:

محادثات السلام (اتفاق أوريبي): بدأت هذه المرحلة في 1982 حيث عقدت الحكومة بقيادة الرئيس بيليساريو بيتانكور وفارك محادثات سلام لأول مرة والتي أفضت إلى اتفاق أوريبي في ماي 1984، والذي دعا إلى وقف إطلاق النار الثنائي مع السماح لأعضاء فارك بالعيش بشكل قانوني، ونتيجة لذلك، شاركت فارك في تأسيس الاتحاد الوطني وهو حزب سياسي ضم الحزب الشيوعي الكولومبي في عام 1985، وحقق الاتحاد نجاحًا غير مسبوق في انتخابات 1986 بحصوله على 350 مقعدًا في المجالس المحلية، و9 مقاعد في مجلس النواب، و6 مقاعد في مجلس الشيوخ.

المرحلة الثالثة (خرق اتفاق أوريبي):

شنت الحكومة الكولومبية الحرب من جديد على فارك بمساعدة أمريكية، وتكاثرت حالات الاختفاء القسري والاغتيالات لقادة الاتحاد على أيدي الجيش الكولومبي بما في ذلك مرشح الاتحاد للرئاسة خايمي باردو، الأمر الذي أثر سلبًا على الاتفاق ودفع قوات فارك إلى مهاجمة الحكومة مرة أخرى وتزايد نفوذها في البلاد الذي نتج عنه ردود فعل محلية ودولية مناهضة لها، ففي عام 1999 خرج السكان الكولومبيون في جميع أنحاء البلاد في مظاهرات ضد فارك والعنف في البلاد.

كما تدخلت الولايات المتحدة لدعم الحكومة الكولومبية في حربها ضد فارك، حيث قامت في عام 2000 بإطلاق «خطة كولومبيا» وهي عبارة عن برنامج مساعدات عسكرية بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي يهدف إلى دعم الحكومة الكولومبية في محاربة تجارة المخدرات، وإعادة تأكيد السلطة، وزيادة سيطرتها على جميع أنحاء البلاد.

جدير بالذكر أن الخطة لم تقض على أنشطة فارك أو العنف، ومع ذلك، ساهمت في زيادة قوة الدولة والجيش الكولومبيين وتراجع قوة فارك، ومع وصول ألفارو أوريبي للرئاسة عام 2002 تم شن حملة ثانية على قوات فارك بدعم من الولايات المتحدة التي قدمت له مساعدات عسكرية، مما أدى إلى إضعاف فارك وفقدان الاتحاد الوطني وضعه القانوني فلم يعد بإمكانه المشاركة سياسيًا.

المرحلة الرابعة عودة محادثات السلام -2012 2016:

بدأت هذه المرحلة عام 2012، بإعادة عملية السلام مع خوان مانويل سانتوس الذي فاز في انتخابات الرئاسة عام 2010، ، حيث أعلن في غشت 2012 أن الحكومة بدأت محادثات مع فارك والتي لم تكن بالأمر اليسير بعد أن توقفت عدة مرات بسبب الانتهاك المتكرر لوقف إطلاق النارو استمرار عمليات الاختطاف، مما أدى إلى قيام الحكومة الكولومبية بتعليق وقف إطلاق النار في نونبر 2014، لكن في يوليوز 2015، أعلنت فارك مرة أخرى وقف إطلاق النار من جانب واحد، وردًا على ذلك، وافقت الحكومة الكولومبية على وقف الغارات الجوية على معسكراتها، لتستمر المحادثات حتى تاريخ التوصل إلى اتفاق نهائي في عام 2016[1]، والذي أنهى 52 عامًا من العنف بين فارك والحكومة الكولومبية، وقد ارتكز هذا الاتفاق على عدة نقاط رئيسية من أهمها:

- إقامة إصلاح ريفي شامل.
- إعادة إشراك فارك سياسيًا.
- التسريع في وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية مع إدماج قوات فارك في الحياة المدنية.
- إضفاء الطابع الرسمي على آليات التنفيذ والتحقق من تطبيق الاتفاق.

المرحلة الخامسة 2016-2019:

وهي مرحلة ما بعد الاتفاق، ففي 27 يوليوز 2017 أنهت قوات فارك رسميًا عملية نزع السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة وشاركت في انتخابات 2018 بعد تغيير اسمها إلى القوة المشتركة البديلة الثورية وأصبحت الآن حزبًا سياسيًا، وعلى الرغم من تسريح مقاتلي فارك رسميًا، لا يزال هناك أعضاء سابقون رافضين لاتفاق السلام لعام 2016، حيث قدرت بعض المصادر في دجنبر 2018، أن ما بين 1800 إلى 3000 منشق من فارك يواصلون استخدام اسم فارك في أنشطتهم في مجال تهريب المخدرات.[2]

1 Colombia Peace Process: Lurching Backwards, 26/05/2015, crisisgroup.org.

2 Gerson Iván Arias Ortiz y Carlos Andrés Prieto Herrera, Lecciones del fin del conflicto en Colombia: dejación de armas y tránsito a la legalidad de las Farc, 2020, disponible en https://ifit-transitions.org/wp-content/uploads/2021/02/Lecciones-del-fin-del-conflicto-en-Colombia.pdf

المرحلة السادسة: الوضع الراهن

بدأت هذه المرحلة في 29 غشت 2019، بإعلان إيفان ماركيز الرجل الثاني في القوات المسلحة الثورية الكولومبية وعدة متمردين من فارك العودة إلى حمل السلاح ورفضهم اتفاق السلام الموقع مع الحكومة عام 2016، وذلك من مقر فارك في فنزويلا الذي يضم المنشقين، مما أثار مخاوف وتساؤلات عدة حول وضع عملية السلام وخطر العودة وما سينجم عنه من زعزعة للاستقرار الكولومبي، وكذلك مدى قدرتهم على العودة بنفس القوة السابقة والتي تحتاج إلى تمويل ضخم، وحول مصادر هذا التمويل الذي يُثير الشبهات ووقوف فنزويلا وراءه، وحول مصير العلاقة بين كولومبيا وفنزويلا التي شهدت توترًا وصل إلى حد يمكن وصفه بالحرب الباردة بينهما.

اعتمدت فارك على تلقي الدعم من عدة دول من بينها فنزويلا، وتعددت وسائل هذا الدعم ما بين التمويل والأسلحة والنفط والسماح بتجارة المخدرات وتأمين ملاذ لقوات فارك والمنشقين منها فيما بعد. فخلال عام 2000 قدمت حكومة شافيز أسلحة ونفط ودعم مالي وصل إلى 300 مليون دولار، وقد أعلن هوغو شافيز، الرئيس الفنزويلي، عن تأييده لقوات فارك، ومن أسباب تأييده لها أن المنشقون في فارك شكلوا مع جماعات مسلحة في فنزويلا للدفاع عن نظام شافيز الذي اعتبر فارك حليف استراتيجي له ضد تهديد الغزو الأمريكي، واستفادت فارك من ذلك الدعم، فالاعتماد على الملاذ الآمن ملاحقة القوات المسلحة الكولومبية، الذي وفره شافيز لها ساعدها على بقائها لفترة طويلة حيث كانت فنزويلا هي الملاذ الأكثر ملائمة من غيرها من الدول الحدودية مع كولومبيا مثل الإكوادور نظرًا لأن الأخيرة مثلت خطورة على فارك بسبب الاختراق الواسع للمخابرات الأمريكية والكولومبية فيها.

رابعاً: قضايا ومسائل النزاع

عانى السكان في المناطق الريفية البعيدة في كولومبيا لسنوات طويلة من غياب الدولة ولم يخصص لهم أي دعم، ونتيجة لذلك نشأ العنف السياسي في البلاد لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، واختلال في توزيع السلطة والثروة والتوزيع غير المتساوي للأرض، مما أثار نزاعًا يعود إلى عشرينيات القرن العشرين، ويبدو من تطورات الوضع في كولومبيا أن أسباب النزاع أخذت أبعاداً سياسية وإيديولوجية، إضافة إلى اقتصادية واجتماعية والتي تتداخل فيما بينها.

لقد أخذ النزاع منحا عنيفا منذ ستينيات القرن الماضي نتيجة التنافس بين تيار الرأسمالية ممثلًا بالحكومة، وتيار اليسار الشيوعي ممثلًا بالمجموعات المسلحة، وقد شدد خبراء، استمع إليهم مفاوضو الحكومة والمتمردين خلال عملية التفاوض قبل التوقيع على اتفاق السلام عام 2016، على عدد من الاسباب من بينها التهميش الاجتماعي والسياسي لفئة الأكثر فقرا والصراع الحاد بين الحزبين المحافظ والليبيرالي والنزوح الكبير من الأرياف الذي عزز تركيز ملكية الأراضي الزراعية ونمو المناطق العشوائية.[1]

وتتلخص أهم القضايا التي يدور حولها النزاع حاليا والتي تهدد بنسف اتفاق السلام الموقع بين الأطراف عام 2016 في التوزيع غير العادل للثروات، الناجم عن عدد من الوقائع من بينها اختلاف الأعراق وفشل إعادة إدماج المقاتلين المنتمين سابقاً لحركة فارك في المجتمع، وعدم تقبل المجتمع لهم وكذلك عدم تنفيذ البرامج الاجتماعية التي ستساعد على إعادة إدماجهم، وتردي الوضع الأمني وانتشار تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، نظراً لضعف أداء الحكومة الاقتصادي في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية (الإغلاق التام) لتفشي جائحة كورونا، الأمر الذي أدى إلى انعزال عدد من المدن ووقوعها تحت سيطرة حركات منشقة من فارك بعد فشل محاولات إعادة إدماجهم في المجتمع، مما أدى إلى اعتماد هذه الحركات على تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.

كما توجد عدد من المسائل المؤثرة التي لابد من التعامل معها بالرغم من كونها تعتبر جانبية، وهي الكوارث الناجمة عن الفيضان وتفشي جائحة كورونا وبما لها من تبعات اقتصادية ضارة على الاقتصاد الكولومبي، والمظاهرات التي اندلعت في أنحاء كولومبيا لعدة أسباب كزيادة الضرائب مؤخراً على الخدمات العامة المقدمة للطبقتين المتوسطة وفوق المتوسطة

1 Mariano Aguirre, power rivalries put pressure colombia's peace treaty, 28/2/2021, chathamhouse.org

على مجلس النواب (سحبها الرئيس بعد أيام من المظاهرات)، والمطالبة برفض مشروع قانون الإصلاح الصحي الذي يؤدي إلى خصخصة الخدمات الصحية دون ضمان توفير ظروف عمل أفضل للعاملين بالقطاع الصحي، والمطالبة بمحاسبة سوء تصرف قوات الأمن وتقديم ضمانات لعدم التعرض المستقبلي لأي مظاهرات سلمية.

يرتكز جزء كبير من النزاع الحالي على حقيقة أن حركة فارك المسلحة كانت في صراع وعنف لعقود ضد الحكومة الكولومبية، الأمر الذي أدى إلى عدم تقبل مجتمعي واسع لمحاولات الإدماج، التي عند فشلها أدت إلى استفحال الوضع من ناحية فارك حيث انشقت عدد من المجموعات المسلحة عنها وعادت لممارسة نشاطها الاقتصادي والأمني المعتاد.

خامساً: عوامل الفصل

ساهمت بعض العوامل في تقريب أطراف النزاع فيما ساهمت ـخرى في إبعادهم وتعقيد النزاع، فمن خلال تبع الوقائع يمكن القول أن عمليات الجيش الكولومبي ضد فارك والمجموعات المسلحة منذ 1964 كانت من أهم عوامل الفصل، كما أن فشلها في القضاء على فارك اسهم في زيادة العنف بدل تقليصه، ورغم التقارب الذي حصل بعد عام 1982 حينما عقدت حكومة كولومبيا وفارك محادثات سلام لأول مرة وأفضت إلى اتفاق أوريبي في 1984 إلا أن غياب الثقة بين الأطراف وغياب المجتمع الدولي في مواكبته أدى إلى العودة للمربع الأول العنيف، لينتقل النزاع إلى مرحلة أكثر عنفا بسبب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة في حربها، وزيادة حالات الاختفاء القسري والاغتيالات.

وصول خوان سانتوس للرئاسة عام 2010 وإعلانه بدأ محادثات مع فارك في 2012، يعد من أهم عوامل التقارب والوصول لحل نهائي مع سنة 2016، لكن ظهور تحديات جديدة كرفض بعض المنشقين اتفاق السلام والعودة لحمل السلاح، وتلكأ الحكومة في تطبيق التزاماتها، وتراجع المجتمع الدولي عن تنفيذ التزاماته فرضت تحديات جديد للحفاظ على الاتفاق وعدم نسفه.

عموماً تمثلت عوامل الفصل بين أطراف النزاع داخليا: في الاختلاف الايديولوجي والذي نتج عنه توترات سياسية وصراعات طويلة المدى أدت إلى حرب أهلية، ساهمت المنافسة على الموارد ونزاعات على الأراضي والتوزيع غير العادل للثروات وانتشار البطالة والتهميش والتفرقة في توزيع المناصب السياسية وضعف التمثيل السياسي إلى تفاقمها. كما ان رفض بعض المتمردين لاتفاقات السلام الموقعة مع الحكومة، واستفادة المجموعات المنشقة عن فارك من استمرار النزاع بسبب تربحها واستفادتها المالية المباشرة من تجارة السلاح والمخدرات وعدم وجود تعويضات مادية من الحكومة لتعويض الأموال التي تأتي من عمليات الخطف وتجارة السلاح والمخدرات، ناهيك عن عدم تقبل المجتمع لفكرة إعادة إدماج المجموعات المنتمية إلى فارك بعد تركهم التسلح والتلكؤ في توفير البرامج الاجتماعية التي تكفل احتياجات الفئات المهمشة والمحرومة.

وعل المستوى الإقليمي والدولي يمكن القول على أن دعم ومساندة الدول الخارجية (الولايات المتحدة واسبانيا وبريطانيا مع الجيش الكولومبي) (وكوبا وفنزويلا والإكوادور مع الحركات اليسارية)، خرق اتفاق اُوريبي من قبل الحكومة الكولومبية بمساعدة أمريكا خلال تسعينيات القرن الماضي، والذي دفع قوات فارك إلى مهاجمة الحكومة مرة أخرى وتعاظم قوتها، مما اثار ردود فعل مناهضة أدت إلى خروج السكان الكولومبيين في جميع انحاء البلاد في مظاهرات ضد فارك، وإطلاق الولايات المتحدة لخطة كولومبيا عام 2000 والتي ساهمت في زيادة قوة الدولة والجيش الكولومبيين وتراجع فارك وعدم قدرتها على المشاركة السياسية.

- مؤخراً ظهرت عوامل جديدة يمكن أن تعيد إحياء النزاع بل وتطوره وهي في جلها ناتجة عن أزمات لم يتم حلها أو تم تأجيلها لما بعد اتفاق السلام، كخطر إمكانية إعلان الحكومة إفلاسها وتأزم الوضع الاقتصادي أكثر، مشروع قانون الاصلاح الصحي لسنة 2020، ضعف أداء الحكومة الاقتصادي في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والظروف التي نجمت عن تفشي فيروس كوفيد 19، والكوارث الانسانية

الناجمة عن الفيضانات التي ضرب عدة ولايات خلال العامين الماضيين وتبعياتها الاقتصادية والمظاهرات التي اندلعت بعد فرض الضرائب.

وتمتثل عوامل الربط التي تجمع الأطراف ويمكن أن تكون سببا مباشراً في حل النزاع إذا ما تم التركيز عليها وتعزيزها والبناء عليها، كإشراك فارك في الحياة السياسية وتمويلها من الحكومة الكولومبية وإدماجهم في الحياة المدنية، وتدابير بناء الثقة التي أدت إلى محادثات السلام والتي بدأت منذ عام 1982، بالإضافة إلى محاولات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل احترام الالتزام باتفاقية السلام الموقع بين الأطراف عام 2016 الذي أنهي 52 عامًا من العنف بين فارك والحكومة الكولومبية.

سادساً: خلاصة وتوصيات

من خلال تحليل النزاع الكولومبي الذي عمر طويلاً، والذي أفضى إلى اتفاق سلام بين أطرافه، يوضح أن المرحلة الأصعب في عملية السلام هي ما بعد الاتفاق، أي تنفيذ التزامات كل طرف للوصول إلى حل دائم ومستدام يضمن عدم تكرار المأساة من جديد، وبالنظر إلى ما سبق فإن مجموعة من العوامل ظهرت نتيجة للتراكمات التاريخية للنزاع أو مستجدات ظهرت وقت التطبيق يمكن أن تنسف الجهد الكبير الذي بذل خلال سنوات طويلة، ويعد احتواء المشاكل الجانبية التي ظهرت وتقديم مبادرات جدية في عملية الوفاء بالالتزامات المتبادلة وانخراط حقيقي من الأطراف ومواكبة عملية من المجتمع الدولي هي الضمان الأساسي لنجاح هذا الاتفاق التاريخي.

فعملية بناء جسور جديدة للثقة بين كافة المعنين وإعطاء ضمانة حقيقية لعدم تكرار التجاوزات ووضع إطار قانوني للاتفاق من خلال تضمينه في دستور البلاد لتحصينه من التقلبات السياسية تشكل عوامل أساسية.[1]

1 La Situación actual en Colombia, 10/12/2020, United States Institute of Peace, usip.org.

ويمكن اعتبار الاستحقاقات الرئاسية المقبلة عام 2022 عامل تجديد الالتزام بالاتفاق من خلال تجاوز استغلاله سياسياً من إي طرف، مع التركيز على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب التي أنهكت البلاد وأضاعت على الجميع العديد من فرص التنمية والازدهار.

كما أن انخراط المجتمع الدولي يعد مهما في مساعدة الكولومبيين لإحلال السلام وفصل النزاع نهائيا مع الصراعات الإقليمية الحالية خاصة في فنزويلا، إلى جانب تخفيف تبعات جائحة كوفيد-19 على البلاد.

ومن التوصيات التي تظهر في هذا السياق

العمل على تقوية منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من خلال توفير الدعم المادي والحماية الأمنية، ووضع برامج حقيقية لبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات، خاصةً المؤسسات التي تعمل في مجال العدالة.

كما يمكن إعطاء مساحة أكبر لمشاركة الشباب في عمليات بناء الثقة من خلال الإدماج المباشر في برامج الدولة الهادفة إلى تنمية المناطق المتضررة من النزاع.

وتعتبر حرية الصحافة وتوفير الأمن للعاملين في مجال الإعلام، مع ضرورة تجاوب الدولة مع الإعلام الاجتماعي أداة فعالة لتوثيق التجاوزات والجرائم.

ومن الأهمية بمكان وضع برنامج سياسي حقيقي ومستدام للمصالحة غير خاضع للتقلبات الحزبية من أجل بناء وطن للجميع. كما أن دعم البرامج الاقتصادية والتنمية البديلة عن زراعة المخدرات في الريف ستمكن المزارعين من ظروف أحسن للعيش.

ويبقى تعويض الضحايا وجبر الضرر المادي والمعنوي من خلال برامج دعم صحية ونفسية، وتنمية المناطق المتضررة وحفظ الذاكرة الجامعة لكل الكولومبيين ركيزة أساسية لبناء مستقبل كولومبيا في جو من السلام الدائم.

تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول أمريكا اللاتينية

د. محسن منجيد
باحث متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية

في إطار بحثها عن التنمية لفائدة شعوبها، مرت دول أمريكا اللاتينية بمجموعة من التجارب الاقتصادية والاجتماعية، وقد كانت كل تجربة تنموية تسلكها، تأخذ بعدا عقائديا بسبب تصلب الأفكار حولها والتعلق الكبير بالنتائج المرجوة منها، مما دفع إلى القول بتكون إيديولوجية للتنمية في أمريكا اللاتينية.

وتميزت دول المنطقة في هذا السياق بطريقة الانتقال الجذري والقطيعة التامة مع المجهودات السابقة عند كل تحول نحو تجربة اقتصادية واجتماعية بديلة، فقد كان العامل الأساسي في التغيير هو فشل النموذج القائم في تحقيق أهدافه[1]، ليتم فتح صفحة تجارب جديدة في مسار التنمية.

ورغم اختلاف نتائج التجارب والتوجهات التنموية التي طبقتها دول أمريكا اللاتينية، إلا أن الانطباع العام في المنطقة كان هو فشل مجهودات التنمية.

وتأتي هذه الورقة كمحاولة لفهم التجارب التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تم اعتمادها في أمريكا اللاتينية وتسليط الضوء على الدور الذي لعبته الدولة في كل تجربة، مع التركيز بشكل أكبر على السياسات الاجتماعية وبرامج الدعم المالي المشروط التي كانت المنطقة سباقة إلى تطبيقها على المستوى الدولي.

1 Guy HELMET, Culture et développement, Presses de Sciences Po, paris 2000, p25.

أولا: تعدد تجارب التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية

لقد دخلت دول أمريكا اللاتينية السنوات الأولى من القرن العشرين وهي ماتزال تعتمد على النموذج الأولي للتصدير بعد انخراطها في الاقتصاد الدولي من خلال تقسيم العمل، حيث تخصصت في إنتاج وتصدير المواد الزراعية (البرازيل وكولومبيا والأرجنتين ودول أمريكا الوسطى)، واللحوم (الأرجنتين والأوروغواي) والمعادن (المكسيك والشيلي والبيرو وبوليفيا)، مما ساهم في رفع مستوى صادراتها بشكل بارز ودخول رؤوس الأموال إلى المنطقة[1].

وعرفت صادرات المواد الأولية نحو الخارج نموا ملحوظا ما بين 1850 و1930 فقد كانت تشكل الركن الأساسي في الناتج الداخلي الخام لدول أمريكا اللاتينية، بينما كانت الواردات تمثل أهم مصدر للمواد الاستهلاكية والاستثمار[2].

وقد ساعدت أجواء الحرب العالمية الأولى على الرفع من الصادرات نحو أوربا إلى مستويات كبرى بعد ارتفاع السعر والطلب على المواد الأولية في السوق الدولية، مما جعل بعض الدول تضاعف صادراتها وتسجل فائضا في ميزانها التجاري كما هو الشأن بالنسبة للشيلي والبرازيل والأرجنتين.

وابتداء من سنة 1929، وأمام تقلص الطلب الخارجي إلى جانب ارتفاع الديون الخارجية لتمويل الواردات، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، تراجعت قدرات دول أمريكا اللاتينية على تغطية وارداتها فانهارت اقتصادياتها، وتحولت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة سياسية هزت الأنظمة الديمقراطية وأدت إلى وقوع العديد من الانقلابات ضد الدول التي كانت ليبرالية في توجهاتها.

1 Olivier Dabène, L'Amérique Latine à l'époque contemporaine, Armand Colin, 6éme édition, 2006 Paris, p10.
2 Santos M. Ruesga y Julimar da Silava Bichara, Modelos de desarrollo económico en América Latina: desequilibrio externo y concentración de riqueza, Marcial Pons, ediciones jurídicas y sociales, Madrid 2005, p25.

وانطلقت تجربة التصنيع لتعويض الواردات[1]* خلال الثلاثينات من القرن الماضي[2]، حيث تميزت بالاعتماد بشكل كبير على القطاع الصناعي الوطني والأنشطة المرتبطة به دون الانتباه إلى القطاع الأولي وأنشطة التصدير التي لم تخضع لأي تغيير[3].

وعرفت هذه الفترة تطور دور الدولة، إذ أصبحت تضطلع بدور أكبر بعد الحرب العالمية الثانية، وتستعمل كل الوسائل المتوفرة لدعم النشاط الصناعي الداخلي، وخاصة بالنسبة للدول التي قطعت أشواطا مهمة في تنمية الصناعة الداخلية في أمريكا الجنوبية كالأرجنتين والشيلي والبرازيل والمكسيك وكولومبيا، وانتظرت دول أمريكا الوسطى إلى غاية خمسينات وستينات القرن الماضي للدخول في مسلسل التصنيع[4].

وقد تمكنت الدول التي أطلقت مسلسل التصنيع بعد عشرية الثلاثينات وتعويض التصدير بالمنتجات الاستهلاكية المحلية من التقدم في هذا المجال، كما ساعدت الحرب العالمية الثانية على زيادة طلب الولايات المتحدة وأوروبا على صادرات أمريكا اللاتينية، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع، وتسجيل تقدم بنسبة 4.7% في الناتج الداخلي الخام ما بين 1945 و1955 ساهمت فيها الزراعة والمعادن بالقسط الأوفر[5].

وقد تمكنت البرازيل التي كانت تشكل نموذجا من الاقتصاد المغلق ما بين 1930 و1970 من التحول نحو الانفتاح على الخارج والاندماج في الأسواق العالمية بفضل صادراتها الصناعية، التي انتقلت من 2.2% سنة 1960 إلى 25.5% سنة 1978 من مجموع الصادرات الوطنية[6].

كما استفادت الحدود الشمالية للمكسيك مع الولايات المتحدة من التحول إلى منطقة صناعية مهمة توجه منتجاتها للجار الشمالي، وذلك في إطار برنامج التصنيع في الشمال الذي تبنته الحكومة الفيدرالية. وقد بدأت

1 * Industrialisation par Substitution aux Importations.

2 زهدي الشامي، أمريكا اللاتينية من الشعبوية إلى حكم العسكر ومن الليبرالية الجديدة إلى اليسار، موجود في دراما التنمية في أمريكا اللاتينية، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى 2006، ص17.

3 Santos M.Ruesga y Julimar da Silava Bichara, Op. Cit. p38.

4 Celso Furtado, La economía latinoamericana: función y problemas contemporáneos, 22a ed. México, Siglo XXI, in Santos M.Ruesga y Julimar da Silava Bichara, Op. Cit. p49.

5 Ibid. p97.

6 Moïses Ikonicoff, Les deux étapes de l'industrialisation dans le tiers monde, in Revue Tiers Monde Tome XXIII N°91, juillet-septembre 1982, p490.

المصانع المعروفة بالماكيلاضوريس -Maquiladores منذ سنة 1965 بالاستقرار في المنطقة الحدودية، وهو ما سمح بالرفع من مستوى الصادرات نحو الولايات المتحدة بمعدل سنوي وصل إلى 27% ما بين 1972 و1978 وبلغ ما يناهز 715 مليون دولار سنة 1978 [1].

لكن هذه التجربة أظهرت فشلها بعد أن انتهت بتفاقم أزمة الديون الخارجية وتراجع النمو الاقتصادي، ودخول المنطقة خلال سنوات الثمانينات في مرحلة العشرية الضائعة[2]. فحسب إحصائيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ارتفعت الديون الخارجية بشكل هائل وصل إلى 20% في السنة ما بين 1975 و 1982، ليبلغ حجم الديون الخارجية خلال نفس الفترة 333 مليار دولار، منها 156 مليار دولار على المدى القصير[3].

وترجع بعض التحليلات سبب تعرض دول أمريكا اللاتينية للعشرية الضائعة بالأساس إلى سياسة الاقتراض التي اتبعتها تلك الدول، فقد التجأت إلى الدين الخارجي بشكل كبير وهو ما ساعدها على تجاوز الانكماش الدولي وتداعيات الأزمة البترولية، ولكن في نهاية السبعينات ارتفعت ديون دول أمريكا اللاتينية ووصلت خدمات الديون إلى 33 مليار دولار في السنة وهو ما يناهز ثلث مجموع صادرات المنطقة، كما زاد البنك الفيدرالي الأمريكي الأزمة تعقيدا عندما رفع نسب فائدة الديون، فأصبحت دول المنطقة تعيش تحت وطأة المضاربات[4].

وعلى أنقاض تجربة التصنيع، دخلت دول المنطقة في مرحلة جديدة تروم تثبيت استقرار الاقتصاد بتقليص الإنفاق العمومي وفتح الأسواق وتقليص تدخل الدولة بالتوجه نحو الخوصصة لتجاوز خسائر شركات الدولة والمساعدة على مقاومة الاختلال الضريبي ورفع إنتاج الاقتصاد بشكل عام وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

لم يكن من السهل تحديد التاريخ الدقيق لانطلاق مسلسل التغييرات الذي انخرطت فيه جميع دول أمريكا اللاتينية، لأنها من جهة لم

1 Op. Cit.. pp490-491.
2 Santos M. Ruesga y Julimar Da Silava Bichara, Op. Cit. p68.
3 Santos M.Ruesga y Julimar da Silava Bichara, op. cit. p56.
4 Joseph E. Stiglitz et Andrew Charlton, Pour un commerce mondial plus juste, Oxford Universitypress 2005, distribution Nouveaux Horizons paris, p52.

تكن منسقة كما أنها كانت تختلف من حيث درجة الإصلاحات والنتائج[1]، ولذلك فقد تم تقسيم هذه الدول إلى أربع مجموعات، تضم المجموعة الأولى الدول التي قامت بإصلاحات بشكل سريع ومركز وحققت نتائج إيجابية خلال سنوات قليلة كما هو الشأن بالنسبة للمكسيك والشيلي وبوليفيا.

وتتكون المجموعتين الثانية والثالثة من الدول التي باشرت الإصلاحات في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ومن بينها الدول التي قامت بإصلاحات في عدة مجالات كالأرجنتين، بينما دول أخرى كانت بطيئة وانتقائية ولم تصبح إصلاحاتها مركزة إلا في منتصف التسعينات باستقرار ماكرو-اقتصادي كالبرازيل مثلا. أما المجموعة الرابعة فهي لم تباشر أي شكل من الإصلاحات وهي الإكوادور وجمهورية الدومينيكان.

لقد كانت الإصلاحات في أمريكا اللاتينية عميقة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، رغم أنها لم تكن كاملة ومتجانسة سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة لمجالات الإصلاح. وشكل الانفتاح التجاري والمالي أهم تقدم بين دول المنطقة، بينما كانت نتيجة الإصلاحات الضريبية والخوصصة متميزة من دولة إلى أخرى.

ورغم الانعكاسات الإيجابية للإصلاحات المتبعة على النمو الاقتصادي والإنتاجية والاستثمار، لم ينتعش النمو الاقتصادي بشكل كبير بل ظل متوسطا وفي مستويات دنيا مقارنة بالتنينات الآسيوية، كما أن الإصلاحات لم تحقق تقدما على المستوى الاجتماعي وارتفع عدد الفقراء من 186 مليون نسمة سنة 1980 إلى 200 مليون سنة 1994[2].

وشكلت سنوات التسعينات فيما بعد فرصة لبروز تجارب اندماجية إقليمية جديدة أو إعادة إحياء التجارب القائمة، وذلك وفق استراتيجية جديدة للاندماج تروم رفع النمو الاقتصادي من خلال مشاركة أكبر لدول المنطقة في الاقتصاد الدولي وتطوير التجارة وتوفير أحسن الظروف لجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة. وعملت دول أمريكا اللاتينية على إدخال إصلاحات بنيوية في الإطار القانوني المنظم لحركة اندماجاتها الإقليمية عبر تبني قواعد مطابقة لتلك المطبقة على المستوى الدولي.

1 Joseph E. Stiglitz et Andrew Charlton, Op. Cit.. p 65.
2 CEPAL, Panorama social de América Latina (plusieurs numéros).

ويعتبر الميركوسور الذي أنشأ سنة 1991 بين كل من البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي أهم تجربة اندماجية في هذه المرحلة، فهو خامس قوة اقتصادية عالميا، ويضم سوقا استهلاكية تقدر بأكثر من 300 مليون نسمة ويتوفر على مصادر طاقية ضخمة.

ورغم تحقيق ارتفاع مهم في نسبة التجارة البينية بين أعضائه مقارنة بباقي الاندماجات الاقتصادية في المنطقة، لم يكن للميركوسور انعكاس على تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي الجهوي إلا بشكل نسبي رغم ارتفاع الناتج الداخلي الخام وتطوير حجم التجارة الخارجية. وقد كان للتحديات التي واجهت الميركوسور كعدم التكافئ بين الدول والتشبث بالسياسات الحمائية والتأخر في مسلسل تعميق الاندماج وتنسيق السياسات التجارية وتطوير المؤسسات الجهوية انعكاسات سلبية.

وعلى مستوى المؤشرات الاجتماعية فسواء بالنسبة لتقليص الفقر أو إعادة توزيع الثروة أو القضاء على الجوع فإن الإحصائيات تدل على أن دول اندماج الميركوسور لم تتمكن كباقي دول المنطقة من تجاوز هذه المعضلات الاجتماعية رغم تعدد مبادراتها الجهوية وجهودها المؤسساتية الجماعية.

وبشكل عام، مكنت الإصلاحات المتبعة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي والنمو، لكن عدة شرائح من المجتمع لم تكن راضية عن نتائجها الاجتماعية وهو ما دفع المنطقة إلى الدخول في منعطف سياسي مع مطلع القرن 21.

وقد تميزت بدايات الألفية الثالثة بتغيير النقاش حول التنمية في أمريكا اللاتينية بعد توسع موجة المد اليساري في الأنظمة السياسية بالمنطقة ابتداء من سنة 1999، حيث أصبح النقاش بشكل عام يدور حول الاستفادة من التقدم، ودور الدولة في التقدم وطريقة توزيع الفائض المحصل عليه[1].

1 Eduardo Gudynas, Debates sobre el desarrollo y sus alternativas en América Latina: Una breve guía heterodoxa, pp 21-53, in «Más allá del desarrollo», Grupo Permanente de Trabajo sobre Alternativas al Desarrollo, Miriam Lang y Dunia Mokrani, editoras. Fundación Rosa Luxemburgo y AbyaYala, Quito, 2011.

لم تكن الحكومات اليسارية في المنطقة منسجمة في توجهاتها التنموية، لكن دول المنطقة تمكنت انطلاقا من سنة 2004 من تحقيق نمو إيجابي بسبب الظرفية الاقتصادية الدولية الجيدة، وعملت على توزيع الفوائد على الفئات الأكثر فقرا وتحسين الظروف المعيشية للمأجورين دون إحداث تغيير كبير في التوازنات الماكرو-اقتصادية.

أما الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فقد قلصت في المتوسط النمو الاقتصادي بالنسبة للدول الصغيرة إلى النصف، أما الدول الكبرى كالبرازيل والأرجنتين والشيلي فقد أعلنت عدم تأثرها بالأزمة المالية[1]. وبقيت الآثار السلبية للأزمة مرتبطة فقط بالجانب التجاري بسبب تراجع الطلب الدولي وخاصة من الولايات المتحدة التي تعتبر شريكا أساسيا لدول أمريكا اللاتينية[2].

وقد ساهم الإنفاق العمومي للحكومات بشكل عام في تحفيز الاقتصاد ومواجهة التقلبات، وذلك من خلال مجموعة من التدابير تهدف إلى منح تسهيلات لتمويل المشاريع وتخفيض الضرائب إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية والزيادة في إعانات البطالة.

واستطاعت الحكومات اليسارية المزج بين النمو الاقتصادي وتقليص الفقر من خلال تأميم الموارد الاستراتيجية وزيادة الاستثمار العمومي وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة دون اللجوء إلى التصرف في الملكية العامة للدولة وعائدات الضريبة[3].

وتمكنت أمريكا اللاتينية من انتشال أكثر من 70 مليون شخص من الفقر، وتوسعت الطبقة الوسطى لتمثل أكثر من 50% من السكان، كما ساهم رفع الناتج الداخلي للفرد من انتقال دول المنطقة إلى خانة الدول ذات الدخل المتوسط.

1 Andrés Oppenheimer, La recuperación Latinoamericana, 25/11/2009, www.elpais.com.
2 Carlos Quenan, América latina frente a la crisis económica internacional : buena resistencia global y diversidad de situaciones nacionales, IdeAs, 4 Automne 2013, disponible sur https://journals.openedition.org/ideas/780
3 Constanza Moreira Viatcheslav Aviotskii, Géopolitiques Continentales, le monde au XXI siècle, édition Armand Colin, Paris 2006, Op. Cit, p17.

وقد تكرست الرغبة التنموية من خلال إطلاق مبادرات اندماجية اقتصادية جديدة بقيادة الحكومات اليسارية، وبخلاف المسلسلات الاندماجات السابقة التي اهتمت بشكل أساسي بالجوانب التجارية فإن الموجة الجديدة أضافت إلى اهتماماتها القضايا السياسية[1].

وظهر التحالف البوليفياري لشعوب أمريكا (ALBA) كبديل لاتفاقية التبادل الحر لدول القارة الأمريكية التي لم يكتب لها النجاح، وهو عبارة عن نادي سياسي يدور في فلك فنزويلا منذ إنشائه سنة 2004. فقد كان الرئيس الراحل هوغو شافيز وراء فكرة إنشاء هذا التحالف، حيث عمل على وضع خيرات البترول الفنزويلي أمام الدول الأعضاء بشروط مالية سخية[2]. ورغم أن مبادرة التحالف البوليفياري لشعوب أمريكا لم تتمكن من جلب اهتمام الدول الكبرى في المنطقة كالبرازيل والأرجنتين لكنها ضمت إلى جانب فنزويلا كلا من بوليفيا وكوبا والإكوادور ونيكاراغوا وأنتيغوا وبربودا وسانت فانسون وغرونادين والدومينيك.

كما أنشأ اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR)سنة 2008، وقد كانت للظرفية التي سبقت بروز هذه المبادرة الاندماجية دور في إضافة مجموعة من القضايا غير التجارية إلى اهتماماتها وعلى رأسها الدفاع الإقليمي ودعم الديمقراطية والحوار السياسي بين مختلف مكوناتها. وقد كان تأثير الدبلوماسية البرازيلية بقيادة لولا داسيلفا آنذاك على برنامج عمل اتحاد دول أمريكا الجنوبية واضحا منذ إنشائها.

ويعتبر تجمع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (CELAC) الذي يضم 33 دولة عضو بمثابة منظمة قارية تستثني دولتين فقط وهما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في محاولة لتكريس استقلالية منطقة أمريكا اللاتينية عن واشنطن. وقد أنشأ هذا التجمع سنة 2011 بهدف دعم اندماج وتنمية الدول الأعضاء، كما يهتم بقضايا الطاقة والبنيات التحتية والتكنولوجيا. ويسعى تجمع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى إقامة شراكات مع قوى اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والصين والهند.

1 Peter Birle, Cooperación e integración regional en América Latina, entre la globalización y la regionalización,
http://www.cries.org/wp-content/uploads/2018/06/020-Birle.pdf
2 Olivier Dabène, La quatrième vague de régionalisme, in Les enjeux du développement en Amérique latine, dynamiques socioéconomiques et politiques publiques, Agence Française de Développement (AFD), Institut des Amériques (IdA) 2011, p69.

وبحلول سنة 2015 بدأت تظهر مؤشرات دخول المنطقة في دورة اقتصادية سلبية، فقد عرف الاقتصاد نموا سلبيا بسبب تقلب الأسواق الدولية وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال إلى جانب تراجع أسعار المواد الأولية والاستهلاك الداخلي.

لقد أدى تراجع التقدم الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وما نتج عنه من مشاكل اجتماعية إلى ظهور إحباط عام لدى مختلف شعوب المنطقة، فحتى السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات اليسارية لتحقيق الرفاه الاجتماعي أبانت عن محدوديتها بعد تراجع النمو الاقتصادي، حيث عادت نسب البطالة إلى الارتفاع وتراجعت مداخيل الأسر المتوسطة وتوسعت شريحة الفقراء.

ثانيا: تجارب التنمية الاجتماعية في المنطقة

يعتبر الفقر من أكبر المشاكل التي تميز منطقة أمريكا اللاتينية، حيث تتواجد نسب مرتفعة من السكان الذين لا يلبون حاجاتهم الأولية الضرورية والتي قاربت خلال فترات معينة 50% من مجموع ساكنة المنطقة برمتها. وترجع مشكلة الفقر والمشاكل الاجتماعية في أمريكا اللاتينية إلى الثلاثينات من القرن الماضي، لكنها لم تصبح المشكلة الأكبر إلا خلال العقود الأخيرة، حيث يتميز الفقر في المنطقة بطابعه البنيوي[1].

1 Bruno Lautier, Les malheureux sont les puissants de la terre (représentations et régulations de la pauvreté en Amérique Latine, in Revue Tiers Monde, tome XXXVI, n°142, avril-juin 1995, Paris p383-384.

جدول رقم 1 : تطور عدد الفقراء في أمريكا اللاتينية ما بين 1980 و 2018 [1]

السنوات	عدد الفقراء بالمليون نسمة
1980	186
1994	201
1997	204
1999	211
2001	214
2003	226
2004	217
2006	193
2007	184
2009	183
2011	171
2012	164
2014	168
2016	186
2018	185
2020	204

ويمكن إرجاع مشكل ارتفاع نسبة الفقر في أمريكا اللاتينية إلى مجموعة من العوامل وعلى رأسها التضخم والأزمات الاقتصادية، حيث تتسبب هذه الأخيرة في اختلال القواعد العامة الضامنة لنمو الدول، فينتج عنها انخفاض في التشغيل وانخفاض في الأجور وزيادة في الفقر والحاجة.

وتعد البطالة من المشاكل المزمنة، فهي ترتفع خلال سنوات الأزمات وتنخفض خلال سنوات النمو الاقتصادي، وعندما تنضاف طبقة العمال بسبب تفشى البطالة إلى الفئات العريضة التي تعيش في الفقر أو تحت عتبة الفقر يصبح المشكل الاجتماعي أكبر وأكثر تعقيدا.

ولم يعرف الدخل الفردي في المنطقة استقرارا بسبب توالي الأزمات وخاصة تداعيات العشرية الضائعة وتداعيات الأزمة العالمية لسنة 2009. كما يعد اختلال سوء توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية مشكلا عويصا على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2].

1 CEPAL, Panorama social de América Latina (1996-2004-2006-2008-2010-2015-2019).
2 CEPAL, Una década de desarrollo social en América Latina 1990-1999, publicación de 2004, p101.

وكان دور الدولة في المجال الاجتماعي يتغير حسب الظرفية الاقتصادية والسياسية، فقد وسعت الدولة بشكل كبير من عملها في المجال الاقتصادي والاجتماعي في إطار تجربة التصنيع، مما أدى إلى إنشاء أو توسيع مجموعة من السياسات الاجتماعية في سوق العمل[1]. وخلال الثمانينات وفي ظل انكماش شديد للاقتصادات والأزمة المالية والاختلالات التضخمية كانت الحكومات تميل إلى إهمال المشاكل الاجتماعية، حيث يلاحظ انخفاض في الإنفاق الاجتماعي العام.

وخلال التسعينيات، عرف الإنفاق الاجتماعي العام توسعا في الدول التي كانت تخصص أكبر قدر من الموارد لهذا البند، كما تم تبني إصلاحات موجهة نحو الليبرالية الجديدة في الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والعمل.

وما بين 1998 و2003 لم تكن جميع الدول تتوفر على أنظمة للقطاع غير المهيكل، وظلت أنظمة السياسة الاجتماعية خاضعة لنظام الاقتطاعات وتوفر تغطية محدودة للعمال الرسميين. وقد واصلت العديد من الدول إدراج مجموعة من الحقوق الاجتماعية في دساتيرها الجديدة بفضل نشاط المحاكم في تحالف مع الحركات الاجتماعية.

أما بالنسبة للسياسات الاجتماعية الموجهة لمحاربة الفقر فقد كانت أهدافها بصفة عامة تنحصر على المدى القريب فقط، مما جعلها لا تخدم نظام الحماية الاجتماعية على المدى البعيد وتظل محدودة النتائج.

ومن جهة أخرى، تعد منطقة أمريكا اللاتينية مختبرا لتطوير برامج التحويلات المالية المشروطة[2] كآلية جديدة لمواجهة الفقر في العالم. ولم تكن هذه البرامج تطبق سوى في ثلاث دول من المنطقة خلال سنة 1997، لكن بعد عشر سنوات فقط أكد البنك الدولي على أن جميع دول أمريكا اللاتينية تقريبا أضحت تتوفر على أحد هذه البرامج.

1 يقصد بالسياسات الاجتماعية مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية التي تتخذها السلطات العمومية، وكذا المجموعات الاجتماعية المختلفة التي تسعى إلى حماية الحياة البشرية وجودتها لفائدة جميع أفراد المجتمع. German W. RAMA, las políticas sociales en América Latina, CEPAL, 2001, p1.

2 Programas de transferencias condicionadas.

ومع حلول سنة 2008 انتقلت هذه التجربة إلى 30 دولة أخرى عبر العالم مثل الهند وتركيا ونيجيريا وكمبوديا والفلبين وبوركينا فاسو بل وحتى مدينة نيويورك الأمريكية وضعت مثل هذه الآلية الاجتماعية.

لقد كان وقع العشرية الضائعة في أمريكا اللاتينية قاسيا على وضعية شعوبها، وهو ما أدى بشكل مباشر ومستعجل إلى التفكير في آلية برامج الدعم المشروط لتقليص نسبة الفقراء في المنطقة. ذلك أن عدد الفقراء في أمريكا اللاتينية انتقل من 186 مليون شخص سنة 1980 إلى 200 مليون سنة 1990.

وتعتبر البرازيل من بين الدول الرائدة في مثل هذه البرامج، فقد طورت عدة برامج اجتماعية، وقد ظهرت هذه البرامج بداية على المستوى المحلي قبل أن تنتقل إلى المستوى الوطني. وكانت الانطلاقة في البداية من مدينة برازيليا خلال سنة 1995 من خلال برنامج خاص بضمان الحد الأدنى من الدخل الأسري[1]. ثم خصص برنامج منحة المدرسة لفائدة الأسر الفقيرة بهدف حثها على تدريس أطفالها المتراوحة أعمارهم ما بين 7 و14 سنة، وبفضل نجاح هذا البرنامج تم تعميم استعماله على 100جماعة محلية في البرازيل، حيث قرر رئيس البلاد آنذاك CardosoFernando Hen-rique تعميم هذه التجربة على المستوى الوطني.

ومن أهم البرامج البرازيلية الناجحة برنامج كيس الأسرة[2] الذي أنشأ بتعاون بين الحكومة المركزية والبنك الدولي، حيث شمل 12 مليون و583 ألف منزل واستفاد منه 51 مليون و590 شخصا، بنسبة قدرت بـ 84.6% من الفئات المعوزة حسب إحصائيات سنة 2010، وبلغت تكلفة هذا البرنامج 0.47% من الناتج الداخلي الخام للبرازيل.

ويدخل برنامج منحة الأسرة في إطار استراتيجية وطنية شاملة تروم القضاء على الجوع وتعميم الولوج إلى التغذية تحمل شعار « صفر جوع » أو القضاء على الجوع[3]، وتوجه هذه الاستراتيجية التي تدعمها الحكومة الفيدرالية البرازيلية لفائدة الأشخاص الذين تعوزهم الإمكانيات

1 CEPAL, Panorama Social de América Latina 2007, p119.
2 Bolsa Família.
3 Fome Zero.

لاقتناء المواد الغذائية، والمساهمة في القضاء على الفقر المدقع والوصول إلى مساعدة الفئات الأكثر هشاشة[1].

وفي المكسيك كان أول برنامج وضع في هذا الاتجاه هو البرنامج الوطني للتضامن (PRONASAL) ما بين 1989 و1994، لكن التداعيات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية لسنتي 1994 و1995 عجلت بالعمل على إصلاح آليات محاربة الفقر، وهكذا تم وضع برنامج الدعم الغذائي الأساسي للأسر من خلال الاعتماد على تحويلات نقدية للأسر باستعمال بطاقة إلكترونية لاقتناء المواد الغذائية الضرورية من المتاجر المنخرطة في البرنامج مقابل الخضوع للمراقبة الصحية بالنسبة للنساء الحوامل والأطفال الأقل من خمس سنوات[2]. وبناء على هذا البرنامج أنشأ سنة 1997 البرنامج الشهير للتعليم والصحة والتغذية المعروف بـProgresa ، وقدم البنك الدولي هذا البرنامج كنموذج لمحاربة الفقر، بناء على النتائج المشجعة التي أظهرها رغم محدوديته خلال فترة الأزمات. ودخلت الأرجنتين كذلك سنة 1997 في تجربة مماثلة من خلال البرنامج الوطني لمنح الطلبة، وهو يستهدف المراهقين في المناطق الفقيرة بهدف دعمهم لمتابعة تعليمهم[3].

وقامت الحكومة الأرجنتينية سنة 2009 بدعم البرنامج العام لتخصيص الحماية الاجتماعية للطفل الواحد[4]، حيث شمل 756 ألف منزل واستفاد منه 3 ملايين و400 ألف فرد تمثل نسبة 8.3% من مجموع الساكنة العامة حسب إحصائيات سنة 2010، وهو ما يناهز 46.4% من الساكنة الفقيرة، وبلغت تكلفة هذا البرنامج 0.20% من الناتج الداخلي الخام للأرجنتين. ويدخل هذا البرنامج في إطار برنامج شمولي يطلق عليه اسم البرنامج الأسري الذي استفاد منه إلى حدود سنة 2010 حوالي 2 مليون و161 ألف و40 شخصا[5].

1 Ciudadania, El Principal Ingrediente Del Hambre Cero, Publicación del ministerio Desenvolvimiento Social e Combate à FOME.
2 CEPAL, los primeros programas de transferencias condicionadas in panorama social de América Latina 2007, publicación de 2008 p119.
3 Lena Lavinas , à quoi ressemble la protection sociale du XXIe siècle, L'Amérique latine à l'avant-garde ?, Revue Agone 2015/2 n°57, p152.
4 Asignación Universal por Hijo para Protección Social.
5 CEPAL/OCDE, Perspectivas económicas de América Latina 2012: Transformaciones del Estado para el desarrollo, 2011, p47.

ويرجع تعميم برامج التحويلات المالية المشروطة بين دول أمريكا اللاتينية منذ سنة 2000 إلى ثلاث عوامل وهي من جهة رغبة الحكومات اليسارية التي وصلت إلى الحكم في معالجة سلبيات التوجهات الليبرالية خلال تسعينات القرن الماضي، كما أن الظرفية الاقتصادية الإيجابية مكنت دول المنطقة من ميزانية مشجعة على دعم البرامج الاجتماعية، بالإضافة إلى تزايد اهتمام المؤسسات الدولية بالنتائج الإيجابية التي حققتها هذه البرامج.

لقد دار نقاش كبير حول مدى مساهمة برامج الدعم المالي المشروط في تقليص الفقر في أمريكا اللاتينية، ويظهر بشكل جلي أن مساهمة النمو وتوفير فرص الشغل كان له الأثر الأكبر. لقد كان الدخل الناتج عن العمل حسب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هو الأكثر تحديدًا في تباين دخل الأسر الفقيرة، وبالتالي فإن سوق الشغل هو الذي يشكل أحد المحركات الأساسية لتقليص الفقر، وإن كان لبرامج الدعم المالي المشروط مساهمة في رفع دخل الفقراء لكانت أقل من الدخل الناتج عن العمل.

وبالنسبة لسلبيات هذه البرامج في أمريكا اللاتينية يمكن الإشارة إلى أنه لا يتم تحيين مبلغ التحويلات بالنظر إلى التضخم الذي تعرفه دول المنطقة، كما أن البرامج لا تصل إلى 100% من الاستعمال بسبب مشكل تحديد الفئة المستهدفة. ومن جهة أخرى تبقى آليات التحقق من متابعة التمدرس والتطبيب غير فعالة ولا تعالج وفق قواعد معطيات إلكترونية، وفي بعض الدول لم يثبت ارتفاع عدد المسجلين في المدارس الابتدائية بعد انطلاق برامج الدعم المالي المشروط. ويمكن القول كذلك أن الميزانية المخصصة لهذه البرامج تبقى ضعيفة بالنظر إلى حجم الفقر في المنطقة فهي لا تتجاوز 0.5% من الناتج الداخلي الخام، وتبقى جميع البرامج غير مرتبطة بأي سياسة دائمة لإعادة التوزيع ومن تم خارج نظام التغطية الاجتماعية الشامل.

ملاحظات ختامية

يمكن القول ختاما أن الإنفاق العمومي الاجتماعي في التعليم والصحة يعتبر استثمارا اجتماعيا في المستقبل حيث أن تأثيرهما في تقليص نسبة الفقر يظهر على المدى الطويل، فبدون دعم في الإنفاق الاجتماعي سيتحول النمو إلى عامل يرفع من نسبة الإقصاء الاجتماعي بالنسبة للفقراء، فاليد العاملة غير المؤهلة للاستجابة لمتطلبات سوق الشغل لن تجد سوى فرص عمل مزرية وفي غالب الأحيان في القطاع غير مهيكل. وإلى جانب دعم الإنفاق العمومي الاجتماعي يعد من الضروري القيام بإصلاح شمال للنظام الضريبي ومواصلة التحويلات المالية المباشرة سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة.

ورغم محدودية مجموعة من البرامج الاجتماعية الموجهة، تبقى التحويلات المالية المباشرة من بين الحلول المهمة لدعم الفئات الهشة من المجتمع. كما أن ارتباط المساعدات الاجتماعية بالميزانية العامة للدولة أدى إلى جعلها خاضعة لقرار عدم الزيادة في نسبتها مع مرور السنين، مما يستدعي البحث عن آليات خارجة عن الميزانية العامة للدولة لتمويل البرامج الاجتماعية.

ويظهر كذلك أنه من الأساسي وضع برامج اجتماعي طويلة الأمد وفي إطار نظام قانوني للمساعدة الاجتماعية لكيلا تتحول هذه البرامج إلى أنظمة للإحسان، علما أن منح المساعدات من طرف السلطات المحلية أدى في عدة حالات إلى تطور علاقات الزبونية بشكل كبير، كما قد يتحول الوسطاء المعتمدون في البرنامج الاجتماعية عن الهدف الاجتماعي المرسوم لخدمة أهداف سياسية.

ومن أجل نجاح السياسات والبرامج الاجتماعية ينبغي مراعاة أربع مبادئ، مبدأ الشمولية من خلال توفير الخدمات لجميع المحتاجين على قدم المساواة مع تمييز إيجابي بين الفئات المستهدفة مثلا في الوسط الحضري والوسط القروي وبين القطاع المهيكل والقطاع غير مهيكل. ومبدأ الفعالية من خلال تقليص كلفة العملية الاجتماعية فالحاجيات يمكن أن تترفع بينما قد

تتراجع الموارد. بالإضافة إلى مبدأ الأثر من خلال رفع مستوى الاستفادة والتركيز أكثر على الفئات المستهدفة، ومبدأ المأسسة عبر تطوير دور الدولة وتطوير دور باقي الفاعليين في السياسة الاجتماعية من مجتمع مدني وهيئات محلية. وتتداول بشكل كبير مقولة بليغة في هذ الصدد تشير إلى أن «الإنفاق الكثير لا يعني بالضرورة الانفاق الجيد».

وتأشر الاحتجاجات الاجتماعية الكبرى التي عرفتها المنطقة خلال سنتي 2019 و2020 على دخول المنطقة في مرحلة جديدة من البحث عن نموذج تنموي جديد أو تصحيح مسار النموذج التنموي القائم.

وبخروج المواطن الشيلي سنة 2019 احتجاجا على سلبيات النموذج التنموي في بلاده بالرغم من الاستقرار الاقتصادي الذي ميز الشيلي منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي، ينهار أبرز نموذج في أمريكا اللاتينية يمنع تدخل الدولة ويمنح للقطاع الخاص حرية تقديم الخدمات العمومية. ويعتبر التخلي عن نموذج الدولة التابعة كما هو مشار إليه في الدستور الشيلي أبرز المطالب الاجتماعية، ويظهر أن نموذجا تنمويا أقوى في إطار الدولة الراعية يعتبر الخيار الأقرب من مطلب الشعوب في الشيلي وأمريكا اللاتينية ككل.

وإن كان النموذج التنموي القادم في أمريكا اللاتينية يستدعي بالضرورة تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فإنه سيعرف إدراج معايير جديدة كالحكامة الجيدة بعد تدهور الاستقرار السياسي بسبب مشاكل الفساد المالي، ومعيار الاستدامة لأخذ مطالب السكان الأصليين في الحفاظ على أراضيهم وحماية الغابات والبيئة بعين الاعتبار.

الاستحقاقات الانتخابية في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2022

الدولة	انتخابات رئاسية	انتخابات تشريعية	انتخابات جهوية أو محلية
كوستاريكا	6 فبراير		
كولومبيا		13 مارس	
كوستاريكا	3 أبريل الجولة الثانية		
كولومبيا	29 ماي		
المكسيك			5 يونيو
كولومبيا	19 يونيو الجولة الثانية		
البرازيل	2 أكتوبر		
البيرو			2 أكتوبر
البرازيل	30 أكتوبر الجولة الثانية		

محسن منجيد
علاقات المغرب
مع دول أمريكا اللاتينية
تقديم الدكتور الحسن بوقنطار
تقرير
أمريكا اللاتينية
2013
تقرير
أمريكا اللاتينية
2014
www.marsadamericalatina.com
تقرير
أمريكا اللاتينية
2015
www.marsadamericalatina.com
مجموعة من الباحثين
أمريكا اللاتينية
التقرير السياسي
للعام 2016
تنسيق د. محسن منجيد
أمريكا اللاتينية
التقرير السياسي للعام 2017
مجموعة من الباحثين
تنسيق د. محسن منجيد
CARLAC
أمريكا اللاتينية
التقرير السياسي
للعام 2018
مجموعة من الباحثين
تنسيق د. محسن منجيد
التقرير السياسي
لأمريكا اللاتينية
للعام 2019
مجموعة من الباحثين
تنسيق د. محسن منجيد
التقرير السياسي
لأمريكا اللاتينية
للعام 2020
مجموعة من الباحثين
تنسيق د. محسن منجيد
MARRUECOS Y AMÉRICA LATINA:
REFLEXIONES SOBRE LAS RELACIONES
POLÍTICAS Y ECONÓMICAS
Por Mohcine MOUNID
أزمة النموذج التنموي في أمريكا اللاتينية
محاولة في فهم أسباب تعدد تجارب التنمية
الاقتصادية والاجتماعية
د. محسن منجيد